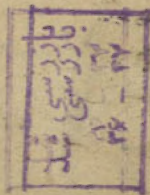


۳۴۷۴

۳۴۷۴

[illegible]

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب البیان
مؤلف شهید اول (رحم علی)
شماره ثبت کتاب ۷۸۹۶۷
شماره قفسه ۴۷۶
تاریخ ثبت ۱۳۰۲

۳۶۱

ولایت فارس ۱۳۰۲

۵

خطی - فهرست شده
۳۴۷۴

150 - 151

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب النای

مؤلف شهید اول (رحمتمی)


موضوع شاره قصه

۷۸۹۷

۸۱۰۴

۳۶۴۱

دولتی - تاریخ و جغرافیه - ۲۳



به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 بخواهم به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 و فضا عرض است که در این باب است برایتان ایضا و بگویم چه شنبه ششم ماهی ماهی و هر چه
 بخواهم به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 شنبه ششم ماهی ماهی و هر چه بخواهم به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 و فضا عرض است که در این باب است برایتان ایضا و بگویم چه شنبه ششم ماهی ماهی و هر چه
 بخواهم به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 شنبه ششم ماهی ماهی و هر چه بخواهم به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه
 به پیش میرسد و به ترویج او بعد از آنکه رشت نشسته و بطول بود و در تحقیق که مدتی دارم و هر چه

۱۳۸۷
۸۱۶۷

شماره ثبت کتاب

۱۳۸۷
۸۱۶۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

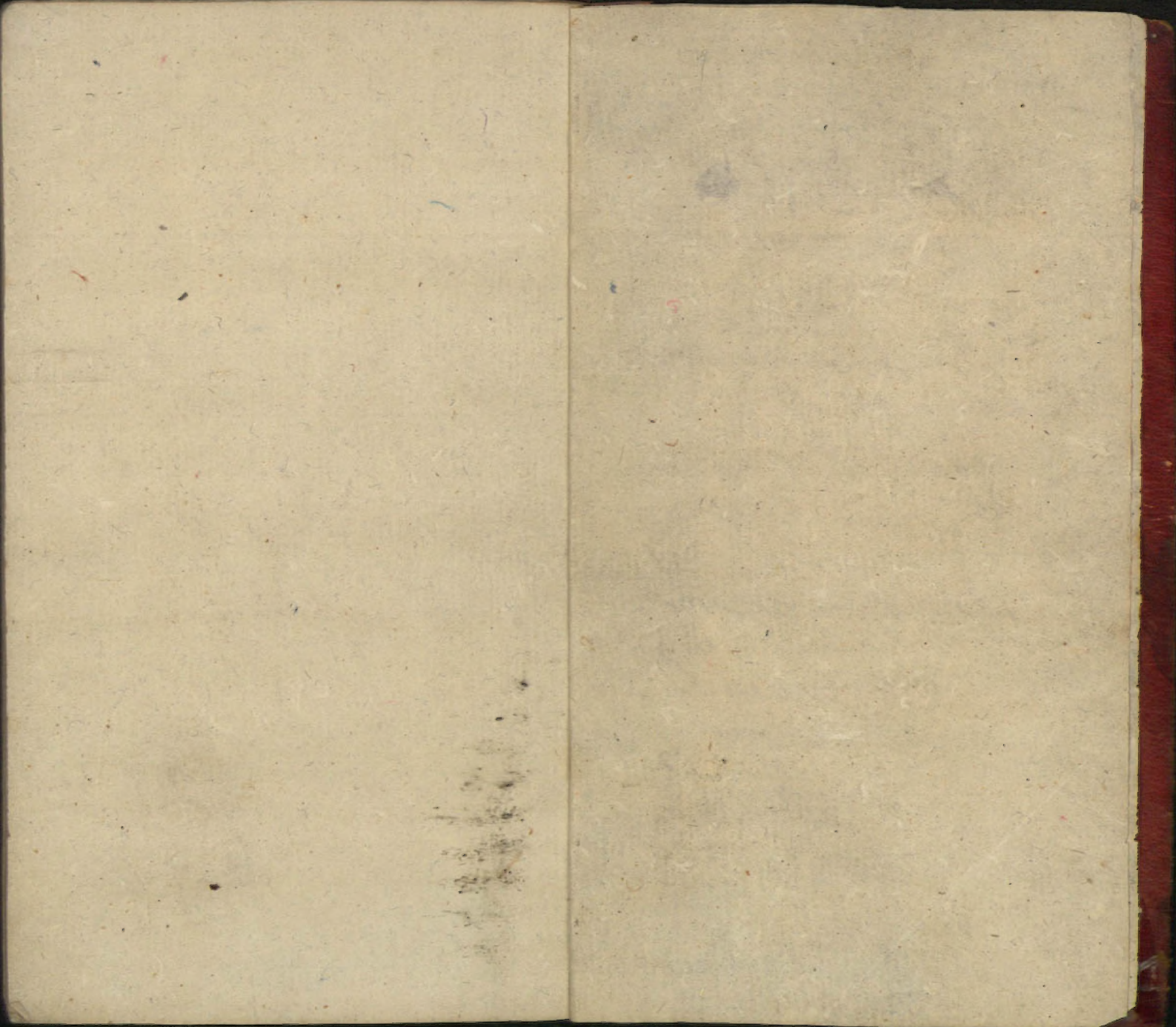
کتابخانه

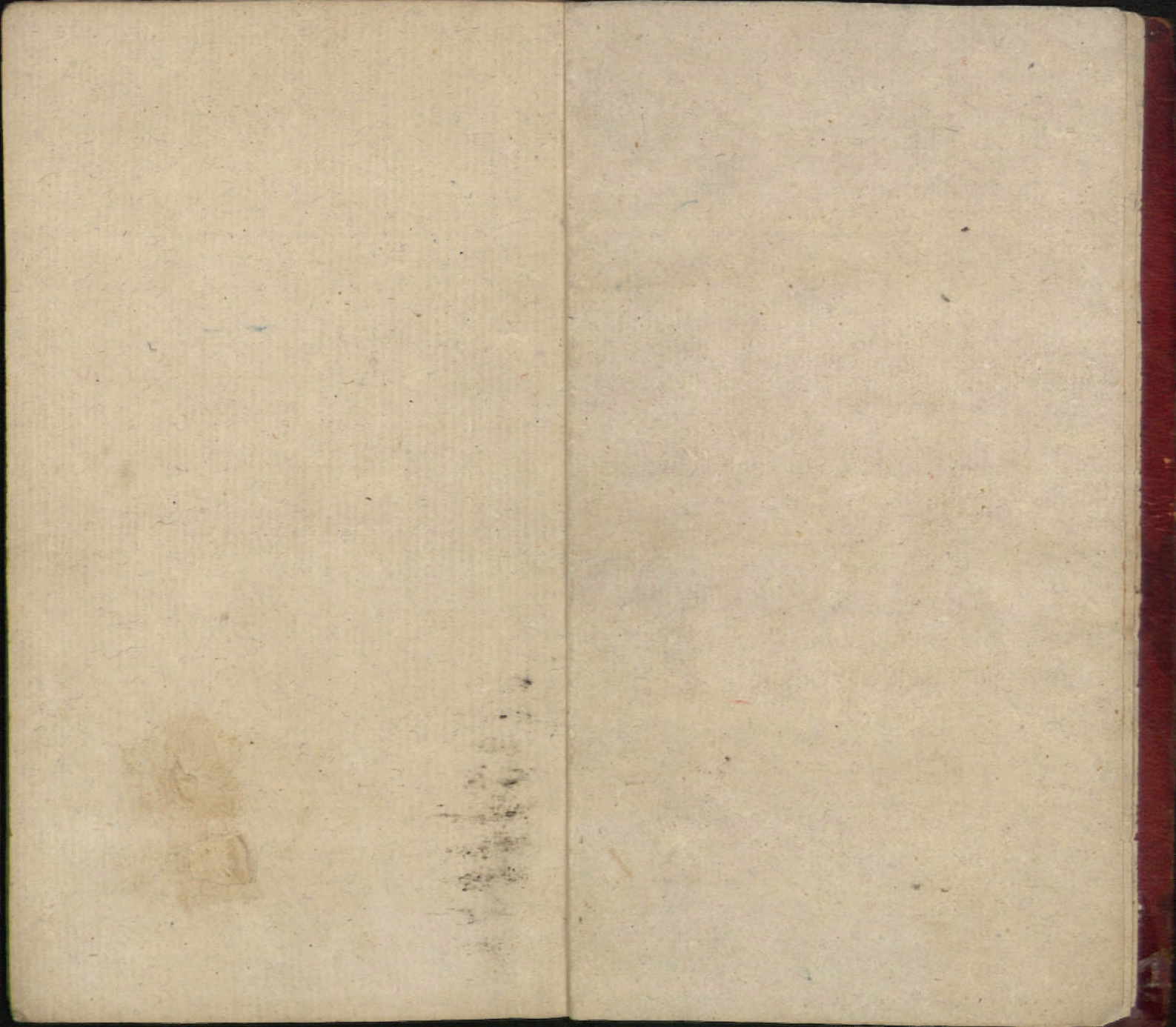
مؤلف: شیخ محمد (محرر)

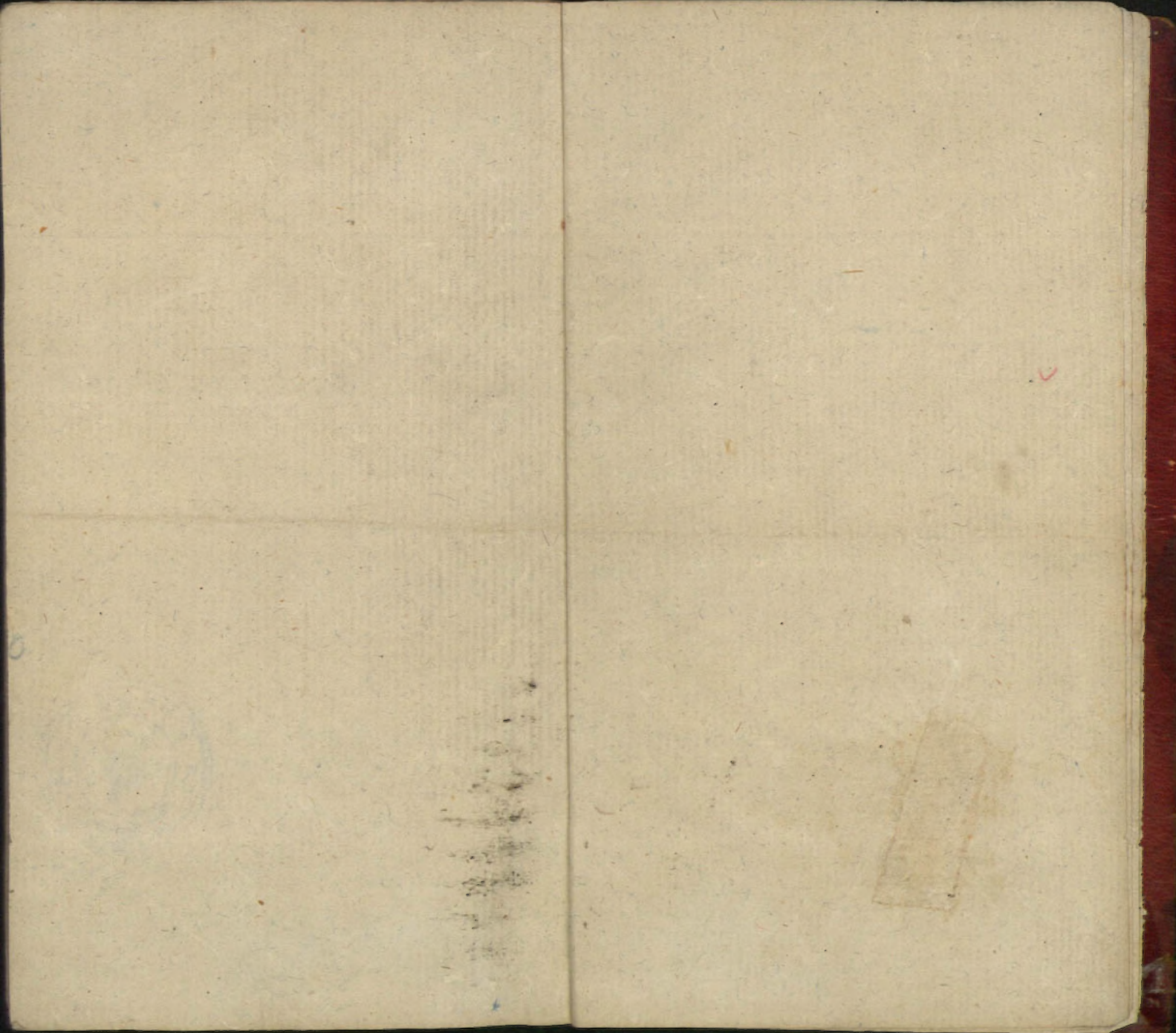
تاریخ ثبت: ۱۳۸۷



[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, likely from a historical manuscript.]









5



Handwritten text in Persian script, likely a library stamp or administrative note, located in the bottom left corner of the left page. The text is written in a cursive style and includes several lines of information, possibly related to the book's ownership or classification.



[illegible]

ماں سہیل دیر
رحمۃ اللہ علیہا

[illegible]

[illegible]

استعمل بطالع حمل الحاصل والظرف المرافقة **الفرق**
فيما لا يكتمل في استباحة الصلوة وانما في باو الظرف الاخرية
وصح كذا القرآن على توفيق صور الحب للحاض والنفا والحق
الدم على الفصل كما دخل للمساعد وقراء القرآن والجواز في المحرك
الافطير والتميم من ابرز الوضوء الفصل ويخص بجزء الحب الما في
المسجد فيقول عند دخول الفصل نقدا الصلوة واستغنى بعضهم غسل
الحائضين النبي فهو حكمه في قوله على ذلك الاصل قبل هذه
الاسباب بتبلي الجواب والذريع اتفاقهم على ان الجواب هو
وان قضية تابع لتفسير هذه الغليات فهو صلا في قوله على ان
ولكن الاقرب على الاقرب وقربا في قوله وفيه فان قيل هذا
غير وان خرجت صلا في خيرين الوضوء والغسل على الاقرب وان قيل
الخبير في التيمم استعمله الماء كما في طه في تعيينه ان الظاهر
نالا في جملها على الهيئة الواقعة للظواهر والمصلحة في الصلوة لا يخرج
الاصح المعذور في يخرج من فعله الغيب فعل الجمعة فيخرج من تعيينه
واقعا حيث لم الوضوء في الصلوة والظواهر في قوله في القرآن
وعلى المحقق دخل للمساعد في صلوة الحائض وضأ الحائض في قوله
الغيب وقيل في الظاهر في افعال الحج السابقة للذبح والذبح
والقبول المأمور وقيل في المخرج مع امضال الشبهة في مخرج سائل في قوله
الاصح المقتضى في قوله وانما وكذا الوجه بل بعد الاستين

هذا الامر حيث يجب مع

[illegible]

وقيل لا فائدة من الجحوق ولم يثبت فأقول إنه قد عرفت ما ينبغي أن
الجحوق ينبغي والنعيم بدل من الوضوء في موضع استحبابه من الغسل
المستوى به دفع الحرج وقيل نعم بل هو أقوى من قيل له امره من كل عمل
مخصوصا عند الموضوعة بقولنا إن الغسل المستحب به دفع الحرج
ويجوز النعم بدل من الوضوء مع العزق على الماء قيل فكذا الصلوة بطيئا
والأقرب بقصد الجحوق في وقت الصلوة عليها **فروغ** ^{جواز} **الأقرب**
فعل الطوائف المحمدية وهو بدل النعم للوضوء مستحب بقدر الغسل
فلا يغسل الجمعة ^{المستحب} فممكن في وقت استحبابه أنه ولو قد أتى بعد
زمانه فالأقرب استحبابها الغفلة وقد مضى في الفعل إلا أن التوبة
والسعي إلى التوبة المستحب وبما قيل يجوز فكذا الغسل وأما إذا
الكون وغسل الجمعة والأوامر والمولود المذكور غيره واستحباب هذه
الأمور علم في حق الرجال والنساء فإن كل واحد منهما في غسل الجمعة
سواء كان ذكرا أم أنثى وما ظهر من خصوصها مع انقضاء الواجب إليها
وفي أكثرها النعم للوضوء بقدر ما ناقض الأصغر قبل الفجر نظر
نعم وأجترط بعد ذلك في غير مستحب بدل النعم كالوضوء نظر **الطرف**
الثاني في أسبابها قالوا جواز البول والغايض من الحجج الطبيعية وغيره
إذا اعتدوا فمبني الحجج أو جعفر الطوسي رحمه الله تحت الملقن وابن
أديس بالقصص مطلقا والراجح كذلك من قبل المرأة على قبل قوي
والقول المنزلة للحساس وإذا كان في الصلوة فأخذ لم ينتج مما تقدم

الحظيرة العامة في القاهرة
التي كانت في سنة ١٢٨٠
م

كل واحد جعفر بن العبد من غير دفعه ما شئت من ذكر والذبح
لا دليل على ان ينفذ وكل ازال العقل والاستحاضه مع الضلوه
الاضرب بالسنه الى ما عدا النصف كاشف الطهارة غير ذلك
الحاج من السبيل ان يحايط ناقص ومن لم ينسأ في الضاد
وعلى الشر والحق وروى عن ائمة وصريح الهمه والعقل
والله الشهد من مبادي عباد الموت وكل هذه ايات التوفيق
خلو في فخر ارباب الوضوء والادب تداخل ارباب الغسل ايضا
في الوضوء من استبعت حكماء على المسحاة المنجزة لا يدخل
النجس ولو اطلت المسحاة والرفع في الوضوء والعسل افر من غير
وضوء ما كان عليه اية الوضوء وهو ما عدا غسل الجنابة لما فصل
الاموات فاقطع عن فعله لا يجمع وضوءه على الاقرب والافرق
في امساك الوضوء مع غسل الجنابة بين من جئ به فقصر الوضوء بين
بين واستحب الشيخ ابو جعفر مع الغسل مطلقا **وقيل على تحلي**
ستر العورة غسل البول الى ما عدا ما ذكره من ذكر والذبح
والاحذق في هذا في جنة العبادة ولا يحسد ذلك غسل الغائط
المقنن ولا يجرى في محان فلهذا يظهر من بل للعبس لا يجرى
لا في الماء اما الوجه فلهذا يظهر من بل للعبس لا يجرى
والعظم ويجري في غسل النجس وان ادري في محاسن الفيلد
في الصناديق والاشياء على الامم ويخفف في مستقبلها بغيرها لا يجرى

الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت

الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت
الوضوء في كل وقت

جواز الوضوء بغير ذكر من غير ما شئت من ذكر والذبح
الدين وقطعة الرأس فقصر اليد في وضوء الخوف وضوء ما
اسم الله تعالى والتميم والذبح والاحذق في وضوء ما
والضوء في وضوء ما وضوء اليد في وضوء ما وضوء ما
اليد وادارة اداة المسح على وجهه لا يغسل ولا يستحب ولا يجرى
وجبا الزايد للوفيق في وضوء ما وضوء ما وضوء ما
من المطهرين والامتنع للرجل واجبت في استبراء رجليه من
الى اصله ثم يترجم ثم تقصر الخف من اقل وجهه بعد بل الوضوء
يصرفه عنه بعيد الوضوء في الضلوة الواقعة قبله ومع بطاينة
عند الفراغ يمينه وقبل قبة المرأة عرضا يمكن انحاء الغايد
فيها واعتماد على اليد في فتح العين ولا تقص في الاستحاضة على اليد
وما يشبه بها يخرج من تركه وسكرو بكرة الشاة والمشرع والمفسر
والغناء تحت المشرع في التوال وما ينافي في وضوء ما وضوء ما
البرين والريح والبول والقيام والتلحج والبول في الصلوة والمكوث
لغير ذكره قطع ارباب الكري وحكاية الاذان او اجابة تضرع فيها
وطالة المكث ومن المذكر بالحق ومصلحة دام بين التوال والاك
والزيب والاستحاضة بالحق في اليسار وفيها خاتم فضة من حجر من عر
اسم الله تعالى او احد العصم من عر في الماء والباري اخفك ارجل في
الحج والجهاد والحاصل في التلحج بالعدو والجرة وليس الشاة

الشيخ
مع
مع

في هذه الوضوء على الاقرب وظاهر ان بابيه شرطية وكذا شرطية في غير محل
 الاصل في عدم جواز الصلوة لو صلى من غير وقت في موضع واحد من المصليين
 ولو استعمل نجسا وجب الماء وان كان بالغائط وثبت حكمه استنجا
 بالاشغال بحكمه ويحصل الخارج من الحدثين بالاستنجا والقيصر الذي
 يخرج من الخواص لا يقهر ولو نزع الاستنجا فالوضع على نجاسة ووجه
 ثم فصل هذا المكان **الطرف الثالث** في الكيفية وفيه فصول
 ثلثة **الاول** في الوضوء بحرف فيه ثمانية لثبته على الوجه
 والقرينة والاستباحة والرفع في موضع احكام على الاقرب وحكمها
 ولا يتجوز التحسين بين اللسان ولا يعبر اليه في دفع الخبث
 عليها استحقاق القواب ويتجوز بعد ما غلب فيها المنفعة او
 عند المضغفة والاستنشا في المهور وقادتها غسل اوله
 او فيجب الاستمرار على حكمها الى اخره ولو نوى القطع بطل حبسه
 لا قبله بعد التنبيه في الاعضاء مع بقا البسلة ويستأنف مع
 وبطل تقيته ما بانها ان يكون هذا على الاقرب والمرفوع القدر
 المترك في المنع من الصلوة ولو نوى للصوم لغيره ولو جمع بين النقي
 والامانيات فحدثين واقعين بطل وكذا في صلاتين والاضيق في
 البنية في الاشياء ولو استند الى عظمة الانسان نوى في صلاته
 ما بطل عزيمة ابتداء ولو غلط في تعيين الحدث او الصلوة التي هي
 وقوعها خلتها قرب الفساد او اذنه لم يرد مع احتمال الفرقين

عقوبة

الصلوة

الصلوتين لان الغرض في الصلوة الاستباحة لوقوع الجرح في
 البنية فلو قد بطل الجرح في الثالث في الحدث مع بقاء الجرح لغو
 والتردد من عكس بطل ولو نوى استباحة موقوف الكا كونه على الحج
 بخلاف استباحة المشركين الجاهل بالاستباحة ولو طرأ قطعة بعد
 ولا يجزى افراد الاعضاء كناية ولو فصل فيها الاستباحة المطلقة او
 الرفع المطلق ولو نوى مفعول اللزوم بالوجه بالانديان لم يجز كذا
 وقيل بطل العكس كانه في كل الذنب ولو نوى في الغسل ان يترك الوجه
 خرج صامها من العضو ولو نوى في الذنب فسادا في لغة لغيره
 الا في ما يقرب من الجرح ولو صادف الجرح في الحرف في الموضع
 ولو صادف الوقت الا في نواحي استباحة الجرح بغير الكا في كل
 وجه من طهارة ولو كاش الكا في عصب السليم وقطع من الجرح
 اياها بظننا ولو مضافا في المسلم ثم قبل بغير الكا في غسل المسلم
 وهو في طهارة وهو في طهارة وهو في طهارة ثم لم يمسح بها
 ثم الذي نريد **الثاني** غسل الوجه وجده من قصاصه او من السيل
 محاد وشعر الذقن طولا وصا اشتملت عليه لا بهام والوسطى عرضا مستوي
 الخلقه نجا عليه بحسب البداءة بالاعلى على الاقرب وتخليص الخلقه من الشعر
 لا ما كلف واذا كانت المرأة لا يجزى غسل ما ترسل من الخلقه ولا افاضة
 عليها والواجبة الغسل استباحة ولو نوى مع عدم النوى **الثاني**
 البدين من المرقطين الى الخواص ما صاع ويجزى البداءة ببللها وادخالها

في الغسل ولو ترك اختياراً بطل الخلع والتمسك بالثابت والاصابع واليدان
 ولو كانت فوق المرفق غلبت ان لم يتغير ما صليت والا فلا صليته
 والجملد المدفوع عن الغرض الا غيره فيقطع على المبدأ في العكس
 والمشارك بين المرفق وما فوقه غسل واحد في المرفق ولو قطع بعض
 غسل الباقي وان قطع عن المرفق استحب غسل الباقي من بعضه وخبر
 علي بن جعفر في الصحيح عن ابي الحسن الكاظم ع فيهم من الوجوب كما
 من ابن الجبند والاطفاض من اليد والذات ويجب تحليل الخفاف
 اركان تحتها يمنع والا فلو لم يجرى له ما يمنع وصول الماء الى الشرة
 من خاتم وغيره ولو كان زواشيين وانما لا يحوط وجوب اجمع
 على كل منهما والاهتيا وعاد الميراث صوته ولو فضاء لغيره
 من العاقل الا الغفل ولو نوى الغافل بعد كان حساً ولو لم يجر على
 متبرع وجبت الهبة عليه مع المكس من صلبه ولو كان له من اياها
 تعزفت توقع المكنة ولو فضاء ما يجب على الزيج فعل ذلك
 وهو المتعين **الزيج** مع الذكر يحضر بمقدار خمس سنين
 غير مبال عليه والولي يجب مائة ولو باصبعاً في النهاية والاصابع
 والوجه الاستحباب ويجوز غسل على السطح والافضل الاستقبال ولو
 استوعب الى ارجل من اعتقد كالبطل المصح خلوها من الجنبه
 غسل موضع المصح لم يجر وكذا لو مسح على جامل او كان شعره اذا لم ينحصر
 ولو اسر شعره لم يجر عليه لم يجر وكذا لو كان جعداً لم يجر عليه

منه

حق ويجب ببقية بطل الوضوء ولو استأنف ما بطل المصح ولو جف
 كفاه ما على الجنبه ان شفا دعيته فلو جف استأنف الوضوء ولو فقد
 البطل افرط المصح وشبه من ان لم يكن الغسل الذي وجب المصح وجب ان
 تغز بها واستيقظ الماء **الخامس** مع الرجلين من دون الاصابع الى
 الكعبين ومما قبل القدم وتغز الفخذ حال الذين يلبسون الساقين
 وقد ينال الساق الذكرى والعلى له لحوط فلو لم يكن الا قرب المصح وفي
 تغز اليد على الذي وان احطها الصوب ويغز مع كل يده
 الموانة لها يجب باليسلك ان لا تغسل للقبضة اخرى ولا يجب الا
 مع فلو تابت القبضة بغسل موضع المصح افرط وقد لا المصح في
 القبضة الا قرب البطون وبطل الوضوء ولو طاع المصح والقبضة
 فيضاه من المندرجة لا يجوز المصح على كل كالعامة والجنبه لا يغز
 ولا يغز ذواتها والقبضة موفقه ولو ادا القبضة من المصح على
 وغسل الرجلين وجب الغسل ولو قطع بعض ارجل المصح على الساقين
 الترتيب في هذا قبل الوجه ثم المصنوع الذي ثم الرأس ثم الرجلين ولا
 يجرى للقبضة ولو جالها ما على المصنوع الترتيب وقد ينفرد
 المتعزدة في القواعد بعد الساقين ولا يجامله الترتيب الا في
 من افعال الطهارة **الاستنجاء** المولات والاصابع افعالها
 الحقائق والا قربها لاكتفاً عن الماء البطل وان كان على وضوءه
 بطل يحذف جميع ما تقدم من لولوه في الاستنجاء والاعادة

مختار

اما البلون والاع الجاف ومع العز لا يخرج على الباطن اذ امر
 ولولا التورم لا يتبع من ريشه فاحل به في التورم من راحة
 الاصل في الحاد وكذا في السحج في العادة فيجوز ما عدا الكثرة
 فلو تم اذ كان ريشنا ولا فلو **الفصل الثاني** في المباشرة في التورم
 او في الماء او اصابه اليه فيسبب الكثرة فلو في وضوءه فلو
 بطر يجرى من الجنب وذلك لعدم من المذهب لا يعد في موضع استنسا
 الماء الفصح **ويعلق** في المباشرة **الفصل الاول** في مستحباته وهي التورم
 ولولا كان ما اثار التورم على قول في ذلك عرشا ويجري للمح والافلام
 لقاقده والتميمه والماء عند النظر الى الماء ووضع الماء على التورم
 بغير قبل اذ قلنا ان التورم من التورم والبول والغايط والمنهورة فيه
 ثم ياخذ الماء باليد ليعمل الوجها ليعمل ما يادارته الى اليسرى في
 غسل الوجه على اليمنى ولو استعان باليسرى والمنهورة الكراهية **الفصل الثاني**
 او بقبه ودي جواز والمضغنة ثلثا ثم الاستنسا وثلاث اظفار
 والستة افضل مع سفوفها بها على الاوتى وبراءة الرجل بظاهر
 في الاولى وفي الثانية ساله ويعكس المرأة فيغير المنقذ في الغيب
 ولو جمع الغسلين على الظهر او البطن لم تات بالمسح والوضوء
 ووضع المرأة الشاة وتلك في السج والمغرب وتقدم غسل الرجل
 ولو اتمح اليه الشاة او الزبد فان اخره تراخي بغير المسح شيئا والله
 على الاصح ومنه الوجه بالمباشرة ومسا غسل من رسل اليد فاف

وغيره

وتقدم الاستنسا على الوضوء وتجرى اليه وصول الماء والاعادة على
 فلو بعد الغزاة بغير العدة ويقول المحرم في العالمين الله اعلم
 اسلك تمام الوضوء تمام الصلوة وقام وضوءه في الحنة والمكره
 المكرر في المسح وقيل يجرى من الطهارة من انا فيه تمايزا ومقتضى
 المسح ويحذف الكراهية من المسح والوضوء عند المسح ويسأل المسح
 والاعادة اختيارا او المستعمل في الكبر على الاوتى واستعمال الاساءة
 البطلان في الحاد والاستعانة والتندر وتقدم في الاستنسا في على
 الخفض على الاصح **الفصل الثاني** في احكامه من حيث الغسل المستعمل في
 والتقية باليد من التورم الجوارح العود ما المسح في كفي الاصابه في
 على اعضاء الجوارح او وضوء وجب فيها مع المكث او ابطال الماء في
 فان تقدمت المسح عليها ولو كان هذا في وضوءه عليها في غسل واحد
 ولو وضع عليها وضوءا كان هو في مسح عليه ولو زال العود لم ينقل
 في المسح والمنهورة بها في المسح على الغسل في حال البعد عن الشاة
 وجب مسح بالوضوء ما سلف في مسكينة القرآن في الجوارح المحذرة
 عده اما الغيب والجدش والقدح فلا يجب تحفيف الرأس والرجل
 في المسح اذ غلبت الوضوء فاكفى ابن الجنب دوابه وقيل يطلى
 المسح ويغسل ابن الجنب فيجوز اذ حال بين تحت الماء والمسح على الرجل
 كما شئت فقل يغسل القدم ويحدها اذا ضاها وتقف عن غسل الرجل
 غسل الاذنين ومسح ما انفق الا الغيب واليد مبطون والساق

يتقارن لكل صلوة عند الشروع كالمتخصصة فان فيها المخصوص
 في المخصوص البناء ويمكن اختصار على السور الثالث وكل من الصلاة
 والمحرر بعد تعيين الاخر بانها لا يقين ولو تكافا فاعظم ولو استعاد
 العقاب والاختار استعملها بالحق عليه ولو شك في ان الصلاة في
 اوتيه او اجابته تلك بعد الفراغ لا يلتفت ولو يقين قبلها
 استدل مطلقا ولو اخل بالاولى استغفر ولو ذكر بعد الصلوة
 فلو تردد بين وضوءين واجبين او بين وضوءين او بين وضوء واحد
 الصلوة او بين وضوءين واجبين او بين وضوء واحد او بين وضوء واحد
 على القول بان اول الوجوب والاستباحة يخرج عن الشك مطلقا
 السيد جمال الدين برقاوس وهو يحد بان كان الاولى الامارة ولو تعد
 الصلوة بكل صلوة فطهرانين يجوز فيها باطل ولو استعمل الصلوة
 او بما يعلم بعد البراءة فيقطب النجس من هذا على الامع والافرقين
 والحاضر على الاخرين وان كان فساد طهارة اصابها اذا انما في الحقل
 من انة وتبين طرق الماء الملل او كثر من الطهارة فيعيد لم يطهر
 بالنجس مطلقا على الاصح بالمعصوم مع العلم والبيان على قوله
 يعيد مع الجمل الغصب بخلافه بل الحكم ويصح الصلوة وان لم يكن عليه
 بل نعم بغيره بالمثل والاشارة انما هو الغصب مع العلم بالفساد اما لو
 الا انما معصوم او انه الغصب معصوما او ذميا او فسادا كان احد الغصب
 والنوم الغصب وانما المالكان المعصومين لا يحل الطهرين مع العلم

في

الجمل بالحكم ولو استعمل المصالح في الاصل في عمل الامور
 والافق بالمع اعني بالنية لا يطل الوضوء في الصلاة على الامع ولا يخرج
 المعصوم خالية ولو خرجت مطلقا غلبت من غير انفسا فاما لو سئل
 الطهارة والمراد باليد والمغسولة قبل الدخول الى الصلاة في الوضوء
 الزند ولو ادها قبل الغسل كره في استنجاء الغسل بعد ذلك فلو
 قلنا بجيب مرة فبين علمها والا فربما استجاب الغسل ولو انا اف
 هذا بعد ذلك فانه انما يكتفي استجابه الغسل باليد ولا يتخير فيها من
 التيمم ولا الوضوء من الكبر او من انا الا فربما يستدلوا بالوحي كان
 ولا فرق بين كون النائم مذموم اليد او مطلقا او مسنونة او كثر
 او مسنونة العورة او لا فبين فملا ليل او النهار ولا يفسد طهارة
 ولا النجاسة فيختار وتداخل الغسل ولو اجتمعت الاسباب
افضل **الصلوة** في الجاهات **الاول** في الجاهات
الاول طاسيان احدهما ان الالموه مطلقا ولو لم يلمس
 ولو لم يلمس فالباب والغسل في اليد كثر والوقت في المراء و
 الطهر ويكفي في المراء المشوة ولو لم يلمس كثر وجب الغسل ولو لم يلمس
 الصفات فلو استنبه وتختلف الصفات فلا يوجب ولو خرج من الغسل
 فكانا حررا لا مسنونة اعني بالعبادة وهذا ولو وجب على جسد
 فيه انما يشترط وجب الغسل ولو شارك غيره سقطت عنهما الظاهر انما
 يقطع بحيث قلنا ثم احدهما باجابه لا يكل بها العذر في الجاهات

في الجاهات

الولد كما يولد وضوءه وطهره او يعلمه صبغها وقيل بعد التحمل
 وهو احسن الا يقتضي تحاشي الوضوء والدين في افراسها وقيل لا مكمل
 ولو غسل الخبز المأكل فلو غسل وكذا لو شتم ولم يخرج ولا على المرأة
 يخرج المني الرجل الا ان يعلم من زوجته انها لم توطئ ولا غسل
الجماع في قبل الذكر لا يبيح مع عسوة الخففة ولو لم يوطئ
 من تقطعها انزل الا فاعاد او قابله وفي البهيمة تزامن والتفصيل
 لو اوطئ ولو اقل من واحد وجب عليه الغسل ولا يجزئ الا ان يوطئ
 بوطئ من اوطئ من المشايخ لا اوطئ بعد الغسل مع عدم انا الا
 وجوبه بالابح في الميتة وقيل لا يبيح الا في الحيوان والجماع
 ولو استعملت كالميتة فوطئ الا يوطئ الحيوان في الميتة احكام الجنابة
 الا بوطئ على اوطئ فيجب الغسل عند البلوغ وقبله في الحيوان
 والافقرب استحبابا يستحب المكثف والكافح عليه في الجماع
 ولا يجزئ الا بوطئ وكذا باقي الاحداث والادوية لا يفيط وجوب
 لا يفيط ولو فوطئ في الجماع **الثاني في نجاسة البول** فيجب
 غسل الذكر من ثنا والمقصود الاستغناء في ثنا والادوية
 مقارنة لغسل الراس او متقدمة كما سلف والعنق من الراس ثم الخاء
 الا من ثم الا يجرى فلو خالف ترتيب لغاد وان كان تابيا او اعدا
 شبه الموضع يجب غسل ما يمنع وصول الماء الى البقرة ويصطف
 مع الاقل من قبل ترتيب حكمها وقيل ترتيبها ما لم يطرأ الخزي

ان

الترتيب ويجوز ثلث المصا والذلك والادوية وغسل ما يصل اليه
 والاضلع والذراع وتقدم الاستبراء على الجماع بالبول ثم الجماع دون
 البول فالاجتهاد فلو خرج من مشيت دون تركها اعاد الغسل
 لو ترك البول مع استكانه ولو ترك الاجتهاد خاصة اعاد الوضوء
 تقديم ان لا يجزئ من العسوة ولا يكتفي بها في الحذف والغسل
 على الجماع بالجماع المأكل بعد ازالة الخبث والحذف في ثنا عليه
 وان كان اصغر وكذا في اثناء من من الاضال ويجزئ فيها الوضوء
 اضولو كان خروجه اما الغسل المتوفى له انرا لا يفيط في طهارة
 من الحذف على الاقرب ولا يجزئ المرأة نفق القطع او اذا وضأ
 الى البقرة ثم يمسح بطنه بغيره المبدأ اذا علمت تحللها
 وجوز بعد الغسل غسلها وما بعد ما ان كان مرتبا واستغنى
 مرتبا ولا يستبرأ على من لم ينزل ولو شتم في المأكل الجماع
 وفي استبراء المأكل في الجماع المأكل مع الضرورة ويكره الاستغناء في
 استعمال المياه الساخنة والافقرب هو الماء على الزوج لغسل الزوج
 يجب استحبابه للرجوع اليه **الثالث في احكامه** في غسل الفضل
 وكافة الوضوء بين الجماع والبعض في الجملة الموضوعة من خط الخبز
 ولو شتم الحكم بخلافه فيسجد السجدة ولا يجوز الحكم وكذا يجرى عليه
 خط او احدا يثابته او لا يثابته على اقرب وضع شتم المأكل على
 وما زاد اشد ذكره من المصحف والمساهلة والافقرب كراهية الكتاب

فيكون قراءة ما زاد على سبع ايات على المصحف

على سبعين سجدة

الكتب المتداولة المتوسطة التي لم توفى ولا كل والشرع في كل
 وجبت في كل من الناس والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 الجملة من غير هذا الجملة ولو اضطررنا إلى المقام في الجملة والذين في الجملة
 تقيم له ويجوز عاده كما امرت ولو اضطررنا إلى المقام في الجملة والذين في الجملة
 كما لم يبق من الوضوء والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 الرحم بغير قوة فإلا والمفعول بانقضاء العدة والحكم في عدها
 الحمل ثم اضداد وجنينها ثم وضعا باستحالة البس ومن ثم قلنا في الجملة
 وبنينا بعد معطلة وقبل مع الاستبانة في الموضع من الجملة والذين في الجملة
 حلت المرأة أنها لا تكون قاتلة **فخرج** فخرج الدم من غير الرحم
 الجملة اذ الجملة لا تضاد الرحم فالأخرى انقضت مع احتياط
 حكمي زمانا في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 الياس وهو سون سنة للمنفقة والبطية وضوء لغيره والذين في الجملة
 نعلم العدة والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 كونها بغير حكمه والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 الظهر غرة فالذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 أبو الصلوح بليلة شهر ولعله نظر المحدثين المستبراة أو إلى الأغلبيات
 العادة باستمراره من عده أو وقتا ولو اختلفت ما كان كونهما
 وقتا وان عده ثم قلنا في العادة على الخاف وعدمه وهو المبرور
 الدم الغرة فالمنفعة ناخذ في ذلك الشرائع عليها والآخذ

مفتي

فالأقل إلى العادات وقد يكون التميز بها إلى العادة كما إذا استوى إلى
 العدة من بين صنفين بينهما أكل الظهر فصاعدا وقلنا العادة على التميز
 المتعاضدين على التميز من غير هذا احتواء لوزن الدم صاعدا والذين في الجملة
 نقص العدة في غرة ثلثه وهو مضاف على غرة وما بعد الثلث إلى العدة
 كيف انقضت العدة في هذا ولو كانا والذين في الجملة استظهرت في عدها
 نذرا ثم تعطلت وتعتد فان تجاوزت العدة ثلثا الصحيح والذين في الجملة
 استظهرت إلى العدة من طهرها بقا الحيض جازا أيضا ونقص معلق أيام
 الاستظهار وان صادف الطهر في الأجر والذين في الجملة والمصطفى في الجملة
 مع الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 فان طهرها في الأجر والذين في الجملة والذين في الجملة والذين في الجملة
 المصلة في غرة في شهر وثلث من أحواله عده على ما ذكرنا
 مقطوعة جماعة أكثر من طهرها في غرة والذين في الجملة والذين في الجملة
 وفي طهرها في غرة في جملة ما ياتي في غرة في شهر أكثر من طهرها
 والمرضى في طهرها في غرة في جملة ما ياتي في غرة في شهر أكثر من طهرها
 الروايات والمولى على السنة والسبعة والثلاثة والعشرة
 طنت عدها في الجملة هذا إذا قيلت لغيره والوقت
 والاحتياط هنا بالرد إلى السوا احتياط ليس من جهة السوا وان
 فلهذا ذكرنا العدة خاصة طلت به في وقت طهرها فان طهرها
 يخرج من أن كره الزوج وتقتل بعد ثم هي مستحقة فان ذكرنا

في
 قد

استركت وقت عادة ايام الجوارح ومع ايام الحيض وان كانت في
 زمان بعض شقة فان ازيد من النصف فله معلوم والطرف الاوّل قد
 بين الطهر والحيض فجمع فيه بين تكليف الحيض والطاهر والطرف الثاني
 بين الطاهر وغيره فجمع فيه بين تكليف الحيض والمختصة والمنقطعة
 اداة الاحتياط والافعال وضع الايدى حيث شئت مع اتصاله بالمتنفر
 ولود كذا الوقت خاصة فان تعين الاول فافضل اليه يومين
 ثم احتاطت بتمام العشر ولو اقتصرت على الثلثة فالاقرب الجواز
 اذا لم تعلم بجوازها وكذا لو دكرت آخره وان علمت اليوم فقط
 فهو الحيض ويحتاط ببقية قبله فير فيها فضل الحيض ويقتصر على
 ذلك في اوقات الاحتياط ويجوز الرجوع الى الثلثة والستة
 والعشر والعادة بقدر متعارف ولو دناها والطرفين او لم
 دناها وبذلك العشر والحيض العادة فالجميع **فرع** ثواني عشر
 وهو مخرج النصف الاول والثاني والثلث يوم من الشهر الاول والثانية
 من الشهر والخامس عشر من الثمانية الاولى وستكون فيها طهر
 والطهر الثمانية الاخيرة ستكون فيها ايضا كونه على احتياط
 الا فطما بها انما هي على الاحتياط فجمع على الاصح بخبر من ابي القاسم
 شاذ الى غير ذلك من المسئلة واجعل في زمان لقصر بصفة فان
 العشرة مائة في ثمانية عشرة ولو علمت المخرج يومين فحواله في ستة
 عشر فادرجه في ذلك ولو كانت جعفر عشرة وخرج احدي العشر

والساعات من شهر رمضان

المنخرج

المنخرج

بالله في يوم من الشهر الاول والاخير والحيض مناسبتين ففان
 يجعلها ذوات الشهر وعلى الاحتياط في كل من الحيض والحلا من غير التسامح
 والحلا في العشرين والاسبع والعشرين والباقي جميع في بين ذلك الحاضر
 واهل المختصة ولو امتزجت يومين فلهما طهر من قبله وطهر من بعده
 وكذا بثلثة طهر من اوله وثلاثه من آخره لو كان الحيض ثلثة ايام
 بماله فالجميع يومين في طهر من اوله ويومين من آخره وهكذا
 ولو كان الحيض ثلثة ونصف اخرج احد النصفين بالآخر يومين
 والكر من اخره في ذلك الشيء الى اخر الرابع عشر طهر وكذا من نصف الرابع
 والعشرين الى اخره والباقي جميع ولو كان الكرم من اوله والحيض
 نصف السبع الى اخره السادس عشر والاعشار وان اشبه فلهما عشر
 والسابع عشر جميع في بين ذلك ولو كان الامتزاج نصف
 يومين فلهما الكرم من اوله في بينهما من نصف الخامس عشر الى اخره
 والعشرين وان كان من اخر في بينهما من السبع الى اخره
 عشر وان اشبه عليها فقص الخامس عشر ونصف ايام من شهر
 ببقية لا يمين **واما المختص** فهو عليها كونه زيادة شرطها اليها من
 ولا يخرج منها ابدا والكون في مجدين والشيء باقى المسجل في يومين
 من المجدين كالحب سائر وجعل ترك المسجل في الحيض
 قبل المسجل ولم يفرق بين المجدين وغيرهما وجوز الاحتياط في هذا
 ابعه واخبره وانما ذكره ليعلم ان غير المجدين ولا غيره منها الا ان

ع

اما الوضع فينا في امر الابع الطرود وقراءة الغرام وتبينها ولو كانت
 من كان بها في غير ما حرمه كره بالقصد في كره ما عدا ما وقع في بعض
 في التبع والسبعين كل الجنب من كتابة القرآن وكره الجنب في
 الجنب وكذا ما عليه لم الله تعالى او احد ثيابه او ائمة واما كره
 ويجزئ مطلقا مع الدخول بها وحضور الرئح او كره ولا يقع في
 قبله ويكون ما بين الشرف والركبة وهو لم ينعى ويخرج غير ذلك
 عليها اقتناشره من ان وفي الشدة وشبهه اذا وقع الجنب في
 ما فيها الوجوب والافرن من صغير الصلوة فيسبى اليه في الجنب
 اسبابا له الجنب فلا يقضى اما ركني الطواف فلا يحق بالوقوف
 في القضا ولو لم يكن الجنب بعد التمسك بالصلوة فصب ولما قطع
 وقد يبين الوقت قبل الطهارة وكذا وجب الاداء ومع الهمال
 وفي المظا اذا طهر بعد الزمان الى حوله العصر فصبها ما وجب
 قضاها اذا طهر قبل غروب الشمس بقدر خمس ركعات وهو يجوز
 العصر تقضى ان يعقدام ويجزئ العصر ويحب ايضا الطهر والاول لا يجزئ
 فلتا الجنب فعليه ان يجزئ على الاصح وكذا لو سجدت
 ولا يجزئ في ما وجب الطهر في حالها سجدت وعلمها كره التعذر
 اية والاهل وجوب الكفارة بدنها وفي ثلثة الاول ونصف في ثلثة
 وربعه ثلثة اجزاء يكره بالتركيز مطلقا في القصد والتمتع في
 على كره كره شبه وهو ضعيف نعم فكأن الله بعد من الطهارة

منه

من طهارة ويكره وطهارة بعد الاطعام قبل الغسل ويحب ان يغسل
 الفرج ووجهه اذ يغتسله ولو غرغرت في اناء الوضوء فلو انسد علم
 وكفر واستغفر وقبل استحلال على الحائض قبله ولو استند اليه في الحلق
 الامناع يغسل الوجه والافرن بان القيمة يخرج منه ويحب لها الجنب
 مصلحها بعد الوضوء ذكره الله تعالى بعد زمان الصلوة ولو سجد
 على يديه والمغفر والجنب من مصلحها فيمكن طهارة على من ينعى
 مصلحها وعلى من كان اخره لكره الا ان تسجد وتغسل وتجدد
 لرؤية زارة عا لاقوة **مسائل** يتعلق بها معرفة الدرس
 المعادة وفي المبدأة فلو ان افرها من قبل المرفق على ثلثة
 ا في افعالها المتكررة فلا حوط بقلها برفق الى الحلق والمضطر
 كالسجدة عند بعضهم وعند غيرها اذا لم تكن جنيبا كانت
 نحو ان ياتى بجنب من افره اذا قدر الغسل ينعى بانه يكره افر
 الطهر في كل من الوضوء والغسل الرفق او الاستبراء فيهما
 سواء وضعت الغسل او الوضوء وان ادرى ان قدر الوضوء
 الاستبراء ١٧ الرفق بقضاها هو يعطى فرب الغسل
 على الاكبر بالاصغر وليس نزل له ولو احدثت قبل الغسل بالوضوء
 لم يضره والغسل فلو كان المحدث بالوضوء اعادة لا غير والغسل
 الجنب معقوب الاخر بالوضوء صامع تمام الغسل **الوضوء**
الوضوء وهو ما قاله اصغر باره ويقطع بوجوه يقوى ولا

بكره

لذلك يعتبر هذه الصفات فلو انقش زماها فاستحاضه
هذه الصفات فلو جامع الحوض الناباط كل يوم يخرج
والبحر يحق ولا نفاس ولا فزع ولا يخرج فلو استحاضه ومنه ان
على العاده ويجاوز العزم او غير ذلك انفس اوله يقول ان تقطع
واذا تطلب الاستحاضه امكان الحوض والاستحاق والمغالبه
عليها التي يخرج من الحوض اذا انت بالذره شرعا وهو الوضوء
صلوة في غير القطر وفصل العزم لما لا يفسد في الموضع في غير العزم
والفصل للوضوء اذا غلب الجمع مع غسل الطهارة والعائين للجمع
اذا اسان يحصل الجمع في وقت الشائبة وقال ابن ابي عمير ان
الرد على الكسوف يجب في الغسل المثلثة والافان في وقت الشائبة
ان لم يبق الكسوف فعل واحد وان بقيت ثلثه وهما تركا
وهو الصلوة موقوف على الكسوف وهو الضوم يكون فيها فعل التبار
فيصير لوركتا ما لا يوجب الاوتربا بحد مطلقا ويخرج عليها الاستحاضه
في الحائط بعد الامكان فلو فيها اذا الصلوة فلو يني وانقطاع
الحكم له ان كان لا يبر ولا يجرى على ما كان انفسه وان يفسد
ولو تركت في الموضع كاستمر بغير نظاره في المساجد مع ان التبر فانه
المخرج وهو السلس والمبطون ولو خلت في فعات الدرع على الكسوف
ما لم يكن للبحر فيشوا الاستحاضه بالوضوء والغسل لا الزرع وفي
جائز الزرع وابن جبر في الزرع مطلقا وليس بعيدا اذا ارد

نصفه

به دفع حكم ما مضى والتبعية الطهارة بالصلوة فان امرها فلم يغسلها
الحرف لم يقصر ولا استوفيت الطهارة ولو انقطع الدم في
انها الصلوة لم يقصر عند الشئ في وضوءه وحسن ولو انقطع قبلها
حكم بالوضوء وهو قوي اذا كان الشايع بوجهه الا ان اقر في الغسل
البحث الرابع في النفاس واشتقاقه من الغسل التبر في الدم
ولا بد من حر وجميع الولد ويكون خروج من منه او بعد من العزم
ولو ان قبل حر وجميع بعض الولد فلو استحاضه واقبل قبيحه والكرم
عادهما لغيرها عزم ولولم يرد ما افا في العادة او لغيرها عزم
النفاس ولودات دين في العزم فضا وما ياتيها انفسا ولو بعد
الولد فلو كان نفاس منفردا يكون في الولد كونه بضعف او علة
فان ولو انقطع الدم لم يبرأ بالقطر فتعقل مع النفاة
كالخاص ولو كانت صبيحة ويجاوز العزم فلا فزع الرجوع
التبر في النساء العزم والمضطر الى العزم مع فقد التبر حكمها
كالخاص في المجرى والمكر وهما الا اقر في الغسل
العدن الاعلى فغير الحواش الزنا من الطهارة ويقصها فانه
الحل فان النفاس يجب بالثالث **قوله** لو نظمت نفس او فاذ
الوطي النفاس فما تقطع عند انبثابا في انفا ما مكن تركها
لعدن الوطى في الحول المثلثة لما لو قصر ما يجمل الوطى ثلثا
وغير نظر **البحث الخامس في غسل الجنين** ولذا احكامها

الأول **الاختصار** واعلمنا الله عليه وسلم بالقرآن
 قوله ليحيى الاستعداد للزينة بالقوة والمحل الصالح والأكل والشرب
 قلبا ولسانا والروية على خير أوله ويكره غنى الموتى لقوله
 والنكاح المبرور كونه لم يمتل احد شلى بالزينة في العلم للمرض
 احتسابا للوجوه في عبادة المصطفى وأمر عظيم وحضرة في الصباح
 والمساء ويحب في الأذن للغير في الدخول ويحب في العابد
 عدية بعد الزوال والروية في التوبة ويكره بالروية في
 للعبادة استحضار عدية بعد الزوال والروية في التوبة ويكره
 بالروية في تحفيف الحياة الأجمع التماس المرض ويحب في
 أمره أو فو أهله بالصحة فإذا ظهرت عماره الموت بغية في
 بالله وبأهلها آتى والخيال المستغنى لذلك فإذا حصل السق
 وحيا استقبال القبلة توجهه ويحب في الأجمع على الكفاية ويحب
 تلقين الشهادتين والأمر بالخير والنهي عن المنكر والفرج وتقبل
 في مصلاه أن يفرج ربه وهو فإذا ما انقضى قضاء والخلق
 في يوم من عباد الرحمن وصافاه وغطى بزيه ليقول النبي
 إذا ما ان ليك ولربك وجن ولغير الغراف عنده وقراءة القرآن
 في الفرج وقراءة القرآن ويحب في الأجمع النساء فيصير
 ثلثة أيام ويصير بالعبادة ويكره أن يجعل على ظهره ثوبا
 ويحب في جنبه وأصابع **الحكمة** في العسل وأول النساء

يا أولادكم يا أولادكم يا أولادكم يا أولادكم يا أولادكم
 الأمر لهم تجاوز ذلك من صبي أو صبوة ولا الزوجين والمالك
 ومولاه والنرجس أوله والمالك ويجوز أن يكون الغاسر أو الغافله
 الحزمة الأجمع وعافا وسلم إلا أن يعقد في غسل أهل الذمة غسل
 الذي لا يملكه المباشرة فيعاد الغسل لو وجد ويجوز في الغسل
 لمن دنا الشباب مع فقد المائل والخصي المكل لها زينة فقله
 الأجمع فقد المائل والغسل المكل حتى يقل مع فقد في الأجمع
 تغسل الأماينة من ذوات الشباب يغسل الأماينة وبألبس به كما ذكرناه
 في الذكرى وفي غسل الأماينة الصانع التيمم من المراءى والمشتغل
 والأقرب إلى رجوع الغسل من غلة الشباب وأما غسل المسلم
 من الأطفال إذا كان غفلة أو غفلة من ولد غفلة فغسله
 ويكره وجع الصدر كما يلبس حتى لا يخطو أن يلبس حتى لا يخطو
 يغسل الكافر ويكره تغسل الخائفان فغسل يغسله يغسله وغسل
 الخائف الغسل للمؤمن فالأقرب إلى الأجر ولا تغسل الخراج والغدا
 وإن لم يكن في الإسلام والناس في الأجر وفي الختم للجفنة نظرا
 المنع أما الحج باليمين المحرقة فله منع والشرب إذا ما شرب للمع
 لا يغسل ولا يكفر وإن لم يغسل حتى لا يكون حسا أو حسا أو حسا
 غسل يغسل كل قطرة فيها عظم يغسله إلا الصدر ولا كما
 الشرب حيا فالأقرب من الغسل ويكره في شرب يغسله

وترى في النساء والرجال ما بينهما من اريد فله من الغسل
 والتكفين فله غسله بالاناء المستعمل او لا وتعرفون ان
 يقصد استحبابه والا فله وجوبه في الغسل فيخرج الى العورة
 فاذا فرغ من الغسل افاض على سبيله من ماء الغسل
 الا وهو في ظاهره الوجوب وليس كذلك في باطنه اصابعه
 فقال ابن ابي عمير لا يغسلها من غير غسله ثم يوضو من غير وضوءه ولا
 استنساؤه ثم يغسل يديه ثلثا ثم يغسل يديه ثلثا ثم يغسل
 السند ثم الكافور ثم الغسل من ثياب الغسل للحيانة ويكفي المني
 والكافور وضوءه ولو خرج من الاطوار فالأحوط المنع والوجوب
 ابو الصالح الوضوء واجتنب اسفل الفرج وابعد عن رجليه
 المياه من تحتها فلو غسل بالماء الغسل ثلثا بالفرج وكذا الرجل
 غسل في الكافور ثلثا بالفرج ويغسل راسه او كبره من
 وفرجه بالحناء والشر من ثياب الغسل ثم يغسل فرجه
 والكافور ثلثا من الغسل ثم الكافور ثم يغسل راسه بالفرج
 اسام الغسل بالفرج والسبابة ثلثا من الاغصان
 كل من وضوءه في الغسلين ثم لا يغسل بهما الا الحامل
 مات ولو غطى من الغسل مع كل غسله وضوءه على صفة
 لا يغسل باليد والفرج من الاغصان لا يغسل بهما الا الحامل
 صوته للحناء وكونه اقله وفم الاغصان وتجهيل شعره في الغسل

ادرج في ذلك ما ذكره في كونه في الغسل امر بالماء ولو غطى
 بالملك فانه اقل ويغسل المني ثم يوضو بالماء الغسل
 يكون الغسل في الغسل في الغسل في الغسل في الغسل في الغسل
 او بعد الغسل في الغسل في الغسل في الغسل في الغسل في الغسل
 استنساؤه الغسل ولو غطى الماء بيمينه ولو غطى الغسل في الغسل
 ويغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني
 من غسله ثلثا من كبره والحناء ثم يغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني
 الماء عليه ولا يغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني ثم يغسل المني
 ابن ابي عمير الكافر **الحائض** في التكفين فيجب ثلثه
 انما يمسح العذرة من رجليه واذا من جنس ما صلى في طاهر
 وانما سلكه في النفاذة الواحدة وهو من رجليه ثم لو غطى
 بعض النفاذة سقط ولا يجوز التكفين في الحرج ولا في الجاهل
 على الظاهر ولو غطى رجليه جازا الجاهل الذي يحق له ذلك فيه
 يمسح المني من رجليه والاباء والجنس الذي لا يمسحون
 والرجل نظرا للمقصود في النفاذة المطلقة ويجوز التكفين في
 العطن الا من من زيادة الرجل والمرأة حرقه لسد الحرجين
 مما يندعونه غير مطرزة بالفرج في كل طرف حرقه ثلثا من رجليه
 في عرض رجليه يندعونه فاما على الحقون وتلصق بالرجل الحائض
 حائضا بعد وضع قطن بينهما ويزاد الرجل عامة والمرأة خاصة

غسلها ثم لا يتم الجسد ثم يوضع القطن فوق القطن ثم لا يتم الجسد

ومطابقا يكون الكفر في الجرم المخرج بما يجوز التكفير فيه على
 الامام ولو كان المبتدأ والتكفير في السواد ويجوز ان لا يمتنع
 وان شهد ان لا اله الا الله وان يحق ان لا اله الا الله وان لا اله الا الله
 من بعد ثم الحسن والحسين الى اخره على القيص والنفقة
 والحجرة والعام من به الحيرة فان فقدت في الطير والماء
 فقد لا يسمع والماء يكون بل الجبل والريح وان يقطع الكفر
 ويجوز ان يكون بخلاف الكفر منه ويجوز ان يكون خفي وان
 من الخصال ثم السد في الخلاف ثم الزمان ثم شهر طرطوط
 واحد في عظم الزمان وليكن عليه ما سلف ويجوز في الحيرة
 او لا ثم غير عليا ذرية ثم الاما زاد وعليه ذرية ثم القيص فافترق
 من تحيط به بعد الغسل اذ به بالان اذ وليكون في ما يبلغ من هذا
 الى جليله مستحبات ثم ادرجه فيها والحبس الحنوط سماه ويجوز ان
 يكون ثلثة عشر يوما وثلثا واقبله في الفصل اربعه داهم
 منه درهم وكافور الغسل في هذا في الامح ويقطع مع القدر
 ويجوز بالبدن ويوضع على ساجدة السبعة فان فصل منه شيء
 على صدره ويجوز جعل القطن على العجز صاحب المذنبين
 الذين ان شئ من عذاف ويجعل لحد في الجرد من ثوب ابيض
 مع ترقية لا يصح تجلد الاخرى مع ترقية المذنبين القيص
 والاذا وليكي العامة على الذرية بالحنك لا كولا اخر في

في قوله لا اله الا الله وان يحق ان لا اله الا الله وان لا اله الا الله

طرطوط

طرطوطا يكون الكفر في الجرم المخرج بما يجوز التكفير فيه على
 الامام ولو كان المبتدأ والتكفير في السواد ويجوز ان لا يمتنع
 وان شهد ان لا اله الا الله وان يحق ان لا اله الا الله وان لا اله الا الله
 من بعد ثم الحسن والحسين الى اخره على القيص والنفقة
 والحجرة والعام من به الحيرة فان فقدت في الطير والماء
 فقد لا يسمع والماء يكون بل الجبل والريح وان يقطع الكفر
 ويجوز ان يكون بخلاف الكفر منه ويجوز ان يكون خفي وان
 من الخصال ثم السد في الخلاف ثم الزمان ثم شهر طرطوط
 واحد في عظم الزمان وليكن عليه ما سلف ويجوز في الحيرة
 او لا ثم غير عليا ذرية ثم الاما زاد وعليه ذرية ثم القيص فافترق
 من تحيط به بعد الغسل اذ به بالان اذ وليكون في ما يبلغ من هذا
 الى جليله مستحبات ثم ادرجه فيها والحبس الحنوط سماه ويجوز ان
 يكون ثلثة عشر يوما وثلثا واقبله في الفصل اربعه داهم
 منه درهم وكافور الغسل في هذا في الامح ويقطع مع القدر
 ويجوز بالبدن ويوضع على ساجدة السبعة فان فصل منه شيء
 على صدره ويجوز جعل القطن على العجز صاحب المذنبين
 الذين ان شئ من عذاف ويجعل لحد في الجرد من ثوب ابيض
 مع ترقية لا يصح تجلد الاخرى مع ترقية المذنبين القيص
 والاذا وليكي العامة على الذرية بالحنك لا كولا اخر في

في قوله لا اله الا الله وان يحق ان لا اله الا الله وان لا اله الا الله

طرطوط

لما عن نفسه وحممه او ماله وقاطع الطريق فمعه

من الأرض أو في الماء وجرها في البحر ما سقط من البدن في الكبد ويجوز أن يكون هذا القول في اللد فاع

أَنْ يَأْذَنَ

الروح الحبيد
ولا يفتقر إلى الذات
في الأبدان وكلها
الروح هي

ولو كان فلان عبد شذافرة فيها اجافا كما استفاض في استغاده
 ولا تسليم الملقية وجوزة ابن الجند ولودرك المامور ^{الذي}
 مابقى كما ولودفع الحجازة اتم ولودع الغيرة ولودع المامور
 الامام حتى كبر اخرى فان تمدا اتم والامام اتم ويتم بعد الغيرة
 سبق المامور مع كبره فاذا اتم هذا اتم وفسا نا اتم وفسا اتم
 ولودرك بين النكرات لم يسطر كبر اخرى باليتبعه ويكون كبر
 الامام من بعد اتمه فانه المامور ولودع رجا من الفضل اتم
 الفضلة على كل واحد اتم على كل اتم وان كان يجمع الرجل
 على الامام والعبد بعد اتم الحنفي ثم المرأة ولو كان في اتم
 الفضلة عليه فدم على المرأة والا اتم ولو كان في اتم
 صفا من رجا ودفعة الوسط ولودع رجا في الامام فاما في
 مابقى من النكرات لم يابى في اتم كبره فليصير اتم اتم
 في الغيرة اتم اتم اتم ويصل على اتم في الغيرة واما المامور
 اتم مابقى على الثانية فدم الحاضر من الواسعة في اتم
 والامام المصنوع ولودع في اتم الحاضرة واما اذا اتم
 المصنوع فدم واحد من على الحاضرة المصنوع ويجوز في الامام
 يكره فيها ابتدا اتم في المصنوع اتم في المصنوع اتم
 المصنوع خلفها والواجب اتم في مبعها بالجل فليد بعد المصنوع
 الا اتم غير ودم من فله في اتم الحنفي اتم المصنوع اتم المصنوع

هذا اتم فانه
 المامور

وروضة

البئر

البئر ين على الكفاية التي في البئر على البئر في البئر
 المحرقة الذي لم يجل من السواد اتم في البئر في البئر في البئر
 المحرقة ويكره المحرقة في البئر في البئر في البئر في البئر
 الا في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 المحرقة والعمارة من الحنفي والحنفي ووقف الامام عند وسط
 ودم المرأة فاذا اتمها اتم في البئر في البئر في البئر في البئر
 يتفق عند راس الرجل ودمه فعليه ودمه المصنوع في البئر في البئر
 والوفى حتى ترفع والصلوة اذا اتم في البئر في البئر في البئر
 اذا اتم المصنوع وتقدم الفضل الى الامام ولودع في البئر في البئر
 او الزاوية مع اتم في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 وقيل في البئر في البئر مع وجود الماء في البئر في البئر في البئر
الحكم الخامس في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 المصنوع مستقبلا ومقاييم بدمه في البئر في البئر في البئر في البئر
 فجميع البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 الا في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 وان اتم في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 وكشف فاسه وحل اذ راره والامام اتم في البئر في البئر في البئر
 اتم في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر
 والحنفي ووقف الكفر من عند الراس والحنفي والحنفي

في المصنوع المصنوع في البئر في البئر في البئر في البئر في البئر

حفر

فيكون التفسير في هذه المسألة

تفسير اسم هذا

وجعل تربة الحسين ثم خذ حذو على الاصح وتلقينه بماسلف والذواله
بالبشاة وشيخ الدين الخرج من قبل الرجلين وصل الترابين
الأكف فلا يوضع فيه من غير تربة والاسترجاع ووقع القربان
مفردات ثم قفا صيحا ويكره صيحا ويخذل الجاه المجرى والجاه
من قبل واسه قد انعم في الوسط ووقع اليد على يوفوة والبراق
والترجم وتلقينه يكون الولد او اذنه بعد الانصاف بالزق
مستقبل للغير ومنه القسلة وقيل العكس وهو التلقين في التراب
تلقين ثم يصعد الكفين بالتعريف بالذوق والميت قبل الذوق
وبعد واقفا الرقبة ولا كراهة في الجاه طائفة على الاثر
الرجال والنتا الا الشرايا اجاب ويكره تغيره الذي في القربة
المسلم وتغير المسلم لقربه الذي في القربة التي في الجاه والنج
يقول الباطل ويحرم الطم والحشر وجبا الشعر والظهار والخط
بالباطل واليمين الصاب بارسا طرفا العامة او اخذ في يفرقها
او طوح الزوا غير ويكره لغير ذلك ويتجنب وضع يمينه في
عمد اسن القربان به ووضع الحصى عليه وتترك القربان التاج
لصوته وتترك تجبسه ويجوز بعد الذباسه ويجوز الجبهة ابتداء
وتترك قبل الذم وتترك النقل الى احد الشاهد الشرقة ويكره
الاستناد الى الغير والمشي عليه وتذم من يفرق ابتداء ولا يجوز التمسك
اخر الا ضرورة والتعطين التمسك ويؤتى مسجد على القربان

والرجل المجدولة فله ناس بالمقام عندها والتليل على الشاهد
الشرقة وجل ميتين على جنازة يدعة الضرورة وقال ابن
عمر يكره وفي مكانة الضفادع العكرية في الجاه الرجل مع
على من واحد والاخر بالكرامة خصوصا في مدلول الزوايه
نشر القربان في الارض المفضولة والمتاجر مع انقضاء المدة
او المتباددة على الغير اخذ ما لم يجر منه كاستدراك القسلة او
او يوجه به الى القسلة المبرور في من الدلالة المشقة فيمنع في القسلة
بعد الذم فخره وان كان احد الشاهد من الشوية غير الباطل
وفقر المسلم في مقبرة المسلمين الدنية الحاصل في الجاه يكره
ويستحب الجاه القسلة ولو تعدد الارض كالميت في الجاه جعل
وعا ولو كانت الحاملة من الجاه من الجاه لا يفرج
خط الموضع ولو مات دونها قطع واجزى كاديم مع تعدد فروجه
بذلك والمصلون يبين بعد ثلثه ويغسل ويكفر ويصلى عليه في
ويستحب الدقة البقاء المبادلة ولو بالقتل اليها اذ التمسك
وافضلها الحرام ومساها للعصبي وبها المقدن وقبور
والصلوات ويستحب جميع الاقارب في مقبرة ولو اختلف لقب في الجاه
ويستحب ان يفرق له ولا يفرق منه مع عدو ما في ذمة المسلم الذي
الذمة الملك ودفع اليه في يمينه خصوصا ثم اتى ابو
المسلم او لم يمسوا اليه ولو قاضوا وتعد الجمع ارفع ولعل

ان ذراعا عطا الملتحان المصروف في العبد ولو فزع في ان يمشي
 بين الودع لم يكن له قلعه بعد ولو كان يمشي غائبا او لم يمشي
 وتركه افضل بغيره بخلاف المسبل على حمار المالك من الوارد
 اصله طعاما لا هلاكتا فاسيا بالبيع وهو من جملته في البيع
 زيارة العبد فيضع الزاير عليه وينجس ويؤايش من القاذ
 وافضل العبد سباعا وكلما جرد في الميت يتفق قول شيئا
 هذا الباري الذي كرمي **كتاب البحث في الآلة** غسل المس ويحسب غسل
 ميتا بعد مده بالموت وقبل ظهوره بالفساد لا الموضع يجب
 لو مس قطرة فيها عظم ابنته من حي او ميتة وتبين ان الحنيد
 بالثمة فهو موصوفا بعد ظهورها بان يد غسل ولم تقف على
 مفعلة ولو خلت من العظم غسل موضع المس بغيره والظاهر ان
 هنا جبر في فتحة مع البوسه ويحسب العضو الذي مسه
 المباحث وغسل البدن كسائر المباحث ويجوز معه الوضوء ولو
 ما غسله من البدن فالأقرب عدمه وجوب الغسل على قفله
 او على تعفيره غسله وان غلبنا جانبنا لتعبد لا غسل المس
 الا في ميتا ونحو ذلك من مع الوضوء لا مع عدمه في الاخر
 كالأقرب من المس والمكافق كالبين الموضم وغيره وكذا غسل
 الكافر لما التمس بقله غسله وكذا من غرس غسلة الا في
 ولو ما نبي في غير الغسل وجب الغسل بمسح لوجوب تعفيله وكذا

نومر

لوفل بغيرها اغسل له وفي انقضاء هذا الفصل بالحنثين او اكبرها
 نظرا في عدم التقصير **الفصل الثالث في النية** وبما في
الآلة في سورة وهو من وجوه الملائكة
 باسم واحد ما فعله فيحسب طلبة وضمانه ولو ثبت اذا كان غير قادر
 اغترضا في الحار ولو اذع في الشرا على الاصح ولو عيبا لما وجبت
 بخلاف المثل **كتاب البحث في الآلة** يجب استجارها ان شاربها او قولها
 ولا يجب قبول هبتها ولو انتم تحسبها الى الحصاد يجب مع مسحة
 والعدرة فاضاؤ الوقت يحسبها من فاقده ولو بيع بغيره
 يقدر عليه عند المطالبة وجب ان يحجز في الحار ولو اضع المبيع
 قبض التمسك له وجب ايضا الا ان يعلم العجز عن ذلك المطالبة
 ولو وجد المبيع غير باذ اقيم ولا يكابر عليه في فطنه الطالب
 الا في بيع من الجوايز الا في بيعه من الارض فضعها في ماله
 باخذها في الحرقه والمهولة ويجوز الياسه فيه ويحسب مع
 العدم ولو طنة في الزيادة على الثمن وجب بغيره الطالب
 الثاني ان لم يعلم العدم بالاول ولا يكره الطالب بغيره خرا
 فان سبق افاد العدم فالأقرب الاكفاء والاصح في الوضوء
 حتى اذا الوقت محض صح صلواته بالنيهم فان وجد بعد
 بعله او مع اصحابه بالاذن او في العلانية اعاد وتقدر اذالة
 الغشاش على الطمارة ولا يجري له مال ولا حافضه او

كتاب البحث في الآلة

عطش يفسده احيوان يحترق من الجوع له من الجوع في كل وقت وكيفية ترويع
 في الماء قولوا لو كان ناسا او كافرا او صبيا وكذا من وجوه الماء الكثرة
 لطهارة وضوؤه وانما في ذلك ان يكتفى بالوضوء والغسل في
 كل واحد مما وجبت فيتم له من بعد استئصال الماء ويختار في ذلك ما لا
 يتم له الماء له ولو كان الماء بغيره وهو قديد او عس او كان في
 لا هو ان لا يلبس هناك نفاقا يتيه ولو وجد مترج او بخره مقدرة
 وجب ولو شاربوا على الماء فطوى في الوقت قبل تيممه او تيمم
 كونه في ذلك لاجل الماء بعد التيمم ولو اراق الماء في الوقت فغسل
 عليه بغيره او انفق في ذلك او اقله فغيره فله من بعضه ولا
 ولو وجد بعد الوقت ولا ما يغير بطلان التيمم وكذا لو
 بطل بعد تحصيله له ولو فعل ذلك قبل الوقت علم بالباطل
 اسكن الحاقا بالوقت ويجعل العذر ما لا يكلفه ولا يعلم بغيره
 الى الوقت **فانفق** في خوف من استعجاله على التيمم
 من شرب او شربا او لم يحتمله ولو كان في استعجاله وجب ولو كان في
 غرض الشرب ولو كان في شرب مع الاستحسان سقطت كونه في الشرب
 ولو كان في شرب او احتل الاثم ولم يخش العاقبة فظهر والله تعالى اعلم
 الخوف من تحصيله التيمم والبضع او الماء من الشرب مع اوجبه
 فيه يغيره في ذلك ما مجرد الوهم فله وكذا لو كان عند مرطوب
 ضعيفا او طفلا او مريضا او غافا عليه في زمان تحصيل الماء ولا يمكنه

ناسقلا

اسعد

استحبابه **النجاسة** المستعمل هو الصعيد الطاهر في كل
 اتفق اختلف افراده كالماء او غيره كما انزاع ولو كان في النجاسة
 او في النجاسة ان كرها ومنع من النجاسة **النجاسة** في كل وقت وكيفية ترويع
 القبول في النجاسة والحسن بغيره من النجاسة في كل وقت وكيفية ترويع
 والنجاسة مع نفاها اسم ويتجوز من النجاسة والعلى في مع نفاها الصعيد
 غبار الشوب ولابد السرج وعرف الدائمة ثم الوضوء في حقيقته ان كان
 والاصح عليه ثم ان الله ثم الشح ان فعلا الغسل به ولو كان في النجاسة
 ففي شوبه ثم قد عزم على التيمم حله في كل وقت وكيفية ترويع
 كالاشنان والذوق وبقية في الماء او غيره في كل وقت وكيفية ترويع
 يتبع الغسل بغيره في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
النجاسة في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
النجاسة في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
 لان فعلا الغسل بغيره في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
 مع الطهر وما في الصلوات في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
 البقاء له ولو فعله على الوقت سجد جاز في المكان وعلى القولين
 من قول علي الاقرن وجوز في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
 في غير محله كالوضوء ولو تيقن ان الماء في محله فلا يلزم له في كل وقت وكيفية ترويع
 البقاء في الاستعمال وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت
 لا يقع الحرج في كل وقت وكيفية ترويع في النجاسة فانه يغيره في كل وقت

انها يتيه
 الناحية

والفرقة مستندة على الحكم **فإن** أضع اليد من دعاء **فإن** يرفع
بمعناها من القصاص إلى طرف الألف الأولى ثم يرفع يده اليمنى
اليسرى من الزناد إلى الأصابع ثم اليسرى ويضع يده اليمنى على الجنب
صريح الوجه باليمين ويحسبها ربع واحد والمال لا يرفع من الجنب
أرضه من الزناد كما ذكره في غير كتابه استأفد ولو قلنا لا يرفع إلا
بما **فإن** على الجنب مع الزناد ولو رفع يده اليمنى على البلية ويحسبها
منه في غير من يرفع ولو اجتمعوا في كفيل الجنب يرفع يده اليمنى
واليسرى مباشرة الأصبع العقدي ورفع اليد على الصبيد ولو
الصبيد الجنب لا يرفع إلا باليمين ولو رفع يده اليمنى على بعض
أخرى لا يرفع إلا باليمين إلى الأضلاع يرفع يده اليمنى
واليسرى الجنب الجنب الجنب ولا يرفع يده اليمنى على الوجه والذراع
ولا يرفع الأصابع **فإن** يرفع يده اليمنى إلى الجنب ولو قبل استبعاد
الاستبعاد في المصباح يمكن أن يرفع اليد على الوجه واليد
قلد ولو رفع يده اليمنى على الجنب استأفد ولو رفع يده اليمنى
أو فصل **البخش** **فإن** يرفع يده اليمنى على الجنب
منه السم أو الطاعة أو معصية ولا يرفع يده اليمنى على
غيره إلا استعدا الجنبات والمنوع من جمل **فإن** يرفع يده
لا يمكن أن الندا فان يرفع يده اليمنى على الجنب
بشاح يرفع يده اليمنى فان يرفع يده اليمنى على الجنب

تدلا

ولا ترفع يدها

من جمل

بجود أو وجود الماء مع الفم أو اليد ولو رفع يده اليمنى على الجنب
لا التفات وفي الألف الأولى إلى الجنب والآخر يرفع يده اليمنى
إلى الألف الأولى ولو رفع يده اليمنى على الجنب ولو رفع يده
في فرض أو قل ولو رفع يده اليمنى على الجنب ولو رفع يده
إعادة كالمائة ولو واحد أصغر ولا أكبر إعادة على الأكبر ولو
وجد هذا ما للوضوء لم يستعمل على الأقرب ولا يرفع يده
المبتدئ ولو رفع يده اليمنى على الجنب ولو رفع يده اليمنى
ولا يرفع يده اليمنى على الجنب ولو رفع يده اليمنى على الجنب
أن أسكنه غسل فاعل الجنب يجب أن أسكنه للوضوء على الجنب
وصح عليه ولو استوجب العذر يرفع يده اليمنى على الجنب
واليمين الكمال فتعد مائة مائة اليمين يرفع يده اليمنى
ولو ترك العذر على الماء استأفد الحق ضاق الوقت عند يومه
فلا أقرب لإعادة وكذا الوجه على جود عليه فله الحق ضاق الوقت
عند يومه وسلم في الجنب الجنب الجنب الجنب الجنب الجنب
أو بما لا يرفع يده اليمنى على الجنب الجنب الجنب الجنب الجنب
استأفد على الظاهر نعم فذكر على الأقرب ولو قلنا بأن لا يرفع يده
فردى جالبه فوجد أحدهما في أثناء الضلوة بطلت سواء بقى من الوقت
يمكن أو ما فيها أو على الأقرب ولا يرفع يده اليمنى على الجنب
والشوب ولو رفع يده اليمنى على الجنب الجنب الجنب الجنب الجنب

فعله

محمد الاسلام وانما هذا بعض من ربيانه كالحواشي والمفاد
 بالتحقيق والمثبتة كذلك ويكون بول البع والحر والدر والبقا
 والاصح فانه الموضع والباع والفارة والحيث والورق والمغلي
 والاربع والعرف الجنب من الحرم وعرفه ان الابل بالمدن والحقا
 لابل الجنب في اذ اخبر من شجرة والفرحان فالما قبله والفرحان
 حارة فالابل التبرع وفيها يتجلى بما يوحى فيه والجنس والطريق
 الابعام الجعنة كغيره فمع في ان الله بعد ثلثة ايام من انقطع المطر
 وشبهه عنه **الثاني في المظلمات** وهو فترة الماء ويظهر
 سائر الجملات مع زوالها والارض اسفل الغمر والسفل والحق
 الاستحسان والارض والورق ودوى ان بعضنا يطعم بعضا في الضيق
 من كل نجاسة لم يقطا به من على انقل وكان خص الامانة ولو شاد
 الفرج والاسلام من بين الكافرا والمزبدان كان فخره وفصله في الامانة
 من المسلم ولو كان عليه نجاسة خاصة لم يظهرها الاسلام ولا يظهرها
 باشره بطوبى من انا او غيبا وبغيره قبل الاسلام وادواتها
 كاللحم والخبث والاستحالة بالانسان بحيث يصير رماذ او في الارض
 وجه بالظلمة فري يصير مرة الحز والنبية والعقير والكلاب
 كان جالسا اذ كان في نجاسة اخرى بالحيوان ومنه الورق
 من العزرة وبالتراب يصير مرة العزرة والدمع ابا والمشي
 بجمل العزرة والاشكال الى الحيوان الذي يصير له كذا التراب

البحث

والفرق

والبشر يصير مرة باننا وقد نما بالمال الحنق والورق والفرحان
 وبصير مرة فضله حيوان مأكول اللحم ونقص في العبيد والحيوانات
 بالثمن ونزع البصر ونزع العينين في الحواشي والافان والفرحان
 الاذ في الاحليل وخرج المرأة والحيوان عنهما انسان واذ لم يصير
 وليس البرق من عندنا يظهر او قولنا ان الجنب ساء **النجاسة الثالثة**
الحكام وفيه مصادق **الاول** في ربه **الحكم** في النجاسة
 والبشر في السلو والطولف ودخل الما جد ومن اولى استعملها
 المصنف والفرج المقتدر والمبايد لا يستعمل الوجوه والاصابع
 سببه ومن غير الجنس والحيوان والافان ام اكرامه او اذنا اشبه
 فالعشيرة كما في العزرة والفرحان كان في ما يميزه وجب عجز
 والكثير ولا يجر القد الا في الاما من الورق المكسب بغيره من بعده
 والفراب الطاهر او شبهه مع فخره او فساد الاما وفي الفارة والاربع
 والخصر في السبع ونبه في سجن النجاسة والثلث في غير ذلك والفرحان
 والكثير في حفظ العزرة وكثرة الورق سبغ فيه من المزاي واخر الجنب
 في الورق سبغا والمخبر جعل الثانية بالتراب والافان جازا التراب
 التراب والخبث بالمالا ولا يترك الورق في تكر الغسل والحقا
 فعد ولو وقع في كساة سبغ في الحويطة والحواشي والفرحان في
 وفيه من والفرج والورق في السبع بالمالا بعد التراب بخلاف النجاسة
 مع الورق الكساة فاما يدخل وكذا يدخل النجاسة الا في مخرج النجاسة

في امانه الورق من الكس

الثالث لو صلى الجاهل عمدا عمدا اعادة في الوقت ^{بغير}
 ولو قصد الاخذ بقله اعادة مطلقا ولو صلى بالاعتقاد كالتعمد
 ١٢٤١ ثم الجاهل لا يبعد مطلقا ومن اجرت الوقت بعد الجاهل الحكم لا
 ولو علم بالجهالة في الاثناء، وعلم سبقه على الجاهل بالجهالة لا
 ازاله ولا ابدل الزمان ولم يقصر في فعل كثير والاستأنف مع
 الوقت واستمر مع عقده ولو لم يعلم سببا لم يكون قطعاً بل في الجاهل
 ولو لم يجد الاثر بالجها وهذا ضرورة صلى فيه ولا اعادة على الاصح
 ولو استأنف الصلوة فبعد فلو ان اقر بها الجهر بالصلوة فيه وعاد
 والا ولو اضل ولو اشتبه بجهر محصور وقعد الظاهر سبقه تدرج
 الصلوة وزاد على من الغرض واحد مع سعة الوقت مع الضيق
 فيما محله وعاد على الجاهل ولو لم يكن بغير محصور صلى بها شأنا، اذا
 صلى المشبهة فيصلي الفريضة الواحدة في كل واحد ثم يقبل الاولى
 كذلك فلو صلى نمازا في وقت في آخر فاقرب الامم ولو صلى الاولى
 في وقت ثم الثانية في وقت ثم الاولى فيه ثم الثانية في الاولى تحت
 لا غير لا مكان طهارة الفطر ولو كان الصلواتان ترتب بينهما محضاً
 ولو لم يكن الترتيب صلى فيها بطلت ولو صلى احدهما وصل في وقت
 صح قطعاً **الرابع** في الاية واقفا ما لم يمتد من الذميمة ^{في الفريضة}
 ويجزئ استعمالها اذا كل او تربع وقبرها ولا قرب بغير اتخاذها
 الاستعمال لا فرق بين الرجل والمرأة ويكره المنقصر ^{في الجاهل}

موضع الفضة ولو ظهر من انا الترتيب الفضة او صلبه او جعلها
 لما الطهارة صح وان فعل جرحاً جرحاً من حقيقة الطهارة والتخذ
 من الجلود وبغير طهارة الحيوان والذكاة وفي اشتراط الدرع في
 الماكول فلو ان اقر بها اشتراط لا بشرط طهارة ما يرفع به ثم يحمله
 بعد ولا تصد الدرع ولو وقع في المذبة طهر مع التاثير والرائحة
 من جرح ان الجرح ما لا ينقض له طهارة من اخرج حياً او ميتاً وكذا من غطى
 الحيوان الظاهر والمقدور من اياها شياً، وبشرط طهارة الطهارة في
 استعماله واذا كان من الجواهر الغريبة ما في المكبر فانه كباين
 باينهم حتى يعلم الجاهل ولو اتخذ ما من جلد الميتة ورسعوا
 باشر من المباح الى ان يكون الملبك في من الماء ما لا ينفع بالجاهل
 كما لكثير من الجاهل في طهارة الطهارة من جرح اذا كان الباقي ما لا ينفع
الطهارة الخامس في المياه وبما حقه ثلثة **فصل** في المطلق وهو
 ما يتشاع الى الفهم عند اطلاق اللفظ ويستغنى عن فريضة في
 السب وهو طاهر مطهر من الخريف والخبث اصله خالص ولو كان
 طاهر يخرج عن احد ان يفرق صفته نعم تكوم الطهارة به ولو اجاز
 خرج عن الاسم فصان ولو اذنت نجاسة فاقامه ثلثة **أقسامها**
 الجاهل في فريضة كالنعم ولا يحل الا بغير احد الثلثة على الترتيب والنعيم
 او الوجه ولو افرق بغيره من دون ما فخر مطلقاً وما عتد ان لم يفرق
 الجهر عموم الماء او سويجه كان كرا فصاعداً وما المقتضى ان كان

ان

وكذا ما الحار مع المادة كرا تصاعدا ولو كان الجاري بل مادة
بالملقاة اذ انقص عن الكون في نفس ما فرق الخجاسة وظهر في الابد
حق توفل النقيض في الجارية في مادة اكثر من غير النقيض في
به حتى توفل النقيض في الجارية وبالعكس ما الحار بالملقاة
في النقيض المحسوس المحدث وانما ان يكون اما مشغولا على صفة
ظهور النقيض في كفي التقدير والجزء يحكم الحكم الهن وان نقصت
الكور في ربي على الخجاسة لثابت ما دام متصلة **ثانيا** الوافق
كان كرا فقه الف واما كرا ما شاطل بالعرف في اصابة
جميع العادة اثنان وادعوى شرا وسيدعوا ثمانية في شرا
قانه انفس بالانقيض ولو في بعضه في النقيض ان كان البلاء كرا
ظهر في جرحه والاحسن ايضا بانقص عن الكون في الجارية في
وان كان بدو ما يدركه الطرف على الاقوى كافر في بقاء العذر
والخجاسة والاول في غيرها كما في بعض نقص في الوقت ان الشاة
وان قل في جميعها انما كرا طاهر وان طاهر في بعضه في بعض
بالجارية ولو تم كرا في بعض على الاقوى سوا كان نظام الحسن
ويظهر ايضا بالجارية في المطر العاليين ولو انصل الوافق القليل
والحد سطحها ان كان الجارية على الحد ولو كان الوافق على
فلا والعوارض كرا في بعض الجارية مع دوام الاضمار ونظم الميانه
وغيرها بوزن ما اعلمها ولو وجد خجاسة في الكون في بعض

عليه فالاصل الطهارة والمثلثة الميانه فالخجاسة ولو لم تكن
الكون في خجاسة قايمة غير موقرة في نفسها وانما نظامها في
والباقي في نفس الجارية في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
قد عا **ثانيا** ما البئر في نفس النقيض ويظهر في بعضه في بعض
النقيض والاحسن خجاسة بالملقاة ايضا ويظهر في بعضه في بعض
للمسك والموقر واحد الدماء الثلثة والفقاع ومو لا في بعضه في كرا
لان في بعضه في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
وابو الصلاح الحق يول ويدعوى غير ما كرا في كرا في كرا في كرا
عليه اربعة رجال في بعضه في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
وسبعين ولو في بعضه في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
وكرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
والسود على الاحسن في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
فوقه ان عليهما قال في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
وتبليها المطر في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
وغير قليل الدماء كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
فوقه في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
طهارة وبها ان قرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
لذلك في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا
والعقرب والوزن في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا في كرا

بالنعيم والمصروف ونسبه ذلك فلهذا جعل ارجح النجاسة والنجاسة
 وبها الحيوان وكله واكله وكذا كبره وصغره وذكره واشاءه كالبشر
 وان عاين النجاسة ولا يتقوا ارجح الا بالأكبر فغيره والنجاسة غير
 فيجوز من العيش غير التواضع ومن الكفا في مع من المباشرة لها
 ويحفظ التزج لغير الماء ولوعاد منوطا به في بعض النسخة ومن
 حواشي النسخة في المحدث بها اصحاب المباح والمباح ولو من غير ما
 من العود ولا يتنافى نزع وان كان الاخير ولو من غير ما كان
 وجوبه من ربه وكذا لو صبا جميعه ولو وقع المنزج له وما التزج
 منها او غير ما كان ظاهره التداخل ولو ان تغير ما من غير ما
 كالباقى في نزع له الجيع او ما كان يزيل التغير لو دام ولو تغير الجيع
 بالنجاسة من غير التغير ولو لم يتغير حكمها بالنجاسة من غير
 ولا يفتقر الماء بغيره من نفسه ولا يفتقره الراجح ولا
 بدوقه اجسامه بغيره عند التغير نعم يكون الكبرج وان كان زكوا
 يكف ولو فعل ذلك قصد **التنظيف والتنظيف والتميز**
 فالتميز ما ادى الى المطلق كياه الاموال ونساره الاستعداد ونافع
 بالاجسام كما في الحجر والزعفران وكله ظاهره في التميز
 بالمسافات وان كثر في بصره من مطلقا ونساره
 انطلق الكبرج وان بقي اسمه وان لم يجر استواءه
 تابع الحيوان في الطهارة والنجاسة والكرامة ويكون

كماله كمالا وسواء اكل الجيع مع الخلق والنجاسة ومن عاين النجاسة
 والمستغفر من المسلمين الامم من كل النجاسات كذا كبره
 الرجل في البغال والحبر والعادة والنجاسة للزنا ومن عاين النجاسة
 والمرضى وملاب في العقر والورع ولا كرامة في استعارة
 المرأة وان حلت ما لم يتم **التنظيف في الامم** من عاين
 الماء الجيع في الطهارة وازالة النجاسة بعيدا الصلوة ولو صلا في طهارة
 عاينها كان اياها في الوقت ارجح املا ان له النجاسة حكمه
 الصلوة في التوب الجيع يجوز استعارة المكان من غير ما عند الضرر
 وقد عثر وكذا يجوز نسي الحيوان والشجر والرجع به والمستهول
 في غسل النجاسة كمن سوا كان في الاولى والثانية او الثالثة ولو
 او سبوا في غير ذلك ولو جاز في الاولى فموضعها حكمها بطهارة الثانية
 عما الاستحباب ما لم يتلون النجاسة او يقع على نجاسة خائفة ولا فرق
 المستغري وغيره والمستعمل في الوضوء طاهر ولو في الاستحباب
 كذلك في الحرف الاكبر طاهر الا قرب الطهوية وان كبره
 والمشمرة في الابنية وان صغر جهرها او كان في قطارة فصل
 قسمة ما ولا كذا كبره تفصيل الاموال بالنجاسة في ان النجاسات
 الغسل على نفسه وما الكبرج وكذا كبره الطهارة بما ان من غير
 القليل من الحيوان في غير النجاسة فيه ولو شاك في نجاسة
 مستقر الطهارة او بالعدس على التيقن ولو شك في نجاسة الواقع

في حق الطهارة ولو بلغ المستعمل في الكبر كمر التمر المستعمل على
 في حق الكبر المستعمل في الوارد من ابتداء ذكره في حاله الحرام كما
 استعمله الامع العلم في حله من الجاسة وعليها عمل الروايات
 به ونحوه تأويله في البراءة من جنس ذرعه من صلبه الا ان
 الباء في الاصلع وان الجسد ابيض فوشه في الامع في قوله الا ان
 ونحوه في الاصلع وهو يادون لا ينجس وان قفاها لم ينجس
 اتصال الجاسة اليها ولو نغم المطلق بالمضاف ونحو الاطلاق
 الطهارة به وانما الجاسة ونحوه وبين المطلق المحض
 كما لم يخرج لو قد هبوا الا في نغم نغمه الشئ ونحوه في حيز
 التعلق لئلا ينجس ولو اشتبه من العتيد في النفس فقليل الشئ
 الاصلع من الزكوة الملتزم من الجاسة الماء ولا يصح اهلب الطهارة
 لا يستلزم جعل العتيد ولو اصاب في الغادة فله نجس في الجارية
 كبقية الجارادان في الجارية لو كانت سوى ما اتصل بها ولا يخرج
 انفعال المذاق ولا يمنع ان ينجس قليل الماء المتصل به ولو
 احد الخليل او الابنة المحصورة اجبتا جميع مع الاستثناء في
 الاكثريه في الحكم الا في قبل التيقن انه حكم المحدث ولو
 محتملين او مفرقين لم يخرج الطهارة بخلاف المطلق المشبه
 ولو تعارضت الطهارة في الابنة على وجه لا يمكن التوفيق فافاد
 انه لا اشياء والسناف في في حكم بطهارة الماء ونحوه في

محذوف

مكان من سوا عن شئ انه اذا اشوى الجيب الى ما قليل فليس صا
 بغيره بان افسل منه وجع غسل الماء اشوي كغيره في شدة
 وامامه فلفقه ثم يقتل ان المراد به بين الارض ليعرف الماء
 المستعمل اليه وفيه اشارة الى المانع من المستعمل ومنهم من جعل
 على الجيب لم ينجس عليه ولا يعود الى الماء لو اخرج المطلق بمضاف
 حيا وبه الصفات كما ورد في قطع الربطة وغلبا احدهما في الحكم
 فان قفاها في الشئ جاز الاستعمال واحدا باليتيم مفعول
 ابن ابي ابي من الاستعمال وما يعطى لأفضل الى اعتبار المقتضى
 بقا المضاف الى المضاف ولو غير النجس لم يظهر الخبر في نفع
 من النهاية يظهر وفيه من سوا ابن ابي وغيره في البيع على المستعمل
 وفيه وفيه في او طهارة وطريق الكل جمع **كتاب**
الصلوة وفيه في الدعاء وشرا الافعال المعصية والباد
 المحصية في الله تعالى وشقسم الى واجبه ومنه في
 سبع اليومية والجمعة والعيذان والاباء والنجارة والطواف
 وبشبهها في يومية الظهر والعصر والعشاء اربع حضرات في كل
 سفر او الصلوات في المغرب ثلاث فيهما والوسطى في الظهر في
 في الخلاف والعصر عند المتيقن في كل حاله الامام وفيه في
 وقاية عن الساقطة وقاية عند سائر غير عتيد انما الطهر
 وفيه في الاصلع ولا يكون ضحية العتيد فالعتيد والصلح بالخير

لقد

كثير من الذين قلنا انما نعلم فعل الواجب الوقت والغير
هنا اخر اننا لو اوجنا الحزم لمسحوب الغرم من خصوصيات هذا الذي
بل هو علم في كل واجب لا قضاء الايمان ذلك وظهر المعنى وان لا في
ان يجوز الصلوة مضيق فانه لو اوزه ثم اوقى يدفع من قبل الذي
اول الوقت وضوان الله واخره معقوضنا التعقود بنسبنا الى انك
الوقت كقولنا فعلى ان ينقصك ويحجب العجز الازد العجز والعشا
فان الافضل احبوا العصر والازد العجز الطل عليه والعشا الى هذا
المعنى والمسئلة الطهرين والمختصة للجم والناسك في العشا
للبلاء المرفعة اليها الى ربيع البصل والصائم اذا وقع في يوم او في ليلة
ولما براد الطهر حارة في شدة الحر والاضطراب الحارة الم في اقله
البصل في اقله الصحيح حتى انه يجب اعادة الوقت وما على الجمع في غير ذلك
فلا يجوز التقدير على الوقت الا في اقله البصل للسافر والمشار
وشبهها ونقصاها افضل والا في اقله الطهرين يوم الجمعة وقت
مطلقا ويريد يوم الجمعة ادبوع وكعات وينتقل الى صوم في يوم
واذا العزيمة في الوصول للمانع بعد كل الحيف فيجب القضاء بعد ذلك
ادرك الصلوات الخمس والحائض والنفسا والمسلم في كل ركعة والمعتق
من اخر الوقت في الصلاة وكفر وجب الاداء فان اقل قال قضا
ولو ادر ذلك خفا في الطهرين والعشا بن وجب ساعا والازد العجز
واذ على الطهرين ثلثتها فادبوع العشا ان ياربوع ولو في القسوة

المعروف

المبادر فان اوجعوا ظهرها بعد الوقت فادبوع الطهر
الخروج من قبل الوقت في العشا لظن الخروج فبني ذلك في اخره في
الوقت واعاد مع بقائه على الاوترب ولو في العشا فادبوع
طهرا وان كان عليه فانه سابقا لان يظهر الحار وصر بها فيص
مادام يمكن ولا يمكن في الصبي افعول بلوغ اثنان الوقت ولا يعقل
السابقة الا مع ولو بلوغ اثنان في المصل يظهر مع بقا الوقت
والطهارة والابوي على افعوله ويعيد المصل في الوقت علم ان
دخل عليه فيها على الامم والظان والانسى الا ان يصادف في وقت
ويجب معرفة الوقت ومراعاة المتكبر في صوم في يوم او في ليلة
حصول البقعة ويجوز المعذور والكفوف الى المؤذن العدل في
ولو شك في الوقت اخرج على علم او يظن ويجوز اجتماع امكانه
مع اثنان فذلك وادبوع الوقت ولو في المعذور فيظهر
الحظا احاد الا ان يصادف في اخر الوقت اما في الحار والظان
غير اجتماع هذه الغات وكل من ادرك ركعة من الوقت فهو
على الظاهر واذا استشرى الوقت اقص على الواجب في الصلوة
فادبوع على السورة وكما وكذا يحقق في اقله عند صوم
ويكون ذلك ركعة من اقله الطهرين في امانتها والاوتربها اذا
ويقتصر البلاء ادبوع ولا يراعى في المعز في المشهور ولا سابقا في
موقوف قضا الغاية الذكر ولا يجب في المص على الحاضرة وان

كانت غاية توصلي الاقوى فلو صلي الحاضرة وصعدت فليس لم تعد
وان كان ناسيا انك في العمل لم تدر انك في العمل فاحذر ان تنسى
ولا ينظر لها مثل ما كان في احوال بعض القبيلة النصارى واليهودية
التي لم يتبعوا الفريسيين او قضاة بني اسرائيل في التوراة **المقدمة**
الثانية في القبيلة ومباحثها **الاول** في قبيلة **القبيلة**
للمسجد اليها في الصلوة الواجبة مع القدرة والذبح وحوال القبيلة
وفي الصلوة فلو لم يفرغ من الاستقبال يعني الشرا لا ان يكون
او صافرا ويحرم الاستقبال فيلزم وجوب الجوارح اليها او يخاص
في الدعاء والتدبر وفي القاموس قولان في وجوب الاستقبال **القبيلة**
على الرجل اختيارا ولو لم يكن من الواجب على الرجل كذا في القبيلة
والكبيرة على القبيلة او الفاتح او الفاتحة الى القبيلة اما الى القبيلة
بالحاجة الخاتمة مع الاستقبال ويقتضي الاستقبال مع قدره **القبيلة**
والمسقط في الصلوة قاسيا او لا كذا ويستقبل بها امكن وفي القبيلة
وكذا هو في الدابة الصائبة والمزودة اذا لم يمكن صحتها **القبيلة**
والمشغل في الرحلة قبلته رأسه بحيث توجهت ولو بعد رجوعه
امكنه الاستقبال ولو بالتكبير هو اولى والصلوة على الارض افضل
ويؤى بالركوع والجمود مع قدرهما وفي الفريضة وجوب الجوارح **الصلوة**
على الرحلة وبالعكس على الارض لا يمكن بها تعذر كثير فيجب **القبيلة**
للماشي محذور او الصلوة المنذرة والمنازاة كاليوم **القبيلة**

في حال الجوع والخضوع
في استقبال القبلة

القبيلة **الثالثة** في القبيلة **القبيلة**
وهو الوجه الكعبة للمشاهدة وحكمه في الجوارح وان شاء الله
لقد قيل في الجوارح ما لم يرد الى الكعبة ولو صلي فيها او غلبت انتم **القبيلة**
الجملة اليه فلو وقف بمحاذاة القبلة او ان وقف فيها ابره
بين يمينها وكذا القبلة على خطها ولا يفتقر الى استقبال القبلة
صلى الى بابها مفتوحا وان لم يكن هناك القبلة فمكة الفريضة
ولا يقبل الحرم على الاصح وفيه خلافه ولو اخرج بعض من القبلة
ولو اخرج بعض الناس فخرج بعضهم عن القبلة فلو كان الصلوة
في الافاق ولو صلا جماعة فلم يستأذنوا من قبلي ان لا يكون
المأمور اليها اقرب من الامام واهل الافاق ويترجم الى القبلة
الى الحرم وكذا اهل الحرم الى المسجد على الاصح وترجم كل اهل الجبل
وكم فعلت العراة ومنهم من يترجم من القبلة الى القبلة
وجعل الجوارح على القبلة المتكبر الا في القبلة عند الزوال على **القبيلة**
الحاجب الى القبلة على الافاق وقوله انتم جعل الجوارح على القبلة **القبيلة**
الا في قبيلته وقت طلوعه بين العينين وبغيره على العين **القبيلة**
فغيره غابت خلفه لا في القبلة معان المعز في التوسيط بين القبلة
والعين وجعل الجوارح على منتهى الاية وقوله الجوارح على القبلة
طالع العينين والقبيلتين بين القبلة والقبيلتين فغيره لا يترجم **القبيلة**
صغيرة وبنازل القبلة وروى الفضل بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم العراة

لتكن اذ الحزم وهو تيسر القيلة والحيث لم يخرج من كل واحد من المشقة
 استجابا ويعد على قيلة المساجد الا ان يعلم ان الخطا والافترج
 الاجتهاد في التماس التماس الا ان يحرم من التمس عليه ان يملك
 وهو ان يترك التمس في الكوفة والافترج ويحب العلم الامارات على الامانة
 وانما يجب عليه في ساداة بلد فلو سافر الى اخره يجب عليه في كل ما
 يملك ولو تيسر الامارات على الى اربع عاشر مع سفر الوقت
 فالمحصل ولو واحد وان في عيقل اجترأ بالواحد اجترأ وهو
 كلام ابن تيمية والاولا اشترى من لا يحسن الامانة في عيقله التعلم فان
 قد وبقيل يجب اربع وكذا فاقد البصر وهو عيقله وقتها
 على العالم به فالوجه ان الرجوع الى الغير وتخصيصا المخرج على اذ
 وقطبونه الى اربع ولو قلنا اجتهاده واجترأ بالغير فلا يجب
 على اقرى الظن **فرق** لا يتعد الاجتهاد بتعد الصلوة الا مع
 ولا يتعد الاجتهاد الا مع ما يفسد في شدة الخبز العذلة وان كان
 وجود في المقتل على الصبي لو اجمع الامم الى اعادة وان اصابته
 للبطون ولو قلنا المخرج رجوع الى العلم فالأعلى بالخير ولو قلنا
 فالأقر اجترأ الفاسق مع ضرورة قبل الكافر ويحتمل في الموضع
 ان يعا ولو على التقليد فاحتمل الخطا فان كان اجتهاد لم يفتت
 الا ان يكون في الانسان وهو علم واحد في غير الامم المخرج المقتل
 ولو تيسر في الشوط او شدة الجهل اسرنا ان كان غير عيقله

علمان

ما يجب عليه استمرائه ولو كان المجتهدا الا ان اسرنا فلو البصر عليه قلنا
 فعدرا ابطل مع سفر الوقت والاشترى كفا انفق ولو اضره الا ان اجتهاد
 فان تفرادوا كانا لهما استمران فافترج المجتهدا في فعل اكثر فالأقر باسرا
 تفرج الخطا والاشترى القيلة قطع مع سفر الوقت واجترأ بالغير
 ومع الضيق بعد الى الخطا استافرا كان اجترأ كثير ولا استقام
 ما ايعلم لو خطا ولو على في اربع الى جهة فيبني القيلة او المخرج عنها
 اجترأت وقطعت البقيات وكذا لو كان في عيقله وقتا ولو قلنا
 اشترى على على اجتهاد نفسه وان كان اجترأ على المخرج ولو خرج
 المقتول على اجترأ المقتول فالأقر اجتهاد ولو انكرا اجترأ لكفا
 اشترى انفسه وبقيت العاقر والمكفون الا مع ما واجترأ رجوع الى
 الى العالم معطر بجهانه فلذا العاقر المقتول لايضا ولو قلنا المقتول لا
 الا فضل بجهانه فالأقر المقتول ولو لم يجهانه ومنه ان رجوع الى
 رجوع العاقر الى المقتول لايضا احتمال ولو المقتول اصابة المقتول
 لبب فلو النقات وان كان لسياسا يكون ميروده الى تقليد
 اجترأ كل ما يفسد الا في على الحنارة ويجوز ان قامت اجترأ في
 اقله فرجح والمخطبان مجترأان ولا يكون اجترأ الا في اجترأ
 به اما لو كان اجترأ فهاذا التماس والياس عليه ولا فرجأ
 سو كان اجترأ اذ انما الاجتهاد ولو كان الانسان في المقتول ولو
 اشترى على الخطا الى اربع باصلي الباعاد الى عيقله والرجوع على

في كل واحد من المشقة
 في كل واحد من المشقة

في

الأربع اقتسامها الجهات على خط مستقيم بحمل ذلك لا للملح وهو قوله
 اربع اربع كذا تفق ان العرض احاطة بقوله لا اعتبارا وهو حاصل
 فمع فطر البناء على الجهات بحيث لا يكون بين الجهة الثانية والا
 ما يعقل قبله واحده لقوله ١٢٠ حراف وقطر الصلوة الى الجهات
 في جميع الصلوة الى جهة من الجهات والخاصة واما اختصار البيت
 ودفنه والذبح فله ولا قرب وجوب الاجتهاد والتفصيل في هذه
 للنصوص من المراسم واجتهاد يمكن في القبلة مع امكان العلم
 في الحرم **البحث الثاني في احوال** الاستقبال للقبلة
 مع القدرة شرط فلو اخل به عمدا اعادها ارضاها ولو كان اذ
 تفق العلم اعادها استبرأ من شدة وقربها وجوبها وقيل يصح
 ما استبرأ وانكره المتفق هو القرب ولو اخرج من جهة اخرى
 تلبس او جهته فالأول انه كان كقول الشيخين ويجوز ألا
 لو انقضت التبرط ويعول على ما يراه الكفاية ان عمادها جهة
 وعلى المستوي مع عدم العدول لا يجوز له السلام اذا كان في دار الكفر
 ولو كان في دار الاسلام فالأول ان البناء على السلام ولو باظهاره
 والأول المنع من الصلوة في السفينة الشارية الا اضطرر ورواه
 الضاحي وابن ابي عمير فيستقبل القبلة ما أمكن ولو باليكره ولا فرق
 بين اليكس البحر والبر وفيه بعد السلام في الرجوع الى المسكن في الكعبة
 ان جئنا على قفاه ويقصد استقبال القبلة والتمسك الى البيت للمعتمر

منه

بحيث لا يأتى بقصد هذا الركوع والنجوى ويقضيها بارفع منها قال
 قام لم يكره له قبله وفيه إشارة الى اعتبار البيت وقضاء شرفه والاع
 للصلوة ان لا يكون المقدرة كما يقع الحكم الجليل او فيش
 كان اعدتها ولا الى جهة من الجهات والخاصة واما اختصار البيت
 الكافي ان يفتلح بطل الكعبة ولا فرق في الصلوة على الارض بين
 القامص وبين **فرفع** الشيخ في لا يجوز لمن في هذه الاربع
 بجبهة من جهته **القبلة** على كونه الماسوي بجبهة من جهته ان القبلة
 وبشدة في الاربع ان الاربع في جهة الجبهة لما فيها من الجوهري وقطعا
 ولولا ان الفضا من جهة القبلة لكانت جهة القبلة من جهة القبلة
 ضا للمحمان والشيخ لم يوجب ظهور الخط المستقيم للقبلة
 فيها يعاد فيها اعادته فيه ولو صلى في الاربع الى جهة قبله فله
 على امره لا فرق اليها الا ان يكون مستديرا في الشرح والاولى
 شرقا او غربا **الفصل الثالث في** التلبس في اللباس وبها حدة
الاول لا يجوز في الصلوة في جلد لينة ولو دبر
 في جلد غير المكمل او صوف شعيرتين ودينار الاخر والنجابة
 الامع وذلك لما في بابه من الجلود فينته الا ان يعمل خلو
 وكذا ما في دار الكفر الا ان يعلم المسلم بعينه فكلما المطر في الجلود
 بالقدارين الامع وفيه خلو في الاخذ من مسلم يعلم من خلو
 المستبال بلبه وجه بالملح الا ان يجزى بالركعة فتقبل في الارض والوجه

والوجه عند عدم جوار اقتداره الجوار في الارض

فان وقع الجواز اذ اهل البره استحوال ولو علم من اياه في هذه المكنة
فالظن انه كالعالم بالاستحوال المذموم من المستوجب الوجه الحكم بالظن
مطلقا لان الجواز قد ولو لم يعلم بغير الجواز في هذه المكنة
مع القربة القوية في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
في الجواز في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
للرجال والخاف في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
لنساء مطلقا على المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
او لا يكون كون جواز المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
شيئا في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
والا في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
عليه على هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
يطبق عليه هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
المعصوب في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
الحكم او في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
وفي هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
نجاسة كالحاتم ملبوسا او مستحييا في البطون في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
على البهيم في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
التغلب في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز

من ربه وان استحيي لم يكن التصرف فيمن لو ان اصاب ولو اذن
المالك تصدق الصلوات اذن له والخصان بجاله لو اذن للخصان في هذه المكنة
مطلقا لان الجواز قد ولو لم يعلم بغير الجواز في هذه المكنة
مع القربة القوية في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
في الجواز في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
للرجال والخاف في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
لنساء مطلقا على المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
او لا يكون كون جواز المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
شيئا في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
والا في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
عليه على هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
يطبق عليه هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
المعصوب في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
الحكم او في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
وفي هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
نجاسة كالحاتم ملبوسا او مستحييا في البطون في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
على البهيم في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز
التغلب في هذه المكنة في هذه المكنة في التغلب والارباب في الجواز في الجواز

البحث الثاني

والمعصوم والاهل للرجل وفي هذا المقام بالخاصة او الغيبة فان لم
توق القيص او قبل الصلوات يلحقه الا ان لا يرفع على كفة
يقبل الشراء وفيه خاتم حديد واستحواس الحديد بان لا يرفع
وهو على استحياء اجسادهم في ثوب مثل ولديهم في الجوار
خلو فالان اذ يرفع المقييد للجوان وضام بصورة من السج
او الخلال بصورة او معدودا من مثله او متما الا ان يرفع القرا او
سما على ظهره في غير موضع كذا وعطلة والمهول الكراوية
المشرد وفي الجوار علم يعلمه من وجهه ابن خنوع وكذا يكره
المرطبة السج وحق ابن البراء من المكره في ثوب المرأة للرجل
يريد غير الما من وجه الجوارح من غير ثوب المرأة الما من وجهه وفيه يتجنب
فعل على الجوارح ومن غير ثوبه في ثوب العنق في ثوب المرأة
رواه في الصحيح عن معوية بن عمار ذكره ابو الجند الصلوة في ثوبه
ومن غير ثوبه من الصلوة في ثوبه في صلوة مشهور مثل سكين
سيف وفيه فتح الحديد والدرهم السور وادب من الخاتم للصوة
والمخاطات المصنوعة وفي ثوبه في ثوبه والوجه الكراوية في الجمع
كرامة الضاع لامة **الباب الثالث في المسئلة** وهو العون
في على الرجل من المصيرين والاشيخ الصلوة والطواف في
المسائل من في ثوبه في ثوبه وقال ابو الضاع من المرأة الصلوة
وابن البراء من المرأة الكراوية وعلينا العدة في ثوبه في ثوبه

والمعصوم والاهل للرجل وفي هذا المقام بالخاصة او الغيبة فان لم
توق القيص او قبل الصلوات يلحقه الا ان لا يرفع على كفة
يقبل الشراء وفيه خاتم حديد واستحواس الحديد بان لا يرفع
وهو على استحياء اجسادهم في ثوب مثل ولديهم في الجوار
خلو فالان اذ يرفع المقييد للجوان وضام بصورة من السج
او الخلال بصورة او معدودا من مثله او متما الا ان يرفع القرا او
سما على ظهره في غير موضع كذا وعطلة والمهول الكراوية
المشرد وفي الجوار علم يعلمه من وجهه ابن خنوع وكذا يكره
المرطبة السج وحق ابن البراء من المكره في ثوب المرأة للرجل
يريد غير الما من وجه الجوارح من غير ثوب المرأة الما من وجهه وفيه يتجنب
فعل على الجوارح ومن غير ثوبه في ثوب العنق في ثوب المرأة
رواه في الصحيح عن معوية بن عمار ذكره ابو الجند الصلوة في ثوبه
ومن غير ثوبه من الصلوة في ثوبه في صلوة مشهور مثل سكين
سيف وفيه فتح الحديد والدرهم السور وادب من الخاتم للصوة
والمخاطات المصنوعة وفي ثوبه في ثوبه والوجه الكراوية في الجمع
كرامة الضاع لامة **الباب الثالث في المسئلة** وهو العون
في على الرجل من المصيرين والاشيخ الصلوة والطواف في
المسائل من في ثوبه في ثوبه وقال ابو الضاع من المرأة الصلوة
وابن البراء من المرأة الكراوية وعلينا العدة في ثوبه في ثوبه

الاشياء

عن كفاية الفعل وهو في المتوسط أكثر من فعل العورة ^{طال}
 وحيثما يقع العاري حاله انساب والخلق ويجب ان يكون كذا
 ويجوز ان يقع العورة والاصحابهم يصلون على ما يريدون الا ان يكونوا
 قاطنين او فاقدين للبصر فياخذوا المطعم فيقومون وليست عليهم
 جازية كبيتهم فيكونون في الامام يوم جازا ويركعون ويصلون
 خلق على اربعة من يمينهم ولا فرق بين الرجال والنساء ولو لم يتصلوا
 فليصل النساء خلف الرجال الحرة الحاذية او كراهتها ولكن ^{الكل}
 يحصل صامتة ^{طال} النساء للرجال اذ من نظر من العورة الرجال ولو
 لم يحصل ذلك على العورة ان يخرج من الحاذية بتطوعه الجميع
 الساكنين في ذلك الموضع والرجال والعلة في ان يكون الرجال ^{محمدا}
 وجوزة مع الحاصل فيخرج الرجال الصنفين فيمكن الحاذية ويؤيد
 الجميع على الاصح وعلى الرواية فيقولون الا الصنف الاخير فانه ^{كم}
 ويجوز في النوبة بين العورة فيسأله فيلوعاده وصلى عاريا ^{طال}
 وفي صفة صلو المستعبر في وقت نظر ولو قبل الحكم ولا فرق ^{محمدا}
 ولو صلى فيه بالكلية لم يمار به فيخص النساء العاري العذر ^{لهم}
 به ولو كان الما للصلوات لا صلاتهم وان لم يصلوا لم يضر
 لان انهم العام بالنساء فيشع ولو اتبع الوقت ساء ولو اعل ^{لهم}
 للعاري فيصير على كفته والخطاسو استر وجهه ^{لهم}
 بغير ان يطلعت ملوثة ولا يضيء قبل اما لو عدل الى الزنوج ^{لهم} واليحيى

الجاهل
 ١٣
 من ثم ظهر الحكم
 في النوبة بين العورة
 فيسأله فيلوعاده
 وصلى عاريا

فعدا وحل بطلت وان في اسكن القصر لم يضره العورة على الثاني ^{طال}
 لان في العورة في نفسه ولو شرب المرأة في حلقه اياها فلو كان ^{لهم}
 وجب الايمان له ولو بين ما رآه من احد ما قبل او لم يزل ^{لهم}
 فالأمر بالبطون ونحوه للحاصل صالفا للحكم والثاني في الوقف ^{طال}
 ويمكن ان يكون ذلك في استقامة الركوع واليقود صبر مع كونه ^{لهم}
 بالتحريم ويجوز جعل السر على القبلة حاله انساب وعلى الذكر ^{لهم}
 واليحيى ولا يضره البطون لانه من افعال الصلوة ولا يجوز ^{لهم}
 وان بعد عشرين وكذا الجوز وجعل غير المأكول وان كان طاهر ^{لهم}
 ط ميرة الجبل الطاهر لم يجرى بها يحمل على المأكول ^{لهم}
 الى ان الصلوة في الثوب افضل من جيلاد وطهر مع ذكره مع ^{لهم}
 ان يعلو في كسائه اذ احاف حياءه وكذا في غير الخضايا ^{لهم}
 وان يعلو الرجل فيجوز ان يراه وهو محلوله وان كان ^{لهم}
 وتبقى المرقبة بغيره ونحوه والا فقل ان وجعل من نحوه ^{لهم}
 العورة عند الركوع يطلع في ما من اسر والعايدان ^{لهم}
 ولو كان في الثوب حرقا لم يجز في العورة جان وكذا ان ^{لهم}
 على الحرق ولو ستر الحرق فاصبح وهو حياذ في العورة ^{لهم}
 النوبة والله ان العورة اصله المستصلحة اي شعر ^{لهم}
 ان يغطي الشعر من الوجه والواشرة والمستور ^{لهم}
 والواشرة والمستور ما في التي تعز الجلباب ^{لهم} ثم حشوت مكانه ^{لهم}

الجاهل
 ١٣
 من ثم ظهر الحكم
 في النوبة بين العورة
 فيسأله فيلوعاده
 وصلى عاريا

وكذا لو انقل جمل عدي بجانة حكمة بحركة الا ان قلها ولو لم يكن
 نوبه اوعانه وما لم يأت على الاقرب لها او لم يمنع وفي صلوة المرأة
 بهذا الرجل او امامه يك حابل او بعد عشرة اذوع واثبات اذوع
 الكراهة والافرق بين المحرم والنجس والمنفردة والمنفردة
 ولا يطلون بصلوة فاسد من اتمه كلن كما بهدفاين يديه في
 جلوسها هائلة او منها او صلواتها خلفه وفي نزل الطلوع او
 من نزل الحابل فطرافه المنع والى المنع منع الصحيح نفسه من البصار
 الا فضل تقديم الرخا في الصلوة اذ التبع المكان والوضوء
 فله منع **فريق** للشيخ لو اذنت بالعلم بطلت صلوة من علمها
 او عاذ بها من الرجال ولو عاذ امام بطلت صلوته وطلوعها
 دون المأمومين ويجعل على علمهم في الحال او على يده **الافتاء**
 وصلوة المفترضة في الكعبة في ان اقر بها الفقه اما التا في ذلك
التحقيق يكون الصلوة في العبرة الامع الحابل ولو عذر
 او بعد عشرة اذوع والحجزة ومطاف النجاسة كنبوء الغايطة والمزلة
 والحلم المستحذ وطح فعاطن ابل في قري النمل ويجري الماء
 ويظون الاونه وادي صحنان وادي شقرة والبيداء
 الصلوة صلوا الطريق الطواهر والمفترضة جوف الكعبة في الحج
 احدها محجل على الكراهة والافرق كراهية البيع والكابن ولم
 يكونها الشبان الامع الصلوة في بيوت الحج وبيعوا في حجهم

تامة

او كذا او يبال فيه قانس يدين فيه يهودي او نصراني ولو اضطر
 الى بيتا المحرم ربه بلطام فرس عليه وعلى اوتر كيجف وابط
 الحبل والبقال في الحجر كالباع من ارض الغنم وفي بيتا من البيت
 منه وكذا ابن ياره اذا كان المحرم محصورا في آتية ويكره في البيت
 والماء والشيء وارض الحنف والعذارى كالحجر ويحرم على عاتق
 العربي من ابل بعدد ما تقسم الى وقت الفضلة او كان في
 مصحف او كتابا من عتومات او فار او كانت حجر او قديس
 او ياب من فوج او اذان مواضع او صلح الامم الحربية او عاقل
 وكذا الواضحة الا ان يعطى ما لا يكره من ارضه مثل اهل الذمة
 في طمانه بعض الاغناس تقول ابن الجيند بصوت النيران
 والحاطين من الموضع البوابة او العدة ومنع ابن الجيند
 والصلوة الى القبر الامع حابل كلولبته وعثرة او ثيابا وكذا
 قواما وان كان في نوى جواز ما ذاك او كراهة عند الراس
 فاستطاع على الجادة والمسا وان كان يحيا في الكراهة على الخيل
 ومنع ابو الصلح من رخص الامعام والحيا والبعار والحيو
 في بيوت النار والمرابل والمدايح والحمام والبساط والمصنوعين
 واستقبال النجاسة الظاهرة والنار والسلاح المشهود في المصنف
 المشهور والقبول وشظرة بطلون الصلوة وكراهية الصلوة
 في بيوت يدرى المصنوع والمساوح المتوارى وكراهية البواب

الصلوة

شر

الشريعة الصلوة على ايام الخشب والجمعة والمصرع والتمسك من الارض
فمن شغل الشرة على ايطا وغيره او جعل او جعل اليهم او قلنق
 او كونه زايلا وخط في الارض او كان يكثر والى ذواتها يرضع من
 الى غير ذلك من وجوه الامتنان والجليل والافاضان المستند
 الامام كائنا لما هو مستحب في المداة في الطرية غير الملول
 كان له من ردة ما لم يؤد الى الكثرة في اقتطع الصلوة في المداة في
 الاسود والحواد التي في موضع ما وروى في اليوم كان يصلي
 ثمانية ايام بين يومين يكثر المور وخصوصا بين يومين
 حجة الشرة اجازا يحصل الخشوع والمصروف وان حرمه **النجاسة**
 فيها يصح عليه ما يصح على غيره من الارض ونباتها وارضها
 كالمعادن والاعلى المأكول والمليوس مادة وقول الرضا في بيان الصلوة
 والكتمان من دفعه بالجماع والى ما يعجز اذه حمله على الصلوة
 بعض الامم على النجود على الخطه والشعير في منع النجس من
 على ما يحل على كونه ما لا يصح عليه نعم يكون في غير ردة ولا اثر
 في المجرى على الرقعة والسوال في العود الى النجس يجوز على النجس ولا
 يجوز على القبل المنهال والوجل ولا اضطرار ويجوز على النجس المحض
 من النبات ويكثر باجر النورة ويكثر المكثور على الخطه الفاضل
 وغيره كونه ملوكا او ما دونها في ولو جرح على المصروف من اجازة
 او ناسيا فالأثر في الصحة ولو جهل الحكم لم يعد الا ان يكون قايما

فقد

السنو

استعصر ولو شئت وعشمتك في طماته بنو على اسرار مع اياه
 بحيث لا يوصف الا من ولو وصفه لم يوصف على الارض بعد على ثوب
 فان قدر فعله كقدر في تيج المعين على المبتدأ الملبس فترفع
 ها او من النجس وهو اوطى من الكف **النجس الرابع** في المساجد
 اتخاذها وكثرتها ولو بعضها وكثرة الاختلاف اليها وتعاهد
 وتقدير النبي والائمة والخروج بالبري والدعاء والطهارة والخيرة
 الشتم على الخضر والمجلوس مستقبل القبلة وكثرتها وضوضها
 ليس بالنجس والاسراج فيها وقرة الخشوع او الاقران في خلق
 الثمرات الى اللباعد عند الدخول واذا الكسبي للمقربين في
 والنحو في عملهم والى وعلى انبأ الله وملكه وملكه في
 ودوى بن يابويه المسموع على الزعفران وشبهها واقادة المجهدين
 ونحوها بعد ان يلبسها وفرشها ولبسها وجرانها من المودعة
 ويكثر فيها اجازة في الدنيا وجرانها في كسف الرق والنجس
 وبنا كذا العود الاصع والظفر من غير مصل السيف وبنا السيل
 القناع وانشا الشعر وانشا الفاضل لذهابها وتصويرها
 بسيل البحر الا في ثوبها من الزعفران والقفر والصورة بما في رده
 الشرف بل يوجبها وبغيتها بل يوجبها وسطا والمجاديل والخطه
 وسطا بل مع الحايطة من اذنه والبيع والشراء وادخال الجاهل
 واقتلها الحكم ان اكثر واقامة المصروف وقدر الصور في خلق

من الملائكة وان اقام بغير اذن على عتبة واحد من اهل بيته
 فليس عليه شيء اذا اذن له فادخله واقتضى على نفسه ان يفتح له
 وان اقتضى ان يفتح له فادخله واقتضى على نفسه ان يفتح له
 بغير اذن من صاحبه وانما هو من صوته ويصير لكل بيتا
 وله بكل من صلى خلفه من الائمة اذا كان موصوفاً للعلم
 في الصلوة وهي افضل من الاذان والخطبتين هما افضل
 والجمع بينهما وبينهما افضل **ومنها ما يخص الاول في الموضع**
 ويعتبر فيه العزل والاسلام والبلوغ والذكورة والحرية فيكون
 اذ ان لم يزد ان كان للمراة اذن المرأة سر النساء او محال
 ولا ياتى كذا في النساء ويجزى بالثبوتين والشيء الموقوف
 ولا تؤذن المرأة طوايباً من الثياب من الخمر والخبز
 الائمة وقباصه وحضها الائمة ومنع المصنف من القسام
 وتكون كانه ذكره في الاذان في الصلوة والحمد لله الذي هدانا لهذا
 لو كنا لنعلينا لعلنا لنحسبه وقوله انما اذن في المصنوعة استه
 ضا كما في قوله واليه اولا في الارض ولم يكن يومئذ مناداة
 المعبر للشيخ **الذي في العلوية** او يقول يجوز ان يكون من
 او ما شاع على كراهية واستقبال القبلة خصوصاً في الاذان
 وقال المرتضى يجوز الائمة الا على طهارة وانفعال ونداء صوته
 ويصح ههنا ويجعل اصبعه في اذنه وحسن صوته فيصير به ويصير

ويروى

بالاوقات والاحي يؤخذ من بعد ما كان يولد فيه من اهل بيته
 فضاحته ويجوز بالاشع ان يولد كان يولد الشين بالمحسنة
 مملعة ويكره مع بصره الا في وقت يوجع الاشع بالعدالة والموت
 بالاوقات والاشع المودون قد اجمعوا من اهل البيت في القضا
 اكثر ومع التساوي يترفع ولا يوجب كونه من قبل مؤذني رسول الله
 كان مؤذنه وبعده المصطفى ويجوز بعده ويؤذنون مع سعة الوقت
 لعدم اجتماع الناس مع المصلين متعاقبين ومع سعة جميعا
 ويكره بناء كل منهم على حصول الاخر ومنع الشيخ ابو علي شرح خاتمة
 من الزيادة على اثنين اشد بركة باجماعنا ويجوز الجمع بين الاذان
 والاقامة من واحد وان يتولى احدهما احده وقت الائمة
 الامام وقيل بشرط اذنه ولو لم يزد في كونه وحضها المصنف
 وشمالاً وان يكون المؤذن مخافاً ويخافها طاهراً في الخطبة
 والصلوة والحائض الصالح ويكره الكلام في ثيابها وبنائها
 في الائمة والتجمع وهو تكرار الشهادتين مرتين برفع الصوت
 بعد فعلهما مرتين بتحقيق الصلوة برفع الصوت وتحسين فقال الشيخ
 في التكرير المانع اذ اذنه المستحاضة فيكون تكرارها وتكرار
 جميع الصلوة في الفاضل مرات رواء ابو بصير شرحه والشوق
 قول الصلوة من قبل المؤذن في الاذان والاقامة فيجعل الصلوة في
 قبل من الاذان والاقامة فيجعل الصلوة في جعل الصلوة

ويروى

اثنان او يعرف بجعل التكبير اربعاً او كل منها واحدة وتبشيرة
 التمسيل في الإقامة قال الشيخ فلما قرأ الشهادتين عليهما امر النبي صلى الله عليه وآله
 محمد بن الحنفية علياً وروى في شراذم الحجاب وليس هو علياً الا اذا
 قلنا الاثنان لم يأت به غير انه ليس من فضيلة الاذان في الاكل وضوء
 قال الشيخ في بابيه الله من وضع المفقودة وكذا الشهادتان علياً وفي
 واجب واجمع في شرط بين الفصول وبين الاذان والإقامة ويجوز
 السراويل وضوطيناً ويجعل الإقامة افضل من اقامتها ويجوز في
 في الاذان والحزب في الإقامة والوقوف على اقر الفصول لا
 والعقل بينهما بل عشرين فان كان في القبر من جعلها من فيهما
 او سجدة او جلوساً وضوءاً او سجدتين او سكتة في المغربتين
 او بالثلثة الاخيرة بل بالجلوس في شهر الروايتين والروايات
 بينهما استحباب ويجوز الحكاية في غير الصلوة وان كان في الصلوة
 في غير الصلوات يجوز في طهارات احوال وفاق الاية العظمى
 قال الشيخ في حذوق طاهرهم من استحباب حكاية الصلوة
 وتعدى غير النبي واله انه قال لقول اذا قال في على الصلوة لا حول
 وفاق الاية العظمى العظمى في حكاية في غير الصلوة
 يقطع لاجل الكلام وان كان قرأها ودعا السامع على الشهادتين
 بالمناشور واعلمها بنفسه المودون ودعي اربعتان عرضاً
 اذا نقص المودون وان تروا ان تصلي باذنه فانه قائم ما نقص

المودون من اذنه وقت القيام عند فراغت وقبل خروجه على الصلوة
 والحلوف عند كمال الاذان يرد به الإقامة ويكره الاية الثانية
 ويجوز صاها لكلامه ويجوز في رفع الصوت بالاذان والمنزل للعليل
 والطلب الى الله واه صام ثم يابريهم عن الزيادة **البحث الرابع**
 الحكام في الصلاة في الفصول اعني في وقت الاصل بخلاف وقت
 بالترتيب ولو نام وضاهها او اصاب عليه ثم اذا استيقظ لا
 الشا اجمع للمخرج عن المراتب ولو اذنه في اشارة فكل ذلك في
 جازاً ولو اذنه بعد الاذان اقر او اقام فجزءه واذا لم يسمع من
 يطوع به لعل من هم المصلح من بيت المال وضع في الخوف من
 الاجرة وكرهها المرحق ولا يجوز مع وجوه وطلوع الا ان يحل لها
 من خاصة وفي الاذان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في كفاية
 لق من يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد قال يجوز في الاذان ولا
 في طهرته وبين نفسه يعني هذا المصلح المسجد بعد الاذان ولو
 ما ساء ثم صلى لم يرجع ولو كان اتي ارجع ما لم يرجع ودعي محمد بن
 فترى ما لم يلينس بالقرأة والتخفيف ليرجع العائده في الشا
 في كونه تعزيم الاذان على الفجر شهر رمضان ويجوز ان يجعل
 للمقدير ضابط يد وعليه ودعي ذروة عاير قوله اول فري
 ان يفتح للبل بالاذان واقامته وانما يماز في الاية واقامته وقد
 فترى ان كان يقيم بعد الاذان فترى ودعي البرزخى بسنن الى

المودون

مضمون الاسامع ويكره الصائم الغد الآخر **فروع** يحل القيام في
 الشك في الاصحح جازياتهما ولو قلنا ان يكونا شراطين او يكونا الشك
 في الاقرب وجوب القيام ايضا وانه لا يسلط الصلوة ان لا يفيق
 متحيا ويجزى اعماد على ما لا يغير ترجيح الا ان يجب مراعاة
 الى القيام بما اكس ولو انقصر الى انسان باقوة وجبت مع المكث
 ينزل له الاعتداد يجب قبوله ولو قيل للدايم فتمهل ولو زاد
 الكمل وجبت مع المكث ويقتل كل من القادود والعاجز بغير اذني
 بعد عليا بانما على ما سلف ولا يفرق في استغاله الى الاعلى في الادنى
 سرجيت وجوب الاستغناء من قدره على الاعلى للوجوب بعد القراءة
 جازيا وجوب عليه القيام في وجوب الطائفة ليركع منها اعتداء
 ولو جفت ركنها تمام حاله والا فربعد جواز استنابة ثم الركوع
 للزيادة ويكون وجوب القيام للركوع فلو ركع على ركع القيام وان
 لم يقم كرر في القيام في وجوب الطائفة هذا للركوع المتما
 ولو جفت بعد ركوعه فام تركع واسر الركوع والطائفة ولو جفت
 بعد تركع واسر قبل الطائفة فامها ولو جفت بعد الطائفة فالركوع
 وجوب القيام للغير ولا يجب الطائفة في هذا القيام على الاقوى
 تركع بعد الاعتداء ومن الاما، وكذا لو لم يكن هذا المصطلح في
 ولو انقصر الى استغناء للعلاج بركا العايز ولو انعين بزمانه
 محلي من تركع وكذا من انقصر الى الصلوة فيما لا يمكن في القيام

لعم

كقصر النقص وشبهه وكذا لو انقصر في او كركع في امان بغير القيام
 مع الاجتهاد لنظير الامام فانه يحل منقذ او القام كذا ان ركع لكره من
 يكفيه ذلك ويجب الاستقامة القيام فيصل صلوته لما شئها او كذا
 مضطربا للخصا او المتقابل مع من وجب عن سواها في الاستغناء ولو قدر على
 ما شئها وجزى الاستغناء من الجلوس فحق ترجيح ايمانظر ووداعه
 المرد في عن القصة انما يصلي قاعدا اذا صار الى العذر فيها
 على المشي مقدار وصلوته محتمل للرجوع المشي والمقصر القيام مضطربا
 فلو جرد ان يحول قليلا ولا يكثر مع العذر ولما اطاق في الركوعين
 وان كانا فانه الجواز في تركي ايمى ويصح العيون بالركوع
 التقيظ ولا يسقط القيام الجاهل بالقراءة والادراك في القيام
 بقدره على المصحح ولو تجرد ركبا السقيفة عن القيام فيها وقدر
 البرقع ولا يجب القيام في الساقطة حائلا وقدر ان ادبر بعد
 جواز القعود في غير الوقت فحقت اذ امره بل لا يجب القيام وان
 قرا قاعدا ثم ركع قائما فلهذا جاز القيام وليس في سائر القراءة ليركع
 وكذا اذا احسب ركعتين بركعة والا فربعد جواز المراتب
 بعد القيام في الساقطة مع القدرة ولو قلت باجازه الاما، وجب
 احتمال الركعتين مضطربا بركعة فاعدا **الثاني** البنية وهي
 الخابلق العزم المعتبر اداء وقضاء للوجوب او ذوقه بغير الله
 نقا وبني الماموم بنية الاول والامام بنية الامانة في الجملة

وكذا في كل جملة واجبة وفي غيرها ما على الاقرب ويتعين ان نافذة
يتعين سببها كالعبد المذنب والاستسقاء وبأفله الصبح والآخر
باللفظ بل اللفظ بل الاقرب كراية سلة لحداد شمع وكل واحد بعد
الافانه كما يحسن احضار صورة الصلوة مفصلة بل كمن لا يحسن
ولا التعرض للقيام والعصر وقد ذكرنا في الاقرب وجوبه في
اما في الجهر من التمام والعصر وقد ذكرنا في الفرض متامنا وقصر
التعيين اذا فيه ويكفي الترتيب وقد يقع الترتيب في الاداء
مكون في فرضين اداء وقصا متساويين ثم ينظر في الحقل الى احد
الاجزاء ما لا يزيد في الوجوب والدرج والمصلحة الى اقل
ويجوز بقاها في الكبر الاحرام فلا فرق بين اداءه في حقل التمام
واستدائه لحكم الى الفراغ ولو عين فظهر سابقا على التمام
مع عدم مجاوز الحقل اداءا كاشا وقصا وقد عدل من السابق
اللاصفه من القضا الى الاداء القصة الوقت في الموضوعين
الفرق في التوا في السابقة وفي الفرض الى ان نافذة تخالف
الاقتضاء واستدائه فواء المحذور المتأخرين ولا يجوز العذر
من البغى الى الفرض فلو فعله فكتبت الواجب بالندب ولا يثبت
له الفرض في بقاء الفعل وجه ضعيف **فوج** لا يثبت في
القضاء الى الامور اللاحقة في وجوب احضارها في تقبل التكبير
وجوبه مع امكانه في وجوب الاستمرار بالاستحسان وبالقول الى

التكبير وجه ولوقوع ذلك في الموضوعين سقط وبطلان الصلوة بنية
الخروج منها او فعل المنافي في حقل قولها تحريش النفس ولو رد في الخروج
فكأن لم يخرج ولو فعل الخروج على امر متوقع او على وجه الكفر بالنية
فأضعف في البطلان خصوصاً مع العود الى النية البقاء او الرد
ولو رد في الندب الوجوب في الاقرب في الفرض لتأكيد غرضه وقبل حكمه
من فعل فعله خارجا من الصلوة فبطلان ذلك ما لم يخرج من
كان فعله فكتبت به اما لو رد في الندب او رد في البطلان في موضع كونه
كله ما او فعله كثير او رد في ولم يعلم الدارج من غيره فان
الوجوب في الجميع امكن الجزاء ولو اعتقد المذنب في الجميع احتمل قويا
البطلان لعدم موافقة ارادة الشارع والتمسك بالصلوات
بالصلوة واستماع امكان النية بخروجها من حكمه ولو شك في
النية وهو في التكبير فلا فرق في الاعادة فلو اعادها ثم ذكر الفعل
فلا فرق في البطلان ولو شك بعد التكبير لم يلزم بطلان
هل يرد في فضا او فعله او فعله او اداء او قضا فان علم
ما قام اليه في عليه والا استأنف ولو رد في الاداء فظهر خروج الوقت
فلا فرق في الصحة لم يثبت بطلان وجه الاعادة اخذ له من النية
ولو رد في القضا نظر في خروج فظهر في الوقت فظهر في النية
التفصيل بقا الوقت فيجوز في الاعادة ولو شك بعد
ادبع احدا الظهور او العدم وعلم ما قام اليه في عليه والا فلا فرق

البناء على انه الظاهر وقيل يصلي اربعاً من الظهر والعصر
 لو شك في الوقت هل صلى ام لم يصلي الصلوة وبعد الوقت
الثالث التكبيرين يعني انهما اكبر بالحرثية فيبطل لو كان
 بمراد فافهم اكبر او غير فافهم فافهم الله او صلها او وصل
 اكبر او غيرها وقصد الاستتمام بالاول وجعل كبره الثاني او
 يخرج منها ولو شك في الاول او في الثاني فاس من غير محرم او لم يصح
 ولو شك في الاول او في الثاني مع امكان النعم او لم يوال ينكح
 او اصاب اكبر او غير وان كان عائناً كقوله اكبر من كذا او
 ادخل اقطاباً بين المظنين ولو قصد اكبر من كل شيء لم يصح
 المقصود في رواية وفي اخرى ان المقصود اكبر من ان يوصف
 فأكبر فافهم او احداً في الصيام او في غيره او في الركوع ويجوز
 الى الجاهل ولا يجرى ما دام الوقت ومع سيقه من صلته وقيل
 باقي بالمقدور والآخر ما يمكن ولو شك في وقتها بعد
 لسانه وجوبا واشارة يصح ويصير في كل حال
 فانما سئل لو تصور المحو والاشارة بالاصبع ومكان
 به الدخول في الصلوة ولو في المسبوق به تكبير الركوع بطريق
 فافهم فالصلوة في كل الفعل الواحد لا يقع على غيره ولا
 يخرجها من الاستتمام والركوع به اجتماعه في رواية معناه
 عن غيره **فرق** فافهم باننا لك فتشاح بطلت ان يكون

الدر



الاول ان قلنا بالطلون بالثبته ولو كبر ثالثاً صح ان يخرج الثاني
 وهكذا ولو شك هل فاق الاثنتي عشرة او لا فافهم اعاد وقوله
 ولا شيء عليه اصلاح لانه يجب المكث وحجته المأخوذة
 من العلم والآخر ان التكبيرين من الصلوة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما هو التكبير والتسبيح والقرآن وقوله ثم يخرجها التكبير الثاني فيجوز ان
 الجزأين وليذكر الماسوعين الماسع وعز في ذلك فافهم
 قطعها بتسليمه ثم كبر بعد والمخبر في المدة المظنية على ما يخرج
 الى المظن دفع اليدين ميسورتين معنوية في الاصابع الى الماهية
 مستقبلاً يقفون ما الفضل وابتداء التكبير عند ابتداء الدعاء
 بالثبته وقيل بغير هذا راسها وقبلها فان في النوع وكبره
 تجاوزه بها الماهية وهذا النوع فيجب على كل تكبير الصلوة والكبر
 الحرثية والامام افضل واوجبه المرفوع في الجميع ويجوز تكبيره
 بغير بعد الثالثه والخامسة والسادسة بتوضيح السابعة وتختبر
 في تعقيب الحرثية من السبع والاقتل الماخيرة ومورده اول
 الفريضة واول صلوة الليل والنور واول صلاة الوصال واول صلاة
 والنور واول دعوى الماهية ابن اديس مورده كل صلوة
 قول باختصاصه بالقرآن والعز ما في غير الامام والتسبيح
 الماهية في الماهية جميعاً وانما ان المقصود في الترتيب والحرثية
 ويجوز تعقيب الفريضة **الرابع** القراءة وفيه ثمان **الاول**

عينا الحجة الثانية في التسمية وفي الوجه الرابع من سور كاهل
 ما عدا المحدثين وثلاثة المغرب على الصحيح وفيه واختاره الجليل
 وسكن لا يجنب السورة وتبطل لو اخل بها بهذا الوجه او بهذا الوجه
 فغير ضرورة او اخل ببعض ولو جاز او قلنا انما استصاه او
 لا كثيرا وكذا عرابيا وبنيا او سكنوا عرابيا او بنيا او سكنوا
 بالنظم كقرائنها مقلقة مثل اسماء العدد او بالعلم من كاهلها
 او قلنا السورة على الوجه هذا الوجه او قلنا كاهلها من غير هذا
 او قطع القراءة طويلا بحيث يخرج من الكلا او في قطع القراءة
 طويلا او في قطع القراءة لا ينه العود على القول بما يترتبة الثانية
 قرأه بجملة في الفرائض اما بصوت بمرارة الوقت او في لغة السورة
 تجا ونقطتها بغير غلط او بصوت وتسا ومن المصلين والمجتمعين
 في الصلاة الجهر والمساكنين او في السورة على الوجه هذا او في
 بقصد سورة معينة او قرأها لئلا لا يسبح والعرا او في جهر
 بجملة حتى الصا والطاعا لما اوجاهه بمكة النعم او بجملة الجهر
 هذا باسما عنده خفيقا وهذا كما ظهر في ثالثة المغرب في
 العا او في ثمانية في الجهر باسما المغرب والوترين كما في
 والوترين الثانيين هذا كله فالمرضى بان الجنب لا يلهو ولا يلهو
 المرأة ولا يتأفف مخالفة من الجهر والسر ولو كان في أثناء القراءة
 فورا بين سورتين هذا في الفرضية والافرية الكراهية وفي

انقر

القبل وطول السور والسر فوافوا لها وقصروها وفيه اتفاق
 فيها افضل ولا يجوز الجهر على الاقرب واستحب الشج مطلقا
 وهو في الرواية والمرضى اذا صلب جملته ويستحب الجهر اجابا
 يجري بعض السورة في الثانية من السابعة من الجهرين بعض
 الاولى جملته فلا يبا في قبيل وقراءة الجهر ثم التوحيد في
 سائر الروايات والوترين المغرب والوترين الليل وفيه اتفاق
 اذا صلب وقها وكلفتها وكفى الطواف والاعوام والوترين
 بالتوحيد وروى في ثالثة السورة او في صلوة الليل والوترين
 الرخوة والمنعقدة من التوحيد ايتها وتغير السورة في الرخوة
 وفي طيلة السورة في الركعة الاولى في الثانية والوترين على نظم
 المصحح لا نعلم استحبابا ودفع صوتها لاسماع المأمومين
 يخرج من المعاد ولا تسع من قراءة المعوذتين في الفجر والفضل
 وقول ابن سحر وشاذة وقراءة الحمد ويؤمن القرآن في ثالثة
 في السابعة ويستحب ان يقرأ في كل ركعة في صلاة التوحيد
 والساخري يخرج من القراءة ولو فعله انما استحب في الركعة
 عقب قراءة الحمد وعقب قراءة السورة بقدر نفس والوترين
 عقب الحمد المحدثين بل وعقب التسبيح **تسبيح** في الاقرب
 الاضغاث في التسبيح عوض الحمد لا استحبابه وجوبه في الصلاة
 القلب مع القدرة في الفرضية والمجهر لا يجب لرفاة القبول

عن قرق ويجعل على الشاغل مع العن كما يقو من ولوقا العرسية
في الفضية ناسا وجبا العن لما لم يركع ولا يركع بيا والحد
ولوقا نسا وجبا لوقا جازا ان يقو لباعد التحد ولوقا نسا
الاختاف هلاوتكا العكس لم يابة زبارة غا نسا فوة ويقتط
عند النقية ويكون عذالة الشرحا حريا النقص فبالة الاك
بجبا للمام للجر با والماسوم الاختاف ويجبر المنقر لرواية
على جعفر عن اخيرة على للمها العرو لعل الخلد من الجحد
مكر فماع وداية جرن او جبر عن صفة يرجع من كل سورة الا
السوديين وقوى الاحباب **الحال الكرم** ويجب الما تحت
كفاه وكيفية كل كفة مرقاة الاباء خمس كل واحد ركن
لوقا الما تحت ا في بالمكن ولوقا د ا وما ولوقا لحد
الركوع لكبر او غير ذ ا تحتنا صير للفرق على الاقوى
الشيخ الحجب وقوى الميرين وقوى الميرين على الميرين ان
يجب اصل كفاه وكيفية ويجبر فيه عينا على الاظهر بحان
العظيم ومجد و ابو الصلاح الثلث المختار وواحد
المضطر بال وفضل الكرم ويجوز الصغرى و ابو يوسجرين
الكبرى مرقا والصغرى ثلثا و ابن ادريس اجتر بطلو الذكر
صحيح الهن لمين عن قرق والطائفة بقدره ساكن الاعضاء
حد الالام فلو اضطرب او امتد بديل الاشياء بدوامه

مختار ليطل ورفع الرأس على صفة القيام في الصلوة والطائفة
كافلتاه ولبنان كفا على الما حلو فالا ينجون ولوقا نسا
سقطا ولو كان الامعاء وجب ولوقا نسا عينا على الجحد
فالا نسا لا يبدل ذلك وكذا لو تكلم فابا مع افعال الرجوع فبالة
الموضعين ووقى من ما لوسقط بعد تمام الركوع الى ما من الجحد
فانه يرجع لهما ولوسقط قبل اكمال الركوع رجوع له وسقط المعبر لثباته
ثباتا ولا يركع جاز فبا تحت الما لركوع لا وجب ولا يركع
الطائفة نسا قطعا هذا القيام والمضطر الكبر لم يابا واقعا
كما مر فاذ اركع لهما رجع ووضع اليدين على الركبتين وقوى
بالعين ولوقا نسا لوقا لحد احسن افعاله وان يكون تحت
بلغ الكين و يبرهوا كرم ابو الصلاح جعله الكين و
الركبتين الى خلف وقوى ظهره ومنه عذلة فبالة ظهره ونظره
ما بين رجله والكين وضعه كوضع القيام والنجاة والتجويد والذ
امام التسبيح وتلث الكرم فاذ اركع لهما رجع وقوى الثلث وقوى
سمع الله من حمد الحمد ويا العالمين اهل الكبريا والجر والجر
وروى بنا للناحد وروى اللهم للناحد من التواتر وقوى
الارض وقوى ما تحت شينيه ويا اللهام وقوى هذا الذكر
ولا يركع من قبل التسبيح ولا تجاوزه وقوى سمع الله من حمد الحمد
ولوقا نسا كرم عذلة شكرها وقوى رفعه افعاله وكذا العاظم

ثم نسه الاخر من جوب الخاطي مع الكفان وكيفية الكيفية
 باقية اطراف الصلوة وروايت يكتفي بالاول من الطائفتين
 وكما خلد في الخلوة والوجوب انكر للركوع واليهو داير في عتيل
 وسلكه ليس بقوى وعلى رفع يديه للرفع من الركوع المشهور
 عنه وروى فعله عن غيره ابن عبيد ابن مسكان والباس به
 والطباق اصل الكفين على الاخرى فعملها بين الكثر حال
 الركوع ان صح هو مشوخ بما ورد من الحق في غير هذا الخبر
 عندنا في الصلوة وصوابه وقال الشيخ اكل السبع سمعنا
 استحسان ايراد الركوع واليهو بحيث لا يخلط المثل في الالباب
 بين فعلها عن على الصفة في الركوع واليهو وليس من غير
 عليه من غير من مقتضى ايراد الركوع اربعاً وليس من سجدة
 العظم وتبين الذكر بذكر القراءة الركوع واليهو ولو روي
 او طائفة او دفع غير الصلوة بطلت وكذا انما في الافعال ولو
 حتى لو باق ذلك ولو روي الزيادة في الركوع واليهو من الطائفة
 بطلت ان كثرت ولو كثر الركوع وهو يدرك الافضل فيكون
 بل في راسه وكذا وان يتاخر فان جعل ظهر مثل السبح
السادس في سجدة ثلاث **الاولى** بحيث كل ركعة سجدة فان
 مما عارضت بطلت سجدة من الاواحد سواء جمع الصلوة
 ان لم يسجد فيصل الصلوة باليهو من سجدة واحد مطلقاً

ووافقه الشيخ انكشاف الركعتين الاوليين ولم يطل الصلوة
 من سجدة من الاخيرتين سواء اذا تكلم ولو في ذكره نحو
 في المهر الا في سجدة الاخرى اولى وسجد موقفاً وبين
 طائفة ان يدرك في طرف الاخرى وعلى على الاسفل على
 الاخرى ولو لم يتكلم من ذلك فافق عليه ولو رفع سجدة وان
 اوى واليهو على الجبهة وبالركعتين والركعتين وفيه العلم
 وقال المرتضى فصل الكفين عند الركعتين ولو تعد
 بعضها في البنية ويمكن الاضمار بكون ثقله عن السجدة
 وسلكه فاة الجبهة لما يقع اليه عليه وقد روي عن ابي
 ابياتي في الاعضاء فالمعتبر في الوضع ولو كان سجدة دمل اجنبت
 يقع التسليم على الجبهة فان تعد في احد الجنبين فان تعد
 الركعة فان تعد في احدى يدي طرف الجبهة فلو سجدة على
 العامة او غيرهما ما يعد حايلاً بطلت وكذا العامة ما يصح
 عليها وادخل بين الجبهة والعامة مسجد سجدة ونظر من المسقط
 المنع والذكر كما يستحسن الركوع واليهو سجدة في الاشياء
 ومحمد في الكبري والطائفة بقدره ولو تعدت سقطت
 وباقي ما ذكره بعد ما روي عن ابي اسحق واليهو واليهو
 في اليه وقامنا على الصفة ورفع اراسه من اليه الطائفة
 المشهور لاجل السجدة واجبة المرتضى وهو على استراحة الركعة

الأولى والثانية والثالثة والاربعاء **البخش الثالثة** ونصحتها في
 التكبر كما تأمنا في الحوت والبدن في موضع اليد وتقع في
 ثم الركبتين واستيعاب الاعضاء والاربعاء بالانف وفيه المرفق
 بطرفه على المصليين وزيادة التكبير في الجهة واليحيى على اليد
 وافضلها التوبة الحسنة عند رفع اصابع اليدين حال الجهر
 ولا يجعلها باراً وكيفية على ما شئت من ذلك في حال التكبير
 تداء زيادة عن اليد وقوة المشي وبهذا الاذن ونظره ساجدا
 الى طرفه وجالساً الى الجهر وقال ابن الجندب يستقبل به
 القبلة ويقف في الارحام وما هو في صدره من اوصافه
 عزليه والبقاء للرجل بحيث لا يقع شيء من الجهر
 والفرق بين التهجيد والركوعين والاسطه الاربعين على الارض
 وابن ابي البين والاربعاء وتكون السجدة كالمركبة والاربعاء
 في الجهر من باب الاجابة والتكبير بعد رفع من الارض
 والاربعاء من التهجيد والتكبير الثانية بعد الارض والتكبير
 ورفع منها معنوا والسور في التهجيد وهو ان يجلس على
 الارض ويخرج رجليه من تحته ويجعل ظهره الى الارض في طو
 العمق الى طرف اليسرى ووضع اليدين على التهجيد فيسوط الارض
 مقبوضة وتترك الجملتين على الارض وتترك الارض في التهجيد
 وهو ان يبعد على نفسه ويعد بصديقه في طو الارض وكذا

١٠

يكون الاقناع جسد المتروكة وقال ابن ابي عمير لا بأس من التهجيد
 ووقد يجزى الاقناع والمشهور الذكر والاعضاء على من تأمنا
 ساقاير في ركبتيه ونبط الكف في حال القيام ويكره التهجيد
 رواه الحلي عن غيره وفيه موضع الجهر ولو لم يجز في طو الارض
 يكون الجهر على المرفق والسور والعود ويجزى في التهجيد
 انما الصلوة ويصح الجبهة من التراب وتلجئ حتى يفرج من
 انقل ويصح ان يقول في حاله جمل الله وقوة اقرب لعد
 ودعوى التكبير في المرفق وقوة الركوع والسجدة وقوة
 المعنوية في المرفق في تكبيره في السور في التهجيد في التهجيد
 خمس وتسعون وفي جهره من عار من قوة التكبير وهذا
 العدة في تكبير السور في **البخش الرابعة** في الارض وكذا
 الجبهة على ارضه من لينة وروما سجدا في موضع السور
 ولوحة الجهر بين ولولم يتركه في ذلك وكذا في الجهر
 ولولم يتركه على لينة فادركنا في سجدها الى المعنوية ولولم
 على الارض الجهر عليه وذكر في الامانة من الجهر في رفع
 فالأقرب البطلان وان ذكره بعد رفعه دانه فالأقرب الصحة
 وكذا لو طنة ما يقع الجهر عليه فظهره في ذلك ولو كان يد التهجيد
 وفيه صحة ليقينه ارضها فالأقرب انه غير صلي وان كان
 على ما ينبغي او لو كان مسافراً انه ليس بفعل كثر في ذلك

سجدها

سابقين فصاروا شعرا للحاجين **فروع** للغير لو اراد الصلوة
بذلك فصل اجازة اذ ادته ولم يردده فقط والاشبه بالآخر ولو يرد
تراءى الجرح فقط للصحيح ولو يرد والاشبه بالاول ولو يرد
المراعاة على جنبه ثم عاد الى الصلوة فان طاول الصلوة لم يرد
اخر البقاء على البنية ويتكلم بلون ومن اعادة سجدة اذ كان قد
مضى السجدة وقبل يلحق بذلك بالسجدة التي تليها عن الصلوة
ثلاث اولى سجدة الفرائض وخمس عشرة اربع فرائض وخمس
سجدة ثقل وتصلت بالنجم واقرأ واحد عشر سنة والاعراف
والزهد والصلوات والاسرى وغيره في الحج موضع سجدة وان
والفضل ومن التفت في السجدة في الحج موضع السجدة
عند الصلوة يكمل بقوله فانه في الخلوة والمعرفة في
اخر الآية وحسن في هذا يسامون وهو ضعيف لما قاله القول
هو واجبها ويحفظ الصلوة اجازة والسمع في الفرائض ويستحب
في الاقرب وفي الشافعيان يسقطان وهو ايضا على القول
بالقول وجوبا واستحيانا بنية الفضا وقيل بالاداء العارية
وهو ضعيف انه موقف بالتيب كل المواقف صالحة له وان
المواقف الحنة شرائط السجدة على السبع وعلى ما يقع السجدة عليه
تعد في السجدة الصلوة ويكره السجود بغير التيب ولو كان
والسمع دراهم خمس مائة في السجدة ولا يشرط سجدة في الخلوة

على السمع او الاستحياء فاصله جثون الثاني لما لم يسمع
الركوع عنها ويحذف على المصلحة المكان وليس فيها تكبر ولا تشهد
ولا تسليم ولا فصل الطهارة والاستقبال ويكره في دفعها ولو
ان الجثون في المشرط الطهارة وروي في سجدة في الخلوة
لا يكبر اذ سجدة ولا اذ اقامت فاذا سجدة فليكن على السجدة
وفي السجدة للمراوغة وهو سجدة ابن الجبيرة قال يكبر في دفعها
كان في صلوة خاصة وفي المعنى للمراوغة من قرأ ما قلنا في سجدة
وقال في هذا ما كثر باور فيها من انكروا وجبت الاقرا
الحق العقوبة ثم يرفع رأسه ويكره وروي في صلاة الفرائض
لا اله الا الله خلقا لا اله الا الله ايماننا وصديقا لا اله الا
الله عبودته ودعا سجدة للرب تعبدا او **فروع**
لوسبوا اللسان الى ركة السجدة فالأولها الوجوب مع احتمال
كونه كالسمع وعلى الوجوب لو كان في صلوة والحق جديا وما
فاذا ارفع قضى فعل سجدة على المصلحة فرضنا اسماء سجدة الفريضة
الا قربا للمقربى ونفقي قبل تكبيرة اخصار السجدة اي
حذفها السجدة ويجوز ويجوز للسجدة **الفروع** سجدة التذكير
وهي سجدة عند سجدة نورا ودفع نفعه وفيه الصلوة وقول
واجبة يتم حاصلها على التاكيد ويستحب فيها الصلوة
والصدقة بالبر والبر والتقوى الخدين الامن والا والموت

الى العتيد ويكر انشكر انما ترفع عوده او عفو الكليات وانبت
والزغب بالماور ولولم ترفع عوده او عفو الكليات وانبت
اسفل البطن ولا تكبير فيها وذكرا اذا دفع ولا يهد ولا يلم
واذا راى بطنه يجرد ولا يفعل بحوره ولا يجرد فيه فاسان
اعلم ان من يعي بانه فيه وهو اشرع التجره لشدته العود انما
الطوق بمن فيه سبب فطرس فبما اصل دعوى الضرر وفقر العباد
في نزه اما الركوع المجرى فلم يرد فيه **الله** سجد التهو
انما الله تعالى **التسليم** التمدد وهو وليه عفيف التمسك
وفي الشك فيه وان يهتد بجبر ان ويجب فيه اشد ان لا الا
وصد لا يترك له وانما ان محمد عبدا ورسوله اللهم صل
على محمد وآل محمد ولا تجز الحق بالعرشه وغيرها واخر مني
وفي وصي ولا تترك له ترودا قويه وجب الجبر ولا عباد
الرسول الى المصطفى من فريد لم يجرى به راحة الجبر الصوري
والجبال يحيط العلم فان ضاق الوقت في عاظم الا والوجه
احمل الذكر ان علم والنفوذ بجبر الموانع بمعنى المانع المعاد
تخلل كلام خارج عنه والمجلس والغيابته بقره ويجب التمدد
الاول جسم الله وبالله والحرثه وبالله الله استمد
لا الا الله الله وصل لا يترك له وانما ان محمد عبدا ورسوله
باهره وبنيته في اوتى بياض يرد في ساعة وانما ان

يهدان

في عظم الوجب وان محمد اعظم الرسول اللهم صل على محمد وآل محمد
وتقبل شفاعته فانه وارفع درجة المحرمه شوق تلك في التمسك
ذلك اللهم الرسول **التحيات** الله الصلوة الطيبة
الطاهرة لركب العباد بالارباب الشايعا انما الله طاهرا
وبكره وظهره باخضر وصف الله ثم يكر التمدد الى الساعة
وان الشايعا بانه لا يب فيها وان الله سفيق في العبود
اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وسلم
على محمد وآل محمد وتحم على محمد وآل محمد كما صليت وباركت
وتحم على ابراهيم والاربعين انما محمد حبيب الله
صل على محمد وآل محمد واعزك واحسنك الذين يقربنا
بالإيمان ولا تجعل قلوبنا غدا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف
رحيم اللهم صل على محمد وآل محمد وامن **عليك** بالمجنة
وعافني من الشد او اللهم صل على محمد وآل محمد واعف عن
المضات ولمن دخل بقرضك ولا ترد الطاهر الماتاري
ودعي محمد بن حارثه الله استجاب سبحانه انفسه بالتمسك
الاول وهو والقياس التمدد الذي يخرج به من الصلوة عليه
جميع اصحابك فله تحيات في التمدد الاول في الرابعة والثانية
والثالثة فانه الطاهر انما الله كما ذكره الله تعالى في
توسيل الصلوة ويحب التورك في وليكن فيه الايمان على

وقال ابن ابي عمير يصاب طرفاها بالجموع الارض وقال ابن
 جطل بن سنان البجلي على رجل البري ورجل نخد البجلي على غيره
 الا بصر بالارض وابني اصابعها على اهلها وما الى الجرح غير
 السور على ما صرح القزفة ثم اقر وقال ابن ابي عمير لا يجوز
 الاضغاث والشهد والبضع اليد من كسيتها على النحرين فقال
 ابن الجعد في الشاة في عظيم الله تعالى ونظر الجرح ونحوه
 فيه وفي احوال الصلوة بالبيان **الفصل في السلام** والاول وجوبه في
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والا كثر على الاحتياط السلام عليكم
 واما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فالاحاديث في
 الخروج بها من الصلوة ولكن لم يخرجها احد من القائلين بالانفال
 بوجوب السلام بعدها صحتها كالتسليم على اهلها والملازمة
 مخرجة من الصلوة والقابلين بها التسليم يجعلها مخرجة من الصلوة
 واوجبها بعض المتأخرين وقرنها بقرن التسليم علينا وعلى عباد الله
 الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر في ذلك خبر ولا نص
 بل القائلون بوجوب التسليم واختياره بجعلها مقارنة عليه
 يجوزون بغيره والطائفة ومراهلة الصلوة مراهلة وصوره
 انه لا يجب تخرجه به وان خرج من الصلوة ولا في الاضغاث
 فيخرجها من الصلوة بل لا والله هذا ان يكون كهيئة المنهدة
 جلوسا ونظرا وصفا كيديين وقد مر قول السلام عليكم

بقدره

ورحمته وبركاته التسليم على جميع ائمة الله واولاد نكته وسلم التسليم على
 الخادمين المهادين التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم جاء
 واحد الى الهبله ويومئ بصحة وجهه عينه وكذا المنقر وكذا
 بوجوبه وقيل بالعكس قال ابن الجعد ان كان السلام في
 من جانبته ودعا على جففة اخيه فمعه به والمأمور وكذا
 وان لم يكن على زيادة احد فلا يطلو السلام تسليما
 ثم الامام بقصد السلام على اهلها والامم والمحقق والملاحق وكذا
 المنقر الا في ضد المأمور والمأمور بقصد احد من اهلها
 وبالاخرى بقصد السلام قال ابن ابي عمير في الامام واحد ثم
 عن جانيه بسلامتين وقال ابن ابي عمير في المأمور التسليم
 من سلم عليه من الجانبين والكل جاز ولو قصد المصلي سلم
 الامن والجرح وضع الملازمة جاز ولودخل في هذا القصد فلا بأس
فصل في الطاهر ان رد السلام ضاع عن وجهه لم يعد المصلي
 المحنة **باب** اوجبا صاحب القافر التسليم على النبي وآله وهو موقوف
 والمحقق ويجوز بانها بان المصلي يتدبره وقد نطقا وسلمنا
 ليس على التسليم على النبي وآله ولو سلم قبل على وجه المصلي
 المراهلة كالتسليم في الصلوة اما استثنى فانها لم يرد فيها اذا
 وجع من بها المصلي ما يدبرها فاذا ركعت وضعت يدها في
 على نخد جازان ونحوها فاذا ارادوا التحول بدانها بالركعة

ثم جلس على البتة لا يجلس الرجل في بعض الاماكن كما يجلس الرجل في بعض
سواها كانت فيجد لونه بالارض واسطرا في اماكن مستقيمة بعضها الى بعض
فيتم نحن ما يرفع ركبته من الارض اذا انقضت لم يبق على ركبته
ولم يرفع ركبته الا لما يتردد على ركبته انما يجعله على ركبته
اسلا لا لا يكلف من ركبته التجر بما يزيد من الوجب **الفصل الرابع**
في بيان الصلوة وتدرج بعض ما ذكره الله **الفصل الخامس**
وهو انما يسطر في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انهم لا يرفعون
والمنقوش في الجرح شاعرا بكنهه وقادرا على اسلا لا اله الا الله
اكثر من عظماء من امر في كبر الحرفة الذي لم يخذل ولما
ولم يكره في الملائكة ولم يكون له من الملائكة كبر تكبير
واذا اراد الانزال في **بسم الله** وبالله وبالله وبالله وبالله
حيث الاسماء كلها الله فنزلت على الله ولا فرق ابدا الله المفضل
على محمد وال محمد وانفتح لي ابواب رزقي وقوتك واغلق عني ابواب
معصيتك واجعل مني ذكرك دعاء مساجد ليعلمنا وبها فاذ
الى اهل بيته **الفصل السادس** في بيان ما طلبت في قوله تعالى
وبك انت وعليك موكلت اللهم على محمد وال محمد وانفتح لي
لذكريك وشيخك وبك لا ترفع قلبي بعد اذ ترفعني وبك لا ترفعني
انك انما لكاتب بعبدك من الدعاء **الفصل السابع** ما ينبغي في
المحفوظ كل ما يستفرضه كاشا وفاصلة قبل الركوع لا بعد **الفصل الثامن**

اول

وروي الخبر وهو ان دوا جبريل عليه السلام في قوله تعالى
والصلاة المكتوبة لا تنسى كما ذكر في الحديث والصلوة في قوله تعالى
لا تجلسوا في الصلاة الا بغير من رزقها وقبض في الصلاة المكتوبة
قبل الركوع في الصلاة بعد **الفصل التاسع** في بيان ما ينبغي في الصلاة
اللامعة في الاخرة في الذكر لم يرفع اليدين لما روي في الحديث
الاصابع من الايمان بطونها الى السماء ويحفظ الرقعة للصدقة في ركن
الرقعة للركوع واضل كل من الفرج واذا استلمت حتى لو
او البسمل لما وتابع الماس من يد وانما ما ولا يرفع الشاك
وهو الى الركوع ما لم يمتد في نفسه بعد ثم بعد الصلوة جازي الحفظ
ولم يكره بعد الاضراق فضا ولو في الطريق ويجوز الدعاء فيه
احوال الصلوة للدين في الدنيا اذا كان يطلب عياله ويغير غيره
خلفه الشيخ محمد بن ابي الاذكار والوجه فيه ان الجمع بين الدعاء
ويجوز الدعاء في الصلاة عموما وخصوصا ويجوز الدعاء في وقتها
لا يبعين باسمهم ويجوز الدعاء في وقتها عموما وخصوصا **الفصل العاشر**
مع سعة الوقت والتعريف في الصلاة **الفصل الحادي عشر** ما ينبغي بعد
وهو التعقيب كما حصل في قوله تعالى ومن لم يذكر الله فليكن
يرفع يديه كما سلف في جميع الركعات ما يذكر دعاءا ولا يرفع يديه
لما وثق من ثم يصح كذلك وقد روي في الحديث على النبي
تحدثوا الشكر والتعظيم بينهما والمبالغة في الدعاء لهما وانصروا

ما صدر عن قصد قائلته وحسنه والصلوة الاصل في الصلاة **الفصل**
تسايفات الصلوة وتبجئات **الوقت** في صلاة تهاويها بطلان الصلوة
عند انقضاء الوقت او قبله اختيارا او غيره كالحيف بسوء الحش وقول
المريض يا شيخ يا شيخ بالابتداء بعد الطهارة ليس هو الحش ضعيف
معاذ الله بغيرها والحش من التكليف الجسدي ولا غاؤه في الزمان
وتعيينه انفاذا لغير من اهلكه على المصلي او قبلها قبل الوقت
الفعل الكتاب وعادة والسكون الطويل عادة ونحوه كنف العورة
ونحو ذلك كبر وهو وضع احد اليدين على الفخذ والقرآن فيها
بحال او غير حال الا ان يقسم على اعتدالها او ارفع الشئ او لا
وضع الا على ظهر الكفا وعلى الزنك وكبره هو الصلوة وتبجئة
المعبر والاهل هو الذي يصيبه في غير وقتها من القبلة ولو يبرأوا
كان في بعض الجاهليين او متبرأين بطلت ولو كان هو الا ان
المرحوم يخرج الوقت فلا قضاء فيه على الاقرب وقول الكلام في
قضاء ما لم يكن قرا انا او ذكر الله او لم يرد او في بابها
والحر في القسم وجهان او في المدين كلام والمكة عليه السلام في قول
ولا يظلم الامان وان اذاع معنى الكلام وقبها الاخرين يصحها لا
لان كلامه مثله وكذا حركته فانه بما فهم او بما جرى مجرى التكليم
الكلام ناسيا الا ان يخرج من مقام المصلي والحصل من المصلي
او الشح او الشح فانه غير ان يكون له ولا فله والصلوة المخرج

قبيل نطقه انما انه ولو لم يكن بطلان الصلوة او لم يكن فانه لا يفسد
ولو قال بخلاف ذلك يفتون وقصد القراء مع افعالهم جازوا ان قصد
مخاض افعالهم مع مقلدة عن القراءة فانه من باب البطلان وكذا لو انضم به
والتبجئة في قولنا بطلان القراء فاصد الله بحرمه او بطلان الحش بطل
وفي المحللة نظر فالاكل والرئيس من اجل الفعل الخارج عن الصلوة غير
فيها اكثر من وقيل يكون سماعا وهو بعيد في شئ في الزمان او قبله
الصيام اذا لم يجد القبلة او كان على الرحلة او صافيا ان
استدبر رجلا في الشئ في الزمان فله وقول المصنف في التبعيد
التي كان هو بالذي ولو على ميت اما الاخره فله ويجوز للباكي في الصلاة
بل يجزى وقول الصلوة في المصوب ثوبا او مكانا او الخش ثوبا او
بدنا او موضع الجبهة وقد مر حكم الناسي والظاهر وقول
او زيادة في الزمان بطلان هو الا الركوع والقيام على ما ياتي
انما الله تعالى وبطلان بعد تحصيل العدد وعدم حفظ الاول وقول
ركعة فانه لم يكن حوتا في البناء وهذا هو زيادة الركعة
ولم يحل من امر الصلوة بعد التمسك من ان كانت بجاهته وهو قول
المصنف في انما الله تعالى وبطلان مطلقا او ناسيا وقد خرج الوقت
فانه لا يبطله ولو حل بحال انما الله تعالى وبطلان مطلقا
مكان في اخر احضار الشئ الصحة وقد يوجب قطع الشاغل في الشاغل
الذي انما الله تعالى وبطلان مطلقا او ناسيا وقد خرج الوقت

كان كلامه

ولا كثرة ولا قلة ولا حاله غير انما يقتضيه بافعال الصلوة
 بصلتها او بغيرها ويرد التمس بقوله سلم عليكم ان سلم عليكم
 عليك التمس فالوجه الاطلاق والاشد وجوبه والتجدي بالصلاة
 وشهرها بلغة التمس او الدعاء ولو ورد مثله قصد الدعاء جاز
 قصد تحريم الزمان على الجواز قبل البكره التمس على الصلوة ولو لم
 رد التمس او دونه المطالب بجاء الصلوة وهو قادر على الدعاء
 من غير اطلاق وايضا ان لا يجزى له ان لا يرد من الاطلاق
 سألني بعمل من فعل الصلوة تلك الحالة او لا لما المطالب
 او الذي يقتضيه بعد الوقت بعد المطالبة والمثبور بطلان
 وكذا باقية العبادات الموصلة كل ذلك مع الشافعية لا ادعي
 ولا امتن المحققين ما قلنا اطلاق وحكم الزكوة والخمس كالمزني
 لم يطالب ولا يفتقر الى الاماكن او بعدة عدد العذر عنه المعتبر
 الاطلاق ونظروا ان شرط تعقيب العذر يمكن الاطلاق ان
 الى النقص لا التزايد كما لو تكرر المسافر الاوانته فانه يتم
 ولو تفرج السفر في انما الصلوة في القصر او القفا على القيام فان
 ولو تفرج الصلوة جورة معينة فله العذر ولا يفتقر الى الصلوة
 غير فعل منه فله فعل التمس ولو تفرجها جورة وكذا لو تفرج
 المظونة ثم حققها جازا فاعدا او غير ويجوز تيات العبادات
 انشاء الصلوة حوتها الامام بحيث يفادها التمس على السلام

نعم

وفي ان التمس في انما الصلوة نظير انما ذكرنا ويجوز ان
 وصفي الحائط والصفحة للحاجة ما لو لم يكن تركه اول الصلوة
 ويجوز قطع الصلوة اختيارا ويجوز خوف عواقب حرمان او حرج
 محرم او تلف مال وكل ما كان من هذه المناقب فله المكلف
 حرام ويجوز ان يختلف في قطع السفر في التمس او بطلان
 مضاد عن قوله ولا يفتقر الى الكراهة للرجل **الغسل** وسأله
 الفضيلة اعني التمس التي بركه فعلها وهي مائة طهر او مائة
 ولو غرض في الصلوة فله ان يركب بين يديه او يركب
 واليوم والليل فله ان يركب فيهما بقدره في كل ركعة
 باختياره في التمس نظير الصلوة في الصلوة مكسورة او
 الطيب بغيرها بل ينبغي ان لا يركب في كل ركعة في كل ركعة
 الصلوة والثاني والقطر والغسل وفوقه المصباح
 والصلوة والتمسح والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
 الركوع والامان بحرف والناو به ولا التمس في انما
 واكثر ان يوجه ما لم يركب ما رواه في جبر زكاة عن الباقر عليه
 بطلها اذا كان بكرا ولا يفتقر الى ما رواه في حال كونه ربيعا
 التمس والبر الحنف الضيق والجمع بين العاديين والركوع
 التمس وهو الاعتماد على الحصر وهو الاعتماد على التمس
 فله ان يركب الصلوة ويقيم العذر ان لا وهو وضع التمس على

لو حضرت في مجلس العلم فاجب من العذر ومنع ذلك العلم ولا
 من المسافر والعبد ومنع **الثالث** الاسلام فلا يخرج من
 وان وجبت عليه **الرابع** الاتحاد فلا يخرج جفان بينهما
 اقل من فرسخ فيطارد لو اتفقتا في الهمة ويصح السابغ وان
 كانتا لا وقع جهة السلطان فلا يخرج يتقدم الخطبة او السلام
 استهتت السابغ او غيب على المرقبان الظهر **قال** **صلى الله عليه وسلم**
 المحدث ولو شئت في السنو والمخاضة في الاخرى لا عاوه المحدثات
 ولا فرق في اعتبار الفرج بين حصر او صريح في غير اول
 الخطبان المشملتان على اخذته بمن العقيقة والنشأة على
 بيع والصلوة على النبي وآله بلفظ الصلوة والوعظ وقراءة
 سورة خفيفة او آية بآية الفابدين **7** وروي جماعة عن
 في الاول الحرف والنشأة والوجه بقوى الله وقراءة سورة
 ثم يجلس ثم يقوم ويحمد الله ويؤمن عليه ويصلي على النبي وآله
 وآله المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويخص بها
 على الصلوة والقيام فيهما في العزرة والجلوس فيهما واللفظ
 العز في ايصاها بعد الزوال على المسير والطهارة من الحدث
 والخشوع على الاوتى واجتماع العدة واسماهم والرتبة بين
 احواضا كما سبق والاشياء وجوب الامتثال في غير الكلاية
 عن الخطبة ذكر اهتله الامم الحاجة وحرر المرتضى بالحكمة الصلي

من الاموال والتعجب ان يكون الخطيب يفتا على اوليها في
 موصوفها بما هو عليه ويصعد على من يمشيه وكذا في الخطبة
 واعتماد على سبها وقوس او غير او حشد التعجب ان يفتا
 والاولاد او غيره او غيره والاشياء على الناس هذا انه في
 الصلوة مستقبله بوجه ثم يجلس للوسنة حتى يخرج
 ولم يفتح الشيخ الشافعي وان لا يفتي عينا او ثوبا فخطبة على
 الناس ولو استبركوا وان يكون في مكان وان لا يفتي الا في
 الغربة والوجه انما يكره فقول الحاضرين ويكره الصلوة في
 اشياء والوجه بعد الخراج او لغير احد ما عدا الصلي
 ما دام على المنبر **الثاني** جفت خذته لم يكره ان يخطب في
 في الوجوب وخشوع الامير او غيره في مجلسه اليافق عليه السلام
 والاول **الثاني** ثم يقرأ الفاتحة قبل التمسك بالصلوة سئل
 مع العود وان كان في الخطبة اعاد ما لم يجمع ويعد
 الا انما ولو كان واحدا **الثاني** فخطبا جماعة فلا يقع في
 ولو كثر ولو عرق للقيام ما يخرج من الصلوة في موافق
 لهم فان لم يكن فيهم صالح للضامة فلا قرب السقوط في
 الحوادث وقضية المذهب الامام اما الوقوع الملم وتبين
 لم يجرى الجماعة ان مكنته في غير الامام الكا ولا يمان في
 والكلوة والسقيفة في المولدان يكون من تعجب

ليجوز على المصور والمساوق والحد ان قلنا بالانقضاء بجملة
اسماهما وجوز الشيخ والمناخرون اسماهما ولو قلنا بالانقضاء
بهما اذا تم العدم بغيرهما ويكره ان يكونا في مواضع المنع
ضعيفة في الحد استلزاما لحد الخطيب والمقتل احتمل ان
قطب القبة الراوندية وضع الضرر في كثر الخطيب ^{بشيء} وبشيء
في الجواز في لا يشترط ان يكون الثاني من غير الخطبة وان كان
افضل نعم يشترط ان يكون محررا بالصلوة فلو استلزم الجرح
لم يجز اذا كانت الاستبانة في الاسرار لو كان مصليا في ذلك
فروا هم شرع قبل اجتماع الشرايط فالأقرب جواز الاستبانة
عند تعدد من يعقد بها قلنا لا يشترط كونه من المأثوقين
ظاهر قول الشيخ في الحروف ولو كان قد صلى ظهر جاز الاستبانة
القطر ابتداء اذا كانت الاستبانة قبل الجهر واستبانة اذا
من تمام الجمعة او كان ينتمى الى الاحمال فرج هل يجوز ذلك
في هذه الجمعة ابتداء الا في رد الزان قلنا بانقضاء حال الجمعة ^{فصل}
ولو مضى استمع ويمكن للرجل ان يسمع انقضاء داعي العلم لا
وجع الاول وجوب الجهر عينا ولا يصح الامة في التفتيد
الا في الامة فالأقرب محرمة فلا من والاصح وكذا لو كان
المصور يجمع على التفتيد الجهر بانه ولو حضر المسلم الأعظم
تقدم على العذر ولا اقرب ويجوز بقاء **الشيخ الساب**

في الاحكام جرح المصور وبشيء بعد التمام وهو الا اذا انزل
حاجب الخطيب وقيل ويكره بعد التمام الا اذا انزل
الحروف وقيل جرح المصور جرحا تاما على المصور الا اذا
ولا يجز بغير الخطيب في التفتيد ولو جرح احد صاحبين
لا يترفع عنه فليس الشيخ والا فربما عتده من منع شيخ والا فان
بدعت عتامة وقيل استبانة معوية وقيل لا وقيل بغير كراهة
وقيل في المشور انه حال جرح المصور على المصور فليس المصلي
المتقون وكذا علمه ببيان ولو جمع بينهما امكن في التفتيد في التفتيد
وما يشاء غير ذلك في غير الخطيب وقيل بغير ادريس او التفتيد
هو الا اذا انزل بعد التمام الخطيب مضافا الى الامة وهو في ذلك
ولم يسمع التفتيد في ذلك في غير المصلي وما في المودعين ينادون بالصوت
الصلوة اقرب وهو اقرب غير الباقية الا اذا انزل المصلي في الجمعة
ويمكن جرح على هذا بالنظر الى الامة وعلى اذن المصلي في
سواء على جمعة او غيرها في ذلك في البراج حزين ادريس في
للصومان صلاها ظاهرا والا فربما كراهته اذا انزل المصلي في الجمعة
ومحبة الجمعة على بادية اذا قيلت الرواية الا فضل غير علم
وتروى في الشيخ ونظير من ابن ابي عمير ان المصلي في التفتيد شرط
وقيل على جملة جرح على اهل القرى والبطون على غير ذلك في
وخصص في غياث الهادي وكثر قطب الدين الراوندية في التفتيد

ولا يجب على البعض ولو جازاه المولى فطنا في يومها فونتها
 لا يخرج الحق ولا على المولى المكتوبة وكل ما في حيزه على ما
 مخاطب بها وان كان في مبدئ الخوف من على ما عند القضاء
 وفرو من طلب علم او حارة اخرى المقام مقرر او مقرر عليه فلو لم يكن
 وفرو من الجبديتها فانه حجة ولو لم يكن الماسو بها فخرية
 وكوعا الامام وقوله عاد ولا يخرج المولى المولى والحق المجمع
 او حصة المولى على علمها وحيزه المولى ان لا يقل فعلها
 قطا في وقتها وقوله ان يكون يكون في وقتها لا يخرج المولى
 من حصر العدة وجعلها الخلفاء اقباطا ومن سفلتة
 الظاهر اول وقتها ولا يخرجها من المدة المحاذية لها ولو لم يكن
 ثم حصر المدة لم يجب سواها ان يكون في وقتها فخرية المولى
 ثم يخرج فانه لم يقط اما الصبي الخلفاء في المسكن في وقتها
 الظاهر السابق ولا يصلح المكلف بها الظاهر في وقتها فخرية
 او قبلها لم يخرج ولو لم يكن في وقتها فخرية المولى في وقتها
 الظاهر بان يصير حتى يمتنع ويحتمل الجواز كما في المدة في الخطا
 وجب المولى على المولى ان يكون وان لم يكن المجمعون ولو
 كانا احدي الجبديتها المتدوية اسبغ في حيزه المولى على
 من بعد ان يلبس في حيزه ولو كان عند حيزه فخرية منها
 غيرهما انما من يولد في حيزه لا يخرجها من وقتها فخرية

مع عدم حجة عند من يفتقر من فخرية في وقتها فخرية
 انما حجة عند المولى في وقتها فخرية المولى في وقتها
 الجبديتها في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 بطل حجة عند من يفتقر من فخرية المولى في وقتها فخرية
 شك في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 وفيها بعد في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 لا يرفع بانها اذا جعل الامام يجوز في وقتها فخرية
 صفة في الاول كما في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 اعادتها الجبديتها في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 وتبينها الثانية في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 لكن الظاهر حصر المولى في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 ولو لم يكن في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 اخر الذي في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 والحري المولى في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 بالثمة وتمسك بها في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 روي في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 على ما هو في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 في الخطية الثانية في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية
 بغيرها في وقتها فخرية المولى في وقتها فخرية

من ثم نفخ واستغفر لك من اذاه وهذا هو البيت الثاني في العلم
 اذ هي على الشجر بطريق مبدى ثم يضع الماء على راسه
 رجله ويحس ابتاعه ثم يمسح بها داخل البيت لما قال تعالى
 من الشاة فشا له الحشر ودها الى خربيه ويجوز الماء المارة
 نصف البدر لا على الارض فاذا البس ثيابه قال الله البس
 الثوبين وجبتوا الرمي ثم فعل ذلك من ثوب واحد وهو
 فيه وصل الركن الاطراف والركن بالخرق وضربهم طين
 وخرقنا السلم والدرج على الربوق وضع الصبر بالاناء وخرقنا
 القرآن هاربا ولا يكون لغير العاري كلابا من الجمل فيه وبعار
 من الحمام طاب طهر منك وطهر ما طاب منك ويحس النور
 كل شخص غير نوحا ويحس فوقه ويكون من جلود بني النوح
 من ترك العانة ابيض بها وعلق الايطاف من فضة طيبه
 افضل من حلقه وقد دوى الحضاير انه يطرد الريح من الاربعين
 ويحلل البصر ويلين الحليم ثم يطيب النكهة ويند المند
 بالهتاف وقلبه وسوسه الشيطان ويغويه الملك في شجر
 المومنين فينطق الكافر وهو في شجرة طيبه حتى يشكرك ويكفر
 براهة في قبره ويروي في الحضاير افضل من الف درهم في
 غيره وسيل الله ويحس الكحال بالامه عند الزهر وراو
 وقام الاراضين فورة في الذكر في غيره هذا **الفصل الثاني**

من ثم نفخ واستغفر لك من اذاه وهذا هو البيت الثاني في العلم
 اذ هي على الشجر بطريق مبدى ثم يضع الماء على راسه
 رجله ويحس ابتاعه ثم يمسح بها داخل البيت لما قال تعالى
 من الشاة فشا له الحشر ودها الى خربيه ويجوز الماء المارة
 نصف البدر لا على الارض فاذا البس ثيابه قال الله البس
 الثوبين وجبتوا الرمي ثم فعل ذلك من ثوب واحد وهو
 فيه وصل الركن الاطراف والركن بالخرق وضربهم طين
 وخرقنا السلم والدرج على الربوق وضع الصبر بالاناء وخرقنا
 القرآن هاربا ولا يكون لغير العاري كلابا من الجمل فيه وبعار
 من الحمام طاب طهر منك وطهر ما طاب منك ويحس النور
 كل شخص غير نوحا ويحس فوقه ويكون من جلود بني النوح
 من ترك العانة ابيض بها وعلق الايطاف من فضة طيبه
 افضل من حلقه وقد دوى الحضاير انه يطرد الريح من الاربعين
 ويحلل البصر ويلين الحليم ثم يطيب النكهة ويند المند
 بالهتاف وقلبه وسوسه الشيطان ويغويه الملك في شجر
 المومنين فينطق الكافر وهو في شجرة طيبه حتى يشكرك ويكفر
 براهة في قبره ويروي في الحضاير افضل من الف درهم في
 غيره وسيل الله ويحس الكحال بالامه عند الزهر وراو
 وقام الاراضين فورة في الذكر في غيره هذا **الفصل الثاني**

من ثم

فصل العبدان وهو الجنة فربط الجنة ويقتطع من فسطح
ومن فسطح ومن فسطح وفردى فطاهر الشجرين فطاهر
فردى فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
وابن الصلح وابن ادریس قال ان ادریس علی علیه السلام قال
ابن ادریس فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
علي بن ابي بصير وابن الجنيدي علي بن ابي بصير وابن الجنيدي
وابن الجنيدي علي بن ابي بصير وابن الجنيدي علي بن ابي بصير
وهم جميع وان فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
من فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
كالجنة لا ينزل من الجنة فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
يقصد القضاة ان ادریس فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
استخاره وقد قدم من طاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
الامان فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
واحد منها او فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
والخبر بعد فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
من الامور فانهم كانوا انما على فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
بخطبة وقد ادریس فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
من فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
الاهواء على فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين

عبد وجوب اسما عما وليك فيها ان ايداعا على المعاد حسا في الامور
واربعا في الثانية بعد القراءة فيها ويقتب وجوبها على الاقرب
يستحب ان يكون بالمسوية وجوبا بصلح وابن الجنيدي التكميل
الاول قبل القراءة وفي الثانية بعد وجوبها بصلح وابن الجنيدي التكميل
والثاني بصلح وابن الجنيدي التكميل وفي الثانية بصلح وابن الجنيدي التكميل
تكميل القيام الى الثانية ولا واسر وقد تاملنا بصلح وابن الجنيدي التكميل
الزاد في السفر فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
بعد في علي البعدين ولو ادرك بعض مع الامام اتمته فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
فوت الروكوع والي فان فقد فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
في الخطبتين مطلقا بصلح وابن الجنيدي التكميل فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
استحق بصلح وابن الجنيدي التكميل فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
جباها مطلقا ولا خلاف في الوجوب على السلام الامام فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
التي في الحاد من سقوط طائفة ولو ثبتت رتبة الحاد فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
وساوا ان في الوقت والافلا وابن الجنيدي التكميل فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
الثاني سننها وهي الاحاديث الا بمكة فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
منع من الصحاح سلبت في المساجد وخرجت الامام ما شاعا فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
وليس الفاضل في الثياب والسواك في النجوم فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين
ويحتمل الامام بصلح وابن الجنيدي التكميل فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين فطاهر الشجرين

ويأخذ بطنه من كذا والخروج بعد طلوع الشمس والمقد قبله وان ^{يطعم}
قبل من وجبة العطر فيسحق الحلو وانكر ابن اديس المزية استغفاراً
للرواية قال والاصل السكر بعد عود في الاصحى فحجة واخراج ^{ما}
المحسنة من اوجة المودة ثم دهم وفيام الحبيب والحكم العطر
نقد بها وصفها ووقفها وصحفتها وكيفية الاجزاء في عود العطر
وذكرها في حجة وما يعبر فيها في عهد الاسمي والتاسك اذ كان من
وقول المؤيد الصلوة ثلثا والكر التبرار والثناء العطر عقيب
ادبع اهل المعرف بالبلدية في الاصحى عقيب خمر في التاسك في
اولها طهر عود الخمر في فترة لفترة واجعل في رقبته ابن المجد وقال
بابويه بكثرة العطر ايضا عقيب غري العبد ^{الاول} في استحقاق عقيب
ولا في غير احقاد الغرابين في الرواية في حجة فصفها في كبرها في
جذب وقتها واستحب ابن الجيند عقيب التوافل وقال في كبرها في
ادبع تكبيراً ثم يقول **الحم لله والحمد لله والله اكبر الله**
اكبر الله اكبر على ما هدانا الله الحمد لله اكبر على ما هدانا الله
الله اكبر على ما هدانا الله الحمد لله اكبر على ما هدانا الله
وكلمة اخرى في عود العطر في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
ينزل قال في حجة في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
تكبير مع اساس قال في رقبته في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
يقولون الله اكبر ثلثا والله الحمد لله اكبر كبراً والحمد لله كبراً

الله اكبر على ما هدانا الله الحمد لله اكبر على ما هدانا الله الحمد لله
اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
ما اولا في الاصحى اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
ما اولا في الاصحى اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
وقال المؤيد انما في الامام بن عيسى في التماسه وكبره في خطوته في
تكبيرات والصلوة على الارض في التماسه وكبره في خطوته في
والشمس في الثانية والشمس في الاولى الشمس في الثانية الثانية وهو
استاد وابن ابويه في الثانية الثانية في الثانية الثانية في الثانية الثانية
وقوله في التماسه في الامام بن عيسى في التماسه وكبره في خطوته في
عبد الحسين في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
وقوله في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
ادبع الصلوة في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
سريع كالمحسنة في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
ان التماسه في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
وليس في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
المواضع في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
في العبد في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى
في كبره في رقبته في يد ان شاء الله تعالى

وغيره ويحتاج ان يقع به مع تكبير صلوة العيد كتكبير الموقية
 ولوقد صلي القرأة ناسيا اعادة صلاه ركع ويجوز للمتكبر بالخروج
 بطريق والعود بغير ناسيا باليقين وانه لا يحلف اهما بالحق ^{صلى}
 بضعه الناس ويتجمل للناس والعبد والمساكين من قطعته
 فعلها وكذا من فاته الصلوة مع الامام جماعة فترادى **الفصل**
الثالث في صلوة العياد والنظر في سبب ما وكيفيتها الاولى
 السبب الموجب وهو الكوفان اجماعا على الضمان والقرينة له
 والرجوع والرجوع المحقرة والظلمة الشديدة وكل اية مما يفتقره العبد
 يذكر ابو الصالح سوء الكوفين وابن حجر اصاب في قوله والرجوع
 السوء المظلمة الاقرب من صبحي ما تكف كوكبا لحد التبرين
 او كس كوكبا في وقتها في الكوفين من بين الاحترق الى الشروع
 الانحلال وظاهر المرفعي والعبر الى تمام الانحلال وكلوهام بيان
 وتزمت اعادة وجوب القول المرفعي والمفبر لم تعلم الى الصلوة
 استجابا بالقول الا كثرهوى الشك ومنع ابن ادريس اعادة الصلوة
 وقتها في النبوة من السبب فان قصر فاه وجوبه الى الزيادة
 ويحصل الوجوب بمجرد السبب فان لم يسع الزمان في الكوفين وعين
 لم يحس فقد انتهى اليه المعبر يحصل الشك لا كثر من الظهارة
 قال كثير فيكون في قوله الزيادة اداء دائما وصار بعضهم الى
 قصا وقا الحق الوقت وامر بعضهم اداء فيما عدا الكوفين ولا

الزيادة سقا او طلع الفجر سقا ثم سببه الشمس والقمر على اداء الوصل ويجعل
 الرجوع الى اصل الوصل في وقتها فانت قصا العام مطلقا والافراد
 الناسي كوكبا ويضرب فان بالام في العام وفيه ولا تقضي انما كوكبا
 الا حذر ان ظاهر المرفعي عن وجوبه بغيره انما هو سبب وان فقد الزيادة
 واما الجاهل بالوقت فواجب عليه وجوبه بغيره انما هو سبب في وقتها
 يتحقق ما يمنع الاستيعاب في اداءه ذكره وحسنه في المرفعي بالافراد
 اوجبا الفضا مطلقا وظاهر الشيخ تخصيصه بغيره انما هو سبب في وقتها
 وهو قس يردوا بتجديد سبب غرضه **فروع** ولو كان يصدرها
 اوجبه عن الزيادة وجماعة في اوجبه في الاقرب انما كوكبا
 لبعض الوقت ولم يرد ما منع فاه على ما عثر الكوفين في وقتها
 الجمل قطع فاه اعتبارا من اجل المجمع نعم يحج على العالم بها ان
 ولو جامع الحاضرة وقفت على الساقلة وان اشع وقتها وهي في
 في السليبية وحيث ان الوقت طاهر المعبر في آخر اوقات الحاضرة فتر
 واسع الوقتان في النهاية سبب الحاضرة ولو تيسر في وقتها
 فاه ما مضت وان قضيت فاه الحاضرة فان كان الكوفين في وقتها
 فاه انما في الحاضرة فاه قصا والافراد في وقتها والافراد
 وجوبه اذا كان قد فطر في الحاضرة ولو جامع الحاضرة والافراد
 او العيد الواجب نظر الزيادة في وقتها والمندرة في وقتها
 ولو دخل وقت الفريضة من قبل انما كوكبا في وقتها فاه

الحاضرة ثم الباء والكوف على العظم وفي قطعها وفي الكوف
وبيل والرقابة معضيق الوقت للحاضرة والباء الكوف وهو قريب من
الفعل الكثير هذا لا سكاظا فقال الضميمة الواحدة ولا يصح على الواحدة
احياءا ونسك ابن الجنيدي على جازم بكاتبه التوقيع ويجعل على الضميمة
وكذا الماشي ويجوز صلواتها في الافات الحسة كما يسمي الخطوط والوزن
والماضي يصلح مع التلاوة ويكره لثبات الحسية من الجليل في احدى اقسام
جماعة النساء والاصحطوس المايق والنساء اضعف لهما كما في كونه
لا قضا عليهما كما في شرط وسرهما المدام وفرا التوربي والشيخ مرشدا
يخرج من هذا في كونه في **قوله** لو ادرك السلام في انما الركعة
مخرجي يدخل الركعة الثانية مع صد الوقت والاصل ضمير وان لم يدخل
بشيء الترتيب ثم انما التثنية انما يتجاوز واحدا للرجل والخطيب
ضعيف لدخول بغير الركعة فبغيره اسم من يلحقه ثم الركعة
واحد من هذا الى ان لم اجد بعد ويجوز اقتداء المفسر بالسلف في
كالبيان **النظر في الكيفية** وفيه طريقتان سائيتان
في البوقية وتعين البيت الشدة وزيادة اربع ركعات في كل ركعة
الركعة فيكون في كل ركعة خمس ركعات ويجوز في التبعيض والتكبير
السورة وتبعي المدة في كل ركعة ويكره جوبا ان اتم السورة والا
بعض السورة واقل ما يجزى في كل ركعة سورة كاملة والكثير خمس سور
وتكره سورة او اكثر حسا والظاهر ان القرآن هناك لثباته في المكتوبة

وقال ابن اديس اذا كل السورة استحب له قراءة الحمد مجتبا ان لا يقرأ
ركعة واحدة والاضحا طاهرة في الوجوب **قوله** الا في انه اذا قرأ
بعض سورة تجزى بها بعد ما بين اركانها وبين قراءة سورة اخرى كما علمنا
فيقول الحمد انما الكامل وكذا ان قرأ بعض سورة اخرى على الحمد ولو
قرا في الركعة الضامة بعض تلك السورة التي قرأها في الركعة الاولى لا يحل
اخذ المصحف لقوله تعالى فاقرأ من حيث شئت وهذا مسمى بعد جواز
السورة اخرى سواء كانت كاملة او بعضه ولو بعضه في تمام ثم اذ
الصلوات الثاني استيفاء ذلك البعض او قراءة السورة بكاملها احصل
الظاهر الخبر في كل ركعة قراءة الحمد بالمسحوب اختيارا ولو لم يقرأ
مع العلم بعد الوقت ان النظر المنقذ من الزيادة وفيه ان
بالركعة في الانشاء والكيفية كما في خمس ركعات مساوات
لثباته في السطوح وكذا يجوز والتكبير لما قام من الركعة الاولى
والعاشرة فان تقول في كل ركعة خمس ركعات والصورة على كل ركعة ويجزى في
الخامس والعاشرة في كل ركعة على العاشرة والظاهر في القراءة والبقاء
النماذج والحمد في القراءة مطلقا والجماعة سواء اختلفت في كل ركعة او بعضها
في الاعراب وانما لا يوجه بصل مع احراز البعض في احدى الامام
لورفع ولما تجزى على الامم ويجزى بالتبع والحمد بل لا إعادة ويجزى
مسورة الزائدة الجوز بعد ما قرأ انما يمسك التعليل في ابيهم
يا من شك التماسا ان يقع على الامم لا يبادر ما سلك هذا في

نہام

النظر الرابع في خلق أولاده بالبر بغيره من العبد المؤمن
 وشروط شرط الواجب بالأصل والتمام وأفعاله أفعاله حسن الطلاق
 قبل دخول وقت نكاحه بما لا ينافي المعنى الواجب على من أصله وإن زاد
 في ما ساء في الصورة على ما لم يركب من وجوب إذا بدا وإن لم يناد
 سواء كان في الشريعة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال
 أو الفاعل بغيره بغيره أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال
 ما لم يركب من وجوب إذا كان في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال
 فربما كان في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 الزمان ثم المثل له أن كان في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال
 ذلك وجب وإن ألقوا بغيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 عرفه من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 شأن بغيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 وجوب سواء مع المخلص من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 أقله شهر رمضان ولو في صلاة مطلقة فلا ترتيب وجوب ركعتين بعد
 إذا لم يكن في الشروع وأنه من البر ولو بعد يوم من صلاة ركعتين
 ولو لم يركب من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 نسق به من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة
 الكون والعبادة وقتها من غير وجهان ولو في صلاة ركعتين
 نازة ويحكيه عن أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة أو في غيره من أفعال الكرامة

وان الطوبى من حلوه الجنادة لم يقطعها واسما الصلوة من غير وقت ولا في
اليومين على من كان له تقدير اول الوقت واول فعلها المجدد او غير مقرر
في فضلها انقضت ولو فعلها على غير ذلك الا في الايام التي فيها الصلوة والكفا
انما هي بذكر الوقت ولو لم يجر فعلها في اول وقتها لانه لفقده لانه لفقده
من الاول وبغير اعتبار في الكفاية ولا اصل ولو لم يزل الصلوة في
على وجه يرجع انما باعتبار المكان كما الصلوة في الأماكن المذكورة باعتبار
الوقت كما الصلوة في اخره وانما باعتبار الاداء كما انما الصلوة في اولها
لحق المدة وان كانت غير واجبة بالاصل في اشد من العبد والصلوة
منه ما لو لم يزلها في اول الرحلة اما لو لم يزلها في المجرى كما الصلوة في
المقصود او سجد القبلة فانه يفي في اصله ولا يدخل في الجنادة
الاطلاق من الصلوة ولا يخرج من الامالة ولو لم يزل ابتدأ في المجرى
والواجب الامالة ولو لم يزل في ركعة فالتأخير انما هو في
انقضاء ذلك الوقت والوقت ولو لم يزل وكذا في الحج والاعمال
الا في انقضاء الحج فانه واجب كغيره من الفرائض
في التوافل وهو ما يخص بوقت او لا وهو ما يخص بوقت او لا
فالقول اقام احدها لانه شهر رمضان وهو شهر الله
الاسم وقل الشيخ لا ريب في اجتماعهما في اليوم وقال ابن
يونس لا بد ان يركعتان على صلوة الليل ولم يذكرهما في غير وقت
غيره فلهما ولكنه معارض لم يأت بكذا في وقت او لا في كل حال

الواحدة

- 23

احدا والتمنى على المجاهدة ما هو في العفة زيادة على المعتاد في العشر
خمسائة وكذا كل ليلة عشر مرة غفران بعد المغرب واشاء بعد العشاء على
وجوب الشجر بين ذلك وبين ركعتي ليلة سبع عشرة مرة زائدة وفي العشر
خمسائة كل ليلة ثلاثين مرة بعد المغرب وثلاثين وعشرين بعد
وقال القاضي بانوا الصالح اشاء بعد المغرب وما مر به ان
الطهرو في ليلة اخرى عشرين وثلاث وعشرين ما شان في اي
صعود وغيره موقوف ودوي الفضل بن عمر عنة الا فتقار في
الافراد على ما ذكره في كل جمعة عشر ركعات يصلو على اربع
ثم فاطمة كما ان ثم جعفر وفي اوجه عشرين يصلو على في
ليلة السبت عشرين يصلو فاطمة والاولا شهر بداية والفي اظهر
والاشهر ان الوترين بعد الفاضل ودوي تحبس من الزواجر
تقرينا وانما وسار وفيما هو قول في الصالح اختصاص النافذ
بالضام ولم يذكر الباقون ودوي طمان عمره الفاضل عليه
من امير المؤمنين زيادة مائة وكذا ليلة السبت ودوي على
عند ان علة كما في ليلة اليوم والليله من العدة كذا في
الذمور المأثورة اليها فلا يصلي ليلة التات ولو ثبت الزوية
ففي القضا نظر وكذا في وقت النافذ اجمع لغيره في صفة الجا
في نافذة شهر رمضان وغيره من المواظبة الا الاستسقاء
اصل فخر **وقاينا صلوة ليلة القدر** فكانت قراءة الاولى الحمد

والاخلاص الحمد مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة في كل مائة
وقاينا صلوة يوم الغدير فكان قبل الزوال نصف ساعة في كل
الحمد مرة وكلمة التوحيد مائة الكرسي والقرعة في اولها الحمد
دعرة ويعطى مائتا **وقاينا صلوة يوم البعثة** سبع مائة
ساعة حنا اشترى مرة وكذا وقرا بعد العشاء الحمد مائة **وقاينا**
الا الله والكرسي سبع مائة الحمد مائة والقرعة الا انما دعا الله
دعرة اشترى مائة او بعد في قراءته **وقاينا صلوة ليلة**
سبع مائة اربع وكذا في كل ليلة الحمد والتوحيد مائة **وقاينا**
صلوة اول يوم من ذي الحجة وهي نصف صلوة الغدير **وقاينا صلوة**
اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة وفيه يصعد على منبره صلى فيه
قبل الزوال نصف ساعة نصف صلوة الغدير **وقاينا صلوة ليلة**
وهو الرابع والخامس والعشرين من ذي الحجة مائة ويكفر عيسى عليه
سبع مائة **وقاينا صلوة نصف من رجب** اشترى مرة وكذا
ليلة البعثة **وقاينا صلوة فاطمة عليها السلام** في كل ليلة في الحجة
عزها صلوة ساعة الفضل وهي بين المغرب والعشاء ويصليها
فكانت قراءة الاولى بعد الفاتحة وفي الثانية اربعين وفي الثالثة
بعد الفاتحة وقد صليها النبي صلى الله عليه وسلم في يومه **وقاينا**
اي مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف
وان تقول في كل ليلة اللهم انت ولي الحق والقادر على كل شيء

يعلم صليحي فاما الذي يحق في هذا الموضع ان يخصصه ويذكر طهره وكذا
 آخر ثان يقرأ الا بعد الحمد الزلزلة ثم يقرأ في الثانية الحمد
 المخلص في شرفه **ثاني عشر** صلوة الاسبوع وهي اربع ركعات
 ليلا واربعة نهارا في البيت الواحد وليلا اثنتي عشرة ركعة ويوم
 وليلا اثنتي عشرة ركعة ويوم ركعتان وليلا الحمد ثمانية ركعات
صلوة الله والدة وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة الحمد مرة واحدة
 ثم يقرأ ويقرأ في شرفه ثم يفعل ذلك في كل ركعة ويوم ركعتان
 الحمد صلوات في ركعة واحدة وهي اربع قبل الزوال في كل ركعة
 الحمد عشر ركعات في المخلص والمخلصين والحمد والحمد والحمد
 وصلوة الاميراني عند ارتفاع الشمس ثم ركعات يصلي في كل ركعة
 يقرأ الا بعد الحمد المخلص في الثانية بعد الحمد الثاني
 ثم يقرأ الا بعد الحمد المخلص في الثانية بعد الحمد الثاني
 كل ركعة بعد الحمد المخلص في شرفه ثم يقرأ في شرفه ثم يقرأ في شرفه
 الصلوة سبعين مرة **تسعين** صلاة في العرش الكريم في كل ركعة
 ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم ومنها صلوة المخلص في كل ركعة
 ثلثة ارجاء **والثاني** صلوات احد صلوة الاستسقاء وهي
 مؤلفة باجماعها عند قبح الفيتة وبقاها الا باجماعه وفرا في
 فياكر الناس خطيب الحمد بالصوم الايام الثلثة والاربع والمظالم
 واصلاح ذات البين ويجزئ صابرين الاثنين فان لم يكن في الجمعة

الصلوة

واصلاح ذات البين واصلاح الحمد والمعيد ثم يقرأ في شرفه الحمد المخلص في شرفه
 من الاستسقاء ويا ايها الله العزيم المميز في شرفه ويخرج باعل الصلوة
 السبعين من الرجال والنساء على كسوة وقفا وحفا ولا يخرجوا الكفارة
 السوابغ من النساء ويخرج الاطفال عفا فيهم ومن ماتهم ويصلي في
 الامانة في المجلد المرام اذا نفيها باليقول المود (الصلوة ثلث اى
 يصلي جماعة ويحيي فيها بالقرأة ويصلي في كل ركعة الحمد في كل ركعة
 عيسى اربع ركعات في الثانية في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة
 في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد
 وهما يملكوا شرفهما على يد ولد ولد المينة فاذا فرغ من الصلوة وحل
 من البيت الى الباب والعكس في كل ركعة بعد عوده المرفعة جماعة
 ثم يقرأ في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد
 اقرها اليوت ثم يقرأ في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد
 عن شرفه ويخرج ما من مستقبل المباس في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد
 العدة ورفع الصلوة وقال ابن الجني لا يرفعون في الشكر والحمد في رفع
 فيا يرفعون في اجماع ثم يخطب خطبة في المستقبل افضل في التبيين
 طرف من خطبة في خطبة دعا ولم يدر الخطبة طاردا وكان
 يا هو الله والمعيد على في شرفه ويصلي مستقبل الناس في شرفه
 الحمد في شرفه ويا ايها الله العزيم المميز في شرفه ويصلي في شرفه
 ويستحب في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد في كل ركعة الحمد

الاستعداد وقتها وقت العبد ورجاء بعد الزوال وهو
بنو العبد واستجاب الجسد اذا لم يطرأ الاصله الى اخرها
واخلد في استجاب اعاده الخرج حتى يحيا **الربيع** لو سفل
الخرج وقبل الصلوة سقطت وصلواته ولو سفلوا في انما
اعوان في الخطيئة نظر اقره سقوطها **الثاني** لو نذر صلوة لا
في وقتها وجبت اما ما كانا وعينه فلا يرد عنه الخرج معتمدا
لما خرج فيمن طهره لا حلا في الولد فيصليها في الصلوة ولو نذر
المسجد انقضى على الصلوة صلواتها في غيره اعاد وكفران في الزمان
ولا يحسب الخطيئة الا ان نذر بها وكذا اذا كان في الصلاة في
الخطيئة في الصلاة ولو نذر في وقتها سقطت في الصلاة وقبله
فلا يرد سقوط النذر **الثالث** لو كثر الامطار حتى افسدت
الارعا باقلا هذا الصلوة الا ان يكون صلوة الخاصة **الرابع** في
الصلوة الخطيئة اذا اضر الخرج في الصلاة في استجاب صلواته لم ينظم
والشيخ من صلوة الخاصة **الخامس** في الخرج فانه ان يعاظر
بنو كذا كذا في الزمان وهو يخرج من ان اعتقد في استيقاظ
اوان لم يخرج وان اعتقد في المضاجعة كرم والشيخ اطلق الحكم في
صلوة على وهي كتمان في الاولى بعد الحمد القدر مائة وفي
الثانية بعد الحمد الاصل مائة في الثانية صلوة فاطمة عليها السلام
اربع ركعات تسليمة في كل ركعة بعد الحمد الاصل مائة

في هذه صلوة غرة والا في صلوة فاطمة وان من صلواتها
اربع ركعات من نوبة وقصبت حولها ويحجبها في صلواتها
سبحان من لا يقدر عالمه سبحان من لا يقدر حيلته سبحان من
لا يحول حجره سبحان من لا يقدر ما عد سبحان من لا انقطاع
سبحان من لا يشاء له احد في امره سبحان من لا يغيره ولا يبدلها
صلوة تصفية وهي اربع ركعات تسليمة في كل ركعة في الزمان
الثانية والسادات في الثالثة التسليم في الرابعة التوجه في كل
بعد الصلاة في خمس ركعات في كل ركعة خمس ركعات في كل ركعة
في كل من التوجه في الزمان في الصلاة في صورة سبحان الله الحلي
ولا الا الله الله الكبر يدعوا في سجدة بعد التسليم بالماء شور
ويحوي بخر بها من التسليم في ركعة ثم يصلي واحدا منها من الزمان
بل من القرص في الزمان في كل ركعة التسليم في الركعة في كل ركعة
نظر في ركعة الزمان واصلا وفات هذه الاربع الركعات في كل ركعة
كل يوم ودون كل يوم في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الذي يولد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
صلوة الخاصة بها صلاته وانما ما روي عن الرضا عن النبي صلى الله عليه وآله
في صلاة الخاصة لم يرد الى الخاف التمام بعد الفصل والصلوة
ويجوز في ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

الاجنبيين وقال الصدوق على القول بالاستحرام في الجهر والنجس في الخفاء
 والاختفاء في وجوبه من غير الاصابة الجهرية بظاهر او بالصلح
 بغيره لقوله في الصحيح والافانين من غيرهما ومع النجاء في الجهر وقوله
 لقوله مع النجاء والنجس في الاجنبيين بين لقوله في النجس والنجاء
 فهما افضل عندنا وقد اوردوا المنع مطلقا بغير لقوله في
 الجهر ومع النجاء وصحاح لا يبعد بغير بين لقوله في النجس والنجاء
 والاجنبيين ولو احرص الامام وهو في قوله قطع بالصلح او
 في القصد في الجهر ونقلها الى النجاء وقام كغير ان كان
 ولا قطعنا فانه في ذلك لا يجوز العزل من الامور الى الجاهل على
 الهية في سورة والصلح في جرح النجس بالاجماع والامام
 اعظم فلا يجوز ان يقطع القصد والامام ان يصدق
 اسم مطلقا فان وافق فيه قيام الامام لم يسم ويهد فان الامام
 خفي فان فعله بعد في قيام وكذا التسليم ويكره ان يصلي
 بعد الامامة وفي النهاية لا يجوز وقف القيام عند قراءة الصلوة
 وقبل تحريك الصلوة وقال اذا كان في مكان لا يسمع الاقصد
 ويصح للقيام التطويل في انما هو باطل حيث لا يستقر المأمور في مكان
 فيكون طول الصلوة في غير ذلك في غير الدخيلين ويكون له التطويل
 لمن ياتي ويحب من قد اختلف في الموضع اذ ان له موضع قبل بقوله
 ويكره وكذا اذا جازعنا لقوله خلفا المصلي ولم يضر للامام

اكتفى به

خلاف في جواز قطع

التمسك لقوله في قيامه وهو الكبر
 مع خوف فوات الركوع والنجاء
 ليس هو

اشباب وليكن من شدة الاقصد فيكون استثناء المسوق وقيل
 سابقا للمأمورين فلو فعله او ما المسوق بالصلح بالتسليم ويصلح الظاهر
 موقوف للصوم بغيره فيجب الحاسر وقوله في الجهر في الجاهل اذا
 خرج في الامام من الفاحشة **الفصل الثاني** في شرب الاقصد وهي
 عشرة **الاول** اهلية الامام بايمانه وقدرته وطهرته وطهارة يديه
 ويحبه صلواته في غير ذلك في غير الجهر وطهرته ونقوله في قوله في
 وقوله في يدان الامام الجاهل والنجاء في قيامه ان ام القيام في الجهر
 الكافر ولا الجاهل في الجاهل وان كان مستعصفا او العاق فان ام
 امناطهم ولا ولد الزنا ويحرم الامام ولد البشعة ومن ابدا له
 شه ولا فرق في ذلك في النجس امامة البشعة والعبد غيرهما ولو
 يتبين كونه او يستعد او يجد بعد الصلوة لم يضر المأمور مطلقا
 وقال ابن الجوزي والمرضى بعد الوقت ولو صلى خلف من شرب
 طارئة اعاد مطلقا وهو يادر وبعض الاصحاب لا ينعى بل في العدة
 على من الظاهر وقال ابن الجوزي والمرضى بعد الوقت ولو صلى
 خلف من شرب وطهارة اعاد مطلقا وهو يادر وبعض الاصحاب
 لا ينعى بل في العدة على من الظاهر وقال ابن الجوزي والمرضى
 الاعمال الا ان يطهرها ولو قبل بالشوطة المعروفة بالمطهرة او
 شربا دة عدلين كان قويا **الثاني** مخالفة الفروع الثلاثة
 ولو قبل بالشوطة المظلمة في الجاهل في الجاهل به لم يجز الا اذا

[illegible]

فالأدلة **ففي** المبسوط وكذا أحد ما قيل ما يكفي في الصلوة لكنه أفتته
ولا أمر كامل الفراء غير كامل العقد لكن مع من العقد ما يفي في أحكامه
الصلوة حان بعد ما يمكن وكان يرى تأخيرها في ظاهر الخبر في **الافتاء**
الشرع الثاني العدة وألفه أسان الألف الجمعة والعبد في خمسة رطل
دخل دارة وهذه الرواية يظهر فيها النقص في المرأة بالنقص في الرجل وأما
الرقبة جافة النساء والمرأان هذا الاعتبار أقل من الرجل والمرأة وإن
من الخيانة المؤمن ويصدق جافته وإن المصلي إذا زاد فادناه جافته
به فصل الجافة **الثالث** ما إذا وقف أمام الماسورة وما يصير عليه
والعبد في الجافة ما منع ابن آدم من الماسورة ولو وقف أمام الماسورة
أبتمامه ولو وقف بمحله لا يغير ولو صلبا لا يغير للشرع وقد
دخل الماسورة من نفسه نوى الاقتداء فإن لم يفعل وأحل على الماسورة
وبطلت وقد لا يخل بتغيره من سفينة الماسورة لما المصلون في الجافة
البنات ما هدين في فهم الاستدانة على وعلى الماسورة **الرابع**
نية الأيتام على ما بعد غيرهم بطلت إذا أخل بما هو المقرود وما يكون
تعبية الماسورة فلو نوى عرفا أو قرأ البطول ولو نوى قبله بطلت
فلم يتم ما إذا الماسورة لم يشر فيه نية الماسورة إلا موضع وجوب الجافة
فيم لا ويرتبا سبحانه إذا قرن بين مائة الرجال والنساء والخائف في
عرف الماسورة الماسورة ولو أبت صلوة الماسورة فقل الماسورة إلى **الجهة**
حان وإن بعد **الخامس** تعي الماسورة فلو كان بين مائة أسان ضاعها

يغيرها ادياره واصقلت الصفوف تحت مؤاكن على الارض او في غير
هنا ولا يصح صلوة من على جانب باب المسجد كالتناء والحراب والسطح
في هذا الموضع بالوجه الذي للمدخل **الفصل الثاني** في اوقات الصلوات
فقد اقبل بين المومنين والحنفاء ولا يسمونها وبين الكوفيين والعبداء
واحدة من هذه الامور ويجوز ان ياتوا في كل وقت من اوقات الصلوات في كل
بائنا فلهذا لا ينعكس وانما قد اختلفت في مواضع واول ما يجوز ان
بالشخص كالمغرب والمغرب وغلس الصلوة في كل وقت من اوقات
الاعمال التي فيها المأمور بالصلاة او العمل في وقتها في كل وقت
على المغرب والاقبل بغير **فروع** لو امكن في غيره ينقص عنها
من عود صلواتها بعد تسليم الامام صفوا او مقصدا في غير ما
لا يقدرا وفي جوارده غيره صفوا او اماما او قبان سبيلان على جوارده
ثمة لا يجلد للمتن وكذا لو جهر امامه باجر في قنديل ولو زاد في صلوة
بغير المأمور في الصلاة حتى سلم الامام وهو افضل وفي التعليل
الحاد شل هذا النوع في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت
الا وفي استحباب الطار الامام في صلوة المأمور من صلوة الامام
وهنا واجبه المرفوع اتمام المقدري في المسافر في استحباب الطار
نظروا لكان معه من يؤمن ما دون صلوة يتبعوه في الاستطاعة
ملو زمني في موضع بعد التسليم حتى يتم الميقات في استحبابه ودلالة
يجوز ان ياتوا في **الفصل الثالث** في جوارده لا يقدرا بين الجهر والظهر

ان العصر وباقي المومنية ولو لم ياتوا في كل وقت من اوقات الصلاة
الفصل الثالث في اوقات الصلوات **الاول** في جوارده الامام
الركوع في الجهر والادكار في الجهر في كل وقت من اوقات الصلاة
وان جعلت في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
فقد اقبل في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
دام المأمور في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
المأمور في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
صلواته ولعلنا اذ اذنا مع ثمة الا في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
الفصل الثاني في اوقات الصلوات في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
خارجا عن الصلوة والمغرب والامام في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
انه فاقا في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
عالم الكون في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
و جازوا في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
وصدح الاما ان يكون في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
عناد المراتمة وجميع مع اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
ما في رواه على ضعفه في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
معه في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
الجمه في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
صلواته او جهر في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة

ففي جوان اهتمام العلماء بالاعتقاد العالم بالخاصة وبالنظر في الحقيقة
ليس من هذا **الشافعية** لوجاهة المأثور من سنة الموقوفين
الاولى وابطل ابن الحيند اصله بالجاهل وهو من ذلك ولم ينفذ
الامام نجباء اقامت للقول الشاذ بغير صفا خلفه قال ابن نجيب سالنا
يكون الدخايل غائبة وليس بغيره لو كان خلفه من وجهي ^{تفسير} في الحقيقة
والسأله رواه ابراهيم بن عيسى في غرقة والطاهر ان الرجل كذلك
ان المرأة المأهولة وقت غيبها ولو انشأ الرجل المأهولة في وقت غيبها
كانت انشأ المأهولة في ذلك الوقت الحقيق في الرجل انشأ في وقت غيبه ولو
الصوفى ولم يزوجها اجابنا الامام جازلته الامام وقال الصوفى
عن عبيدة انه اخبره قال شيخنا ^{تفسير} في الحقيقة من موقوف في ثاق بعد
لا ادري ولا افي بحرنا والطاهر اني علم الاستحباب اذا اقبل
وردي سعيد الجمع عن عرق فيما لا يجوز الصفة على ما بقى من هذا
ولو وقع الواحد من غير ما هو له من عتق والى من عتقها كان الرجل
الشافعية لا يتفق في الحقيقة لا العذر علم كالمطو والرد والرد
والواجب الشريك في الحقيقة والاه اذا اقبل الغايل في الصلوة في الصلاة
وجاء الاصل الصلوة والرد من كالمطو والرد والرد في الصلاة
وحصول الطعام مع شدة المشقة او عذرات فقه او فقه في الصلاة
من وجب عليه في الصلاة او فقه في الصلاة او فقه في الصلاة
ذوال العذر وادراك الجاهل في الحقيقة او فقه في الصلاة او فقه في الصلاة

[illegible]

ان يجمع لها التوفيق الحيواني في الامكان او يتم لولم يكن عند احد
من الملائكة وصييا ان اقتدا به احد من الملائكة على ان يقتدا
به الاخر في ذلك ولا يجب على المدعو الاجابة نعم فيجب ولو ان الاله تعالى
يخبر الملائكة وبالعكس ولو ان الصلوة واجبة اجابا بها كان **السادس**
ما يكون ان يوم الزحف واجبة النساء اذ اليك فيمن يجعل وان كان
ولا يجوز الاقتداء بالامور ولا بالامور يتبع والتابع ولو لم يكن
فقطه او يظن الاقتداء **العاشر** لو اذن العمل للمسلم في الامور
جاء في الظاهر الكراهية من قبله الاذن والمأذون اما لو كان
لا كماله كالمبرور والاتباع وبما لا يمتثل فان الكراهية **والعاشر**
قال في المبسوط لو دخل في المسجد والمسلم في طرفة عين فقتل
او فوق سطحه او في المأوى لم يحل بغيره الجاني والمسلم في القبر
فظاهره الاكفان بان يجمع ما يحل له على ما يحل له في المشاهدة
ذراع وكما فهم من قوله كماله وقال ليس على المسلم من ما يحل له
في النفس وهذا مروي والاصل من قوله من اعتدى به فقتل
ولم يجهل بجرح المسمع اعماء واجراءه في كل ما يقتضيه الجرح
في القضا وبما ظاهره في جرح المسلم جرحه وهو باق في القضا
المجروح من نفسه **الحادي عشر** في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
فليطأ الكلب الميم بكونه فافطفا وهو الاكل الصغير لا يطعن
العدا لدوي في عيده فذبحه اقران ثم الاقران ثم المسموم

دوي في جرحه من احد جماعة المصاب بالسيح في نفسه وهو **عليه**
ان السيح لا ياتي في المصاب ويجعل على المسلم اذا الخطا او اذ جعله
يجب القتل او اخل به المأمور مع فعله في خطا او جعله في خطا
اجرا بالسيح **الثاني عشر** في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
النفس ولو كان قبل قتل المأمور اعمه فان كان عدو له وجرحه
معصية في المأمور في خطا او اخل به المأمور في خطا او جعله
لا يعرف العزوة لغيره فيكون في النفس انه يقتل من عدو له
وذلك في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
في السيح في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
المأمور في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
لوضع من حصول المجروح على جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
اختيارا وان كان بارك الافضل ويجوز لمن لم يصب في جرحه ان
يعتدى به اذا كان اهله وليس في الجرح على عاقبة ولا في جرحه
خاف الفوت فلهما من المسموم ويقاوم الجرحان في المسموم
تفاوت من في الجرح ولو تفاوت في الشرف كان الاكثر جرحا افضل
المسلم الاقل في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
استرايا في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
وجعل المسلم في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه

وان من غير ذلك فاذكر **المسلم** وهو من في القراءة
او بعضها او بعضها حتى يكمل في الجهر او الخفاء وانما اذا
تبعه الركوع او الطائفة حتى يتبعها الركوع او الطائفة فيه او ذكر
التحريك او الطائفة فيها او كان الركوع من الاول او بعض الصلوات
الجهرية قال لا ادري من اين هو من غير التحريك فهو اذ كان في الركوع
وهو احد في الركوع او اكثر منه وذكره في ركوعه في ركوعه
او في ركوعه في ركوعه **فمن** لو كان في الركوع او في ركوعه
فليس من الركوع وان كان في ركوعه في ركوعه في ركوعه
توكل في الركوع في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
او في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
المأمورة ولا ياتي بها في ركوعه في ركوعه في ركوعه
المأمورة على قول الشيخ في ركوعه في ركوعه في ركوعه
وقال انكم تعرفون حفظ المأمورة في ركوعه في ركوعه
فناء المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
بعد قبل المأمورة انما في ركوعه في ركوعه في ركوعه
الصلوة ولو من ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
على المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
فانما لا ياتي به قطعا ولو جاز في ركوعه في ركوعه في ركوعه
على المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه

ويجب على المأمورة ان يجمع بين ركوعه في ركوعه في ركوعه
ثم قام فبقي المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه
في الصلوة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
به ولو قلنا الجهر من غير المأمورة في ركوعه في ركوعه
ولو قلنا المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
ولو قال المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
يعلم جرد السيد في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
فلو يجمع المأمورة في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
الفصل ما يدان من غير ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
وهو في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
وهو في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
التي هي في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
او من ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
ويكفي بان يركع في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
والصلوة على التمام في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
انما في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
وهو في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
فانما في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
لو يجمع في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه
ولو كان في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه

ما يتدلى به سجود المهور وهو في ان المجدد الواحد او المجدد اذا
 والمجدد في ركوعه سواء كان ذلك في الاولين والآخرين والاشهاد
 ذكر بعد الركوع سجود المجدد واحد او اثنين او ثلثة او اربعة
 وظاهر انما في سجود ابطال الصلوة بنسبها في سجود مطلقا ويجوز
 سجود التماس للسلامة في انسابها والكلام في غير ما يشاء المثلث من
 والمجدد بين المجددين والوجوب في الصدوق والمرجع للقيام في
 قعود والعكس والوجوب المجدد على من شك في ان الصلوة لا
 زاد سجودا في بعضها او زاد ركوعا ان بعضه وهو غير محلهما
 فعل الشيخ وجوبها لكل زيادة ونقصان ورفع علمها زيادة النقص
 وانكروا في وجوبها في بقية النقص وانما يجوز في بعضها او في بعضها
 لزيادة النقصان في قعوده في غير محله وجوب التسليم مطلقا في
 ابن الجبند المقتضى في ركوعه الصدوق في غير سجود المجدد
 بقدره السيد الم يكن بعضا من محله او يدخل في غير الكثرة في
 فيهما الله وما يحيط بسجود الصلوة وذكرها اسم الله والله
 على محمد وآل محمد وسلم الله وآله وسلم عليك ايها النبي وآله
 وبركاته ثم يمشي في سجودا خفيضا ويسلم ويحيي فيهما تكبيرا مفتوحا
 وفي رواية عاد في التكبير ان يكون ما شاء فذكر اذا سجودا
 يقع راسه والاربع وجوبها قبل فعلها في الصلوة من كل ركعة
 اعتبارا بغيره اذا ولو شاع في الغصا لا يطل الصلوة وانما

بعد

واجبات صلوة الصلوة والنافلة سجود المجدد وسجود التماس
 المجدد المستعمل في احوال **البخش الثالث** المثلث وقها سبع
الاول لا حكم للمثلث اذا فعل على الخط او على غير ذلك في
 عدد الاولين ويظهر من ابن اديس اعتبارا في بقية ما وكذا في
 شكها ما في بقية على الفعل سواء كان المثلث في العذر او لا في العذر
 كاشا ولا في المثلث المأمور مع حفظ المام والعكس سواء كان في العذر
 الفعل **الثاني** كل من شك في فعل وهو فعله او في ان قد يتغير
 بطلان كان ذلك في الركوع اذا لم يرفع راسه وان كان المثلث
 ولو كان غير ذلك لم يطل وطاهر المثلث في بطلان اذا ثبت في سجود
الثاني كل من شك في فعل وقدره او في فعله لم يطل في شك في
 او اليه بعد القراءة او فيها بعد الركوع او في بعض الجبلة بعد رفع
 منه وفي اصل الركوع بعد السجود او السجود في ركوعه وكذا في التمسك
 شك فيهما قبل الركوع فلا قرب من المثلث في العذر وفي التمسك
 لها ولو لم يتوقف القيام فلا قرب من الركوع ولو شك في قرأ الحمد
 وقوله السورة فلا قرب من الركوع حوله فلا قرب من اولى الركوع
 ولو شك في قراءة بعض الحمد استأما والطاهر استأدا وقيل القراءة
 الى ان ينهي الحمد انما استأدا على المثلث في الركوع حوله
 ولا قرب من الاولين والآخرين هذا هو **القول الثاني** كل من شك
 في عدد الشائنة او في شك في ان لم يحصل الا في من ان ياتيه بطلان

وكونه ما هو لشيء بين الاثنين والثالث لم يحصل كونه في شيء
 واختارها الصنفين بعدنا بنحو ما هو في الشئين بعدنا بنحو ما
 ولشيء من قيامه لثانيتها في الله او ابعدها وكونه لا يجوز ذلك
 بطلت ولو كان كونه لشيء في الاخرى بالشيء **الذي** كل من شئ
 الزيادة بعد احوالها وليس في شيء الا كونه لشيء التسليم على
 او من شيئين بركة فاما اوان شئها لشيء بين الاثنين
 او بين الثالث والاربع وكونه فاما لشيء بين الاثنين والاربع
 وبنائه كونه لشيء بين الاثنين والثالث والاربع وقيل فاما
 بركة من قيامه وكونه من **الشيء** لشيء لشيء فاما
 فاما ذكره كل من كان يتعدى اليها على حصر فيه بطلت لشيء بين
 ولحق او بين الثالث والخمس وكل ما يكن في الدنيا على عدد صحيح
 بل تنقضي الى ان لا يكون له شيء له هو لشيء لشيء فاما
 فاما هو ان لا يحصل طرد الحكم في الخامسة وفي السادسة فيلزم ان
 بين الاربع والخمس فاما على ما هو في الشئ قبل الزيادة فهو
 الشئ في الزيادة حصل لهما كل واحد واحد والاربع والاربع
 بركة فاما ما كان لشيء قبل الزيادة وهو ان يكون او ينسب
 فالاحكام والابطال والافعال والامكان والامكان والامكان
 الاحكام لشيء في اكثر من شيئين في نفسه او في غيره على ما
 شئ في نفسه او غيره او فعله ولو كان لشيء في نفسه بطلت

كان هذه اخطا او كتب على الاقوي وان كان غير هذا في الاقوي
 وان كان لشيء مع حفظ الامام او المأمور كان لشيء في الحقيقة او في
 بل في شيء على فعل لشيء في لشيء في وقوعه الموصوفه ووقوع الشئ
 او عين لشيء كونه في عين المبرور ان ان ينسب بين الاثنين
 فهو في المتعلق لشيء كونه لشيء بين كونه الشئين او شيئين
 بين شيئين وقيل في الاقوي بالابطال لشيء في لشيء في عينها
 وعلى اقله اصل **مسائل** بحث في احتمالات ما يحتمل الصلوة المستقلة في
 لا يحتمل مع التوجه في عينه ويتبع فيها المحل على ما هو في الاقوي
 محل الباقين من بين الصلوة على الاقوي ولو كان كونه ما فعلها
 وان بين النقصان سواء كان الوقتين او لا ولو كان شأنا
 فيهما ان اوجهها انما كان ان يكون في احد قبله والاعادة ولو
 ذكره في الاحتمالين بعد احوالها النقصان في وقوع الصلوة لهما
 الا ان يكون على كونه في ذكر انها اشياء في الاقوي واصفا وكونه
 ولو كان قد فعل في كونه فاما اصل قولنا ذلك ولو كان قبل الاحتياط
 نقصان استدلنا لم يكن قد اتي بالبيان ولو كان القيام في الشئ
 الفعل ان كان عليه فرض على الاقوي ولو كان قبل الاقوي المنية
 والاقوي الطهارة والامكان ولخرج الوقت فلا اقوي في بيان
 في الاحتياط في وجه يرتب على العائنة لمتابعة ولا فوي في العهد
 والتمتمة الغواني في نظره ولو يجب في المخرج الفعلة احتياط في

المبا و فطر اعاين القبلة فقط ولو كانت الطلوع يخرجها الى القبلة
في المشرق والمغرب على المعتبر الى القبلة **الفصل الخامس**
الفضا، وبمقتضى غير الميز والمجوز في المعتبر الى القبلة والحق في
والكافر الاصل في الميز وان كان في فطر على الميز ويجوز
غير المعتبر من الطلوع فان الميز الفضا ويجوز على المكلف غير الميز
كان الفضا في يومه ونبات ولو خرجها وكل ما ينزل العقل في يومه
وكذا لو اكرم عليه فانه فضا ويجوز هذا في الفلة الواحدة فان كانت في
لم يترك الفضا ويجوز الميز في كل يومين على كل اربع من
من صلوة الليل ومن صلوات النهار والصلوة افضل ويجوز في كل
الليل هذان والعكس فيبقى الميز مريضا ويستحب اذا الفضا في
في الفضا في تمام الميز والاضافات وما قبله الصلوة في غير حال
فيبقى الفضا في تمام الميز في تمام الميز والاضافات في الميز
وكذا في الميز ويجوز في تمام الميز والاضافات في الميز
سواء كان في قصر او تمام او اوجها فيصلي بجميع طهارة كان ولا يخرج
وجوبه على الفضا او التراف في الفضا او في تمام الميز والاضافات
سواء كانت الفضا في تمام الميز او في تمام الميز او في تمام الميز
بالفضا الى تمام الميز والاضافات او قبل بل تمام الميز والاضافات
ما قبله في تمام الميز والاضافات او في تمام الميز والاضافات
وقد بينا في الميز في تمام الميز والاضافات في تمام الميز والاضافات

الميزان في تمام الميز والاضافات في تمام الميز والاضافات
سواء كانت الفضا في تمام الميز او في تمام الميز او في تمام الميز
بالفضا الى تمام الميز والاضافات او قبل بل تمام الميز والاضافات
ما قبله في تمام الميز والاضافات او في تمام الميز والاضافات
وقد بينا في الميز في تمام الميز والاضافات في تمام الميز والاضافات

الميز

الامع من ترك الصلوة الواجبة وشطرها على وجهه في وقت
 يتنزل ان كان من غير طهر ويستأجر كان غير طهر فان تاب وان لم يتب
 ادى الى المحل الشبهة قبل مع امكانها في جهة كقرب عهد الاساءة
 ولو كان غير محتمل لغيره او غير فاشاد فبأن الثانية وقيل في ذلك
 والاولى موقفي في انحاء الكبار فقط اذا خرج وقت الصلوة امر
 بقضائها فان اوجرت فان اتم على ذلك حتى تركت ثلث صلوات
 وعجز فيها ثلثة اربعة في الرابعة لا يقبل حتى يشأب ويقتل
 ويكفر ويقتل عليه ويحج على الوقي قضا ساقا اياه مطلقا اعتد
 وغيره وهم من خصه بما فات فقد كلف من الدنيا من يخص
 الوجوب بالاكبر في قضا غير من الاول واجه قوى في القضا
 عن المرأة والعيد ثم د احوط القضا ولو ايجب به الميت سقطت
 الاولى ولو عجز طامسا قبل ان من الثلث الامع الامانة ولو لم
 يكن له في العجز قبل عجزها فكل من ماله على هذا يكون
 من الاصل وهو كما انما هو لو كانت العدة قبل فعلها لم
 يتأهلها ولية **المفقد الثاني** في الضرر في بيان
 السفر والخط الحرف **استنباط اول** السفر والكلام فيه اما في
 السفر والاحكام **الاول** الشرط وهو سفره **القول**
 في السفر القصد به هو علمه ولا يقصر الطام وظاير البقاء في وقت
 في السفر الا في عهده والايام والملازمة التي فيها بالهوى للملح

وكذا الولد والعتيق وشبهها لا يجز عليه المتابعة اذا اقر
 نفسه عليها اما المذكور على السفر فان ارتفع الاحكام او شاق
 الاحكام او قصر والاحكام **القول** كذا المقصود صافيا
 في سفره ويريد كل من هذا بقدر ما يخرج كل فرسخ في العمل على العمل
 الا في ذراع ويؤتي ثلثة الاف وضمانه وقيل ان البصر في الارض
 المستوية بحيث لا يميز القاص والرجل المصور المتوسط والذراع في
 اربعة وعشرين اصعفا ولو قصد في هذا قصر او طال السفر بعد
 القاصد الا ان يكون اربعة فراسخ ويترك الرجوع ليوصله او ليلته
 الزاوية دون الحدود في الهندية يخرج منها القصر والامام ولو
 فالظاهر انما هو ان يفي العزم ولو زود الزاوية على الاربع فكل اربع
 عنها لا يقصر وان لم يفي للمحل الامام ولو قصد اربعة ولم يجد
 في العود ليوصله على اقرب وفي الزاوية في المصد فيخرج في
 الصلوة والصوم وفي الحج في الصلوة خاصة ولو شك في بلوغ
 المسافة اتم ولو عارضت البتة ان قصر ترجح اللوات على النفي
 ولو كان البلطيقان احدهما مسافة فسلط الا بعد قصر الى ان
 فلو سلك الاخر اتم الا ان يجمع بالبعد فيقصر في جوعه وقالوا ان
 لو سلك البعد لم يلحقه او لم يلحقه الا في قصره والاولى بهذا المسافة
 مائة مائة في بلد المتوسط ولو تعلم فيها ما انتهى حكمة
 اسمها القصد فلو لم يقع في حلق سفره عليهم اتم ان كان يكون

السفر

المسافة فتصير إلى كذا وتكون المسافة في محل وقت الجهاد
 سواء أكانت أم وإن جازي مسافة ومطابق النهاية إن جازي على
 فخرج قصر ودعاهم ولو ورد المسافة في القصر فالانصراف إلى
 قصر وفي احتساب ما مضى من المسافة إقرار الاحتساب ولو في
 غير أو أثناء المسافة لم يلزم الاحتساب في غير المسافة
 صلى على التمام ولو لم يلزم التمام بوجوده في غير أو أثناء
 على القصر ولو ورد في التمام بعد بلوغ المسافة في غير أو أثناء
 وجد أم فإن نقص الوقت نقص ما لم يكن صلى التمام ولو صلوة وقد
 وقصها أو أثناء الصلاة بعد جازي والقصر أم والقصر ولو في
 أو أثناء صلوة القصر أم وكان قبل التسليم أو أثناءه في غير
 على كذا التسليم جازي من الصلوة أو جازي عنها وعلى العول بالندوة
 لا احتساب بالتي يخرج بعض أصحاب الشريعة هذه الصلوة من القصر
 لا لعدم مسقط الصلوة على التمام ولو صلى التمام في غير أو أثناء
 احتسابها نظر فيه ذلك ولو في القصر سواء أم أم هو فلا شك
 ولو ورد على رأس المسافة قصر إلى شهر ثم يتم ولو صلوة وإذا خرج بعد
 غير المسافة وبما في الرأى والظاهر أن الغرض الملققة به في بعض القصر
 كامل ولو في الخاصة العشر الأخيرة من الشهر لم يكن ولا صادف التمام في
 ابن الجوزي بالاحتساب أنه قد غلبه يوم وسواء جازي أو لا على
 التمام أو لا في غير أو على الاحتساب أو لا تمام وليس احتساباً ولو انقطع

عبد

بعد أو صلى قصر أو لا إعادة وإن كان في الوقت وإذا بلغ المسافة طرعا
 لم يستلزم **الرابع** الاحتساب على بلوغه في غير المسافة ولو كان
 الضيق من الخط كذا لم يلزم الاحتساب في غير المسافة ولو كان
 في غير أو أثناء المسافة فلا يلزم الاحتساب في غير المسافة
 فإن جازي التمام بعد شهر على أشكال وكذا الأمام إن أم فيها رخصة
 البعده ولو كان سفره لا بقصر فيه ولا يكفي الاستيطان في الخطات
 ولا استيطان الوقت في العائنة كما لعاد من أو لمصلحة المساجد ولو خرج
 عن الملك على المكان قبله بالمعنى سبيلاً نحو قطار إلى الزمان
 بالحق بالملك على الظاهر وفي سنة أو أمانة سنة أو العشر
 أو الاستكان ولو استوطنه بعد الحاجة كطلب علم أو نحو الاستكان
 بعد ولا حكم له وأطال المدد وظاهر ابن البراج أن السفر لا ينقطع
 بالوصول إلى المترى المستوطن إلا في المقام مرة وقال ابن الصديق
 إن قولهم ولو صلوة والأفعل وبه احتساب صحاح وأجرى ابن
 من قوله الرخصة والابن وابن الأمام مع كونهم لا يرجع بحريته
الخامس لو وردت المواطن وأم فيها وقصر في كل مرة يسلم
 ساقه فلا بد من الاحتساب الكثير وإن زاد على ثلاثين على الخط
 إذا كان السفر سواً على الأضواء **فصل** في أن لا يكون سفر
 معصية ولا ضرورة ولا جوار ولا بر من سفر ناذراً ولا كذا
 وهو الخط ومصر ذلك فتصير المباح ولا تفصل عما سفر كانت

بالسلم إلى الظلم وطلب الشتم والسعي للعادي والذوق بعيد
أو المشرقة في المسحور بغيره عند أشكال الخوف وانه من الرق
في الزمة بالصيد ولو كان الصيد المقرب وفرت هيا له أو الصدقة
فصر وان كان المجاعة اظلم افا في قصر الصلوة ولأن اوتها انما
ولا تعلم الحزن مع دعوى الحق اجماع على السوية بين القصر والفطر
في الحج عويته في حيا ان اصر في اذ اظلم في قصر **فوق** فوجع
عن المعينة اصر في المسافة ولوهذا الى المعينة سقط اعتبارها
وكذا في في المطيع المعينة يقطع الفرج وقال ابن يابون في قصده
ثم ان في اشياء الى الصيد اتم حاله في وقته عويته الى الفطر
قصاره من انقطع المسافة واذا اتماد العاصي الى عن تلبس
بالعينة اتم وان اقلع منها قصر ولو كان مقصدا صاها الى
يقصق سفره لم يدرج فيه ولو سلمنا طرعا عن فانظر في المذنبية
او بالاهو عاص الا ان يكون ما سوتقه في سفره من المال اعظم
ما يلبس منها ويكون ان الله ما لا يقصر وليجب الخوف في الاشياء
يجري اصل من الحزن والمعوقان لها وانما غير **القصر** **الباقي** **الباقي**
من يلزمه الا تمام في سفره كالحالي والايير والتاجر والاجر والكل
والبري والمكاري والبريد والاشقان وقبل ابراهيم
والحال للملوك ما دفع احد حرة في بلد مطلقا او غير
بينها ولو اقلع حنة فلم يري انه يقصر سائر النهار دون الليل

انظر

ودور القصور والمهتر من قدامهم والطامون في الثالثة من
ذلك صفة اولها فام حرة سيرة في فصل بينها المسافة اقرب
عوده الى القصر لو سافر بعد هذا **فوق** فوجع الى صفة اخرى في الظن
انها لا يشترط القدر اما لو خرج الى سفر مقصود حيا في السفر
كالسري في الحج والاقرب القصر **الباقي** ان يوازي حرة وان كان
ويجوز عليه اذ ان ذلك في عويته والعلل ما يوجب يقصر من قبله
ولا عبرة بالسوي او اهلهم والبناتين والمرجع والمختص بقدر
والبري في سفره في جلدته ودور المصير العظيم حمله وقولها
بالقصر في بلد اذ في السفر في اجماع **الباقي** ان يصادف
الوقت حصر فلو سافر في وقت الوقت وقدر في اتماد اتم
الاقوى وكذا قصرها وكذا قصرها في اقل في الطريق لو سافر
يعد في وقت المعترف اول الوقت مكان الطهارة وكان
وفي اتمه يكون القيامة وكذا **الباقي** كون الفريضة حرة
فان قصر في قضاء الواجبة الثانية في الحضر كالا تمام في قول
فان قيل في الحضر **الباقي** شرط حتم القصر ولا يكون سجدة
والكوفة للحاج على كمالها الصلوة والشام والحج للمرضى شاهد
الاعتدال وطاهر منع القصر فيها وذكر ابن يابون في حرج هذه
الموضع عن القصر **فوق** قال بعض اصحاب الفجر
البلدان لا يقع والمهتر الحزان كسرى بما يحل في الكوفة

ان القضاء كالأداء في الخبرين سواء وقع فيما اوفى بهما وسواء كانت
اوقافا وسواء كان فاصله ما عاينتم بين الخلل ولا هذا اذا
وهو فيما ولو حصل زمان ما يمنع فيه الصلوة ثم خرج وقتها حتى ياخذها
فغاشت فيه وبها من زمان على الحاضر والوقت كما في الزمان
بالقصر هذا ان الامام عارض غير غيره ولا حيرة هنا يكون متساوي
دخول الوقت اذا تحقق العزاف فيما مع امكان بقاءه على حصول
المسافر بعد دخول الوقت ولو نفذ القيام هنا لم يدر الا افضل
ولو نفذ القصر اقبل ثم خرج من الخلق في الاوقاف استوط
نيل القصر والقيام هنا ولا يخرج بها عن الخبر فانه لو شك بين
الانبيين والادبع ببيع ما فاه فيلزم ما يشك في التوبة قصر في
مخاطبة الامر فانه لو شك بين الاثنين والثلث كذلك في
ما في الاحكام فانه يكون اقتداؤه في مخالفة غيره فاذنتم جميعا
اختيار الامام كما في خبر القصر والقيام بمقتضى ما في بعض الوقت
الا عن قصر الفريضة بين بعض ما يوجب مقدار استخراجهما
الشيخ في الاحكام القصر عدما استثنى سواء اتم بتم او لا في
له ان يصل معه نافذة الاخير بين زوا حاد ولو جمع الظاهر في
الامام جاز في الاخير بين جميع المسافرين الظاهر في الغائبات
وان استحب السفر في الحاضر ويحب السفر في الغائبات بقوله
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقرأ

وفي الروايات طوائف عامة علمنا اعادة او قصره وان كان في بعض احوال
مطلقا واصحاب الصلوة اعادة في الوقت وان كان في اعادة
قصره قول بناء على وجوب التسليم والاشهر في اعادة في الوقت خاصة
واذا قصر على القيام في بلد غير اخرج الى بلد في المسافة عازرا
واذا قصر في اخرى اتم وقها به وايضا ويقوله وان قصر على حجر
قصر ولو قصر على اتم عند العزاف ان اتم بها الامام في غيرها خاصة
ولو كان من يتبين اينها المقام المخرج لم يتم الا ان يكون محليا يخرج
عن محل الترخيص ولو حصل المسافر او اتم عليه لم يدر مع الحكم السفر
ولو قصر ما يوجب الفطوة قصر اذا كانت المسافة معلومة
سواء كان الوقت باقيا او لا ولو لم يعلم المسافة حتى صلى في مكان
باقيا اعادة قصره الا اذا قرب القضا عايناه ولو قوى المسافر التمام
سواء اتم على كبره الا قرب الاخرى عدا سلم اوقافا ولو قصر
الصالح والمغرب اعادة مطلقا وفي المغرب ليلة شاذة بعد القضاء
ولو قصر المسافة ولو اعادة مطلقا وبعض ما يدر في ذلك وان كان
المسافر في اقل من ساعة **الشيخ** الحرف وهو كاف في قصر العز
سواء صلى جماعة او منفردا على الاخر وان لم يكن صافيا او نقل
عازرا الى السفر واجبا في السفر في الجماعة في الحضر والقول شاذ في
ضعيف فتعني ان النبي زاده تعبدا كما بنا خبر الصلوة الى الامم
اجاز في صلواته يوم الحذر ثم يفتح بقرآنه واذا اكتملت

في الركبتين وكذا الشغل او تكسر الصنف فتوا في البحر والحرارة
والاخر الجوان وتوقه الفاضل ومن هذه الحيلة لور تصاها
من طرفنا وكذا في فتح فاهله وط قال ابن الحيند على النية واليد في حال
الاولى وكذا في سلق عليها ثم صلت مع الثانية وكذا في سلق
وكذا في سلق في سلق وكذا في سلق وكذا في سلق وكذا في سلق
الصناديق وفيها من الحيند في الفاضل وكذا في الفاضل والاضافة
فما صلت بطي الخل فانما صر خطه مشروط اذا ارفع الا ان لا
يم الصلوة بكل طائفة والتاثير في نقل والمصلحة في سلق في
صلوة المطابقة والمساوية في الحزم والاضال وعنده
الافضل في صلوة في الامكان في صلوة في الامكان في الامكان
وعنده في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
في الصلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
ولو بعد في الركوع والحي في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
الكبر في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
الى الركوع في الصلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
ولو في حال في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
لمستحبات في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان

فصل في الكيفية في سلق والبس في الحزم والاضال في سلق
في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
ولو في حال في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
لمستحبات في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان

كتاب الركعة

في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
ولو في حال في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
لمستحبات في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان
فما في صلوة في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان في الامكان

الكلمة من اخرج زكوة ما دام في صفة من صفة ما قبل ان
الكتب له وبقاير حكم اعظم روي ابو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
ابن ابي اوفى وعنه لا يرد في حقه الا ان ياتي به من العينة اعظم ان يكون
واختارها وبغيره من كل ما زاد من حاد في حاد واهلها حتى ينفق
وقال الصادق عليه السلام في مال ذهب او فضة من زكوة ما لا يملك
الله به ولا ينفق بغيره فروي الحسن بن سعيد عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام
ثم مضى فاني سمعت من ذي الابل ابو ذر عن عبيد بن ربيعة عن زكوة ما
الاهل ينفقون له في بقاءه فروي بطريقه كل ما زاد من زكوة ما لا يملك
ناجب من من ذكركم ما وددت من زكوة ما لا يملك الاطراف والفقهاء
ارصد الى سبع اربعين **ثم في زكوة** فاما زكوة المال فكل ما يملك
الزكوة زكوة المال وهو ينفق على اربعة اركان **الزكوة** فكل ما يملك
عليه وهو ما يملكه العاقل الحر المالك لقله زكوة على الطفل والجنون
المنقذين اجماعا ولا في الغلو والمواشي على الصحيح نعم في حقه ما
وفي تقديره اذ انجز الواجب او ما دونه للطفل اقله في الظاهر زكوة
ابن ابي ربيعة في حق المتخلف في الموضع ما يجزيه زكوة التجارة في
انجز الواجب لنفسه مضافا الى ما يملكه من غير التجارة ولا في اذ من
ولو لم يكن يملكه من غير الغنم فكان الشراء للبيتم وقال الهادي
لان زكوة مضافا الى ان احبها واجازة الوكيل ولو اشراف الزكاة
المالك في عمل المتساعف من زكوة **فصل** لو كان المال محل تجارة

بالمنفصل لجهان آخر فبما ابراهي انقصا احبها لولا انقصا ما كان
لمنحاه فان كان يملكه من المنصرف في نظر الخصومة فيصير
وان كان غير منوط لها ونقصا على اجازة ولا يتبع الحق ما نقص الا
بغيره او اقله وبين الطفل والجنون ينفقون الزكوة بما لا يملك
من حوله ولا يملكه العبد كما العبد المالك والعقد امكن ان ينقص
ولو اشراف المولى لم يملكه الزكوة على المولى وعلى العبد المالك العبد
الاشراف لا ينفق في الوجوب عليه اذ لا يملك من العدة المالك بالافعال
التي يخرج بها على العبد ولا في بين الكاتب والمذبر والسوقان
ويجوز لبعض اهل المال ان ينفق بعضه من زكوة ما لا يملكه على
المالك لعل اقرب منه ثم على المصنف في الاشراف في الشرط ولو كان
ولما يقضي على القول بافعال المالك والاشراف انما يقضي على
نصابا في حق المولى المالك الشرعي ولو جعل الصنف في المالك
خرج عن المالك سواء اذن الشر المولى او اذن مطلقا ثم في
عمر المصلحة ولا يملكه المالك مضافا الى زكوة ما لا يملكه من
المالك ما وبعضه من المصنف **فصل** في زكوة النسيئة
كالوفد ولو خرج في الشراخ الا ان يخرج الوافد خوفا لا في البيع
بمنه في الصدقة سواء كان الشر مطلقا او شرطا وعلى المالك
منه انقصه بما في الذمة لم يكن العاقل يوجب زكوة وما لا يملكه
بعضه المصنف ورواه عن الامام في زكوة على فدية على المصنف

الشا بعد عقد امره به او وجود يوقه مال المفسد على الجحيرة
 وان كان على من رآه بعينه بمكة سنة في فقه على المأوى ولوجها المبحر
 اذا كان على موصي الموصي ان انا دابة السعد في الحيل اذ في السنة
 لا يفضل فيها التمسع والمتم الموقر في القبض كل موضع لا يحسنه
 اذا باع ولم يعارفا فان للمبايع جسد البيع والمزخر جسد الحق للمبايع
 معا فاذا اقتصر التسليم الى زمان لم يحجر الحق لبقوله وان اذ على ذلك
 الزمان لم يمس احاسها وصلح الجار اذا مضى وان بقى كاجن فحق
 المرفوع مع تمكن من دفع الثمن والافاقه على جري بمكة من بيع المبيع بالقر
 يجري بمكة من التخصيص ذلك ولو انشئ بمباد للمبايع او لمسا والامر بغيره
 في الحول بالهدى وكان اصلنا كالحال الجوان او او الغنية لادول الغنية
 وشقق العائم او كملكه ولا يكون غير اتمام بيع لو عتيل فابضا عنه
 ولو قلنا لا يملك الغنية لا يستلزم من باب من المالك **الملك الغني**
 فلو عيش المصروف والمرفوع والبيع قدس من عيشه على الماوي **المبيع** مع
 ولو امكن فحيه ولو ما يبيع بعضه بعضا المصروف في ان كان المصا
 بحري التمس نظر كذا الاستعانة نظام اما الاستعانة بالاعداد فيمكن
 جسد قوله من غير انما ابلد على عيش الرتبة السقود تصدق فربهم في
 سابعه ان على طواظ الحافظ احق السقود والشرط الغاي كونه من الكيل
المانع الذي المنة فلا تركة في المردود وجو فصل اليا والى وكذا
 الصا والدمردود مع على سقود السمانطة المرحون عمن والسقود

للعمال مع عبدة المال وان قضوا انما اصابوا اذ لم يعطوا ما يوفون به ^{الواجب}
ويخرج صورة وان اردوا من اجتمع في بل اجتمع النكاح من التسوية ومن
في الزوجي وسقطه ولو وقع على العايسة ستان فصاعدا لمعاد زناه
الاستحبابا وهذا موطن انما لم يولد في ذلك حتى ^{الكتاب} **اول**
مابقا وان لم يجمع من غير ثم ان الصادق لم يولد الصادق ان لم يولد
عليه وان كان لم يولد ويستأنف الى عند الله ولو انما لم يولد
المولى ان كان من غير والافاد والجم عليه عين مانع لغيره ^{الكتاب} **اول**
المرتدا امرأة لم يقطع المولى او طلقا ولو التحق المرتد بعد المهر
انقطع على المولى الميسر وانكره الفاضل ويجوز الزكوة فقال
ابن عبيد السامعي عند قبضها واعطاها المصحح ولو عاد الى الماسة
كان المصحح محررا بخلاف ما لو ادانها بنفسه المهر في العينة او ادانها
بغير العينة على ما عرفت فانها تفتق الزكوة ^{الكتاب} **الكتاب**
فليس اعادوا ولو اخصوا النعا في المهر لم يولد المهر ولا في غير
الذين من جنس المهر في الزكوة قال القدران ^{الكتاب} **الكتاب**
مع المردود من جنس الذين ^{الكتاب} **اول** **الكتاب** فلو ملك ما في دفع
عليه عليها فعلى قول الشيخ فكان ان يحمل الزكوة ولا شيء لغيره
المحل في الزكوة انما يخصصون خاوضا انما المقرض الزكوة فلو كان
على المقرض ^{الكتاب} **الكتاب** المقرض وفيها لا تدعى على غير المحل ^{الكتاب} **الكتاب**
^{الكتاب} **الكتاب** فلو ملك ابو شاة وعليها ما في الزكوة فعلى المقرض

خاصة لعدم صورها في اليومين **الثاني** لو مات المدين قبل
الوفاء، وبطلان علق الزكاة وضاق المال فلا يقرب تقديره الزكاة
بشيء قلنا وبطلانها فلا قد ير الله الحق بالخصا، نعم لو قبل
اعيان متعلق الزكاة فصار في الدية وبطلانها مع الضيق
الراجح لو جبر عليه لم يكن ما نقص من وجوب الزكاة في المال
مقصود في الحج ولو قصد فمات بانه دين وهو غير مانع ولو استلزم
فتم للمواريث اسي الفاعلة وجبت الزكاة فلو خرج بدينها لم يستطع
سقط وجوب الحج عام، وهل يكون علق الزكاة كاستماعه عن غيره
الاستطاعة سقط وجوب الحج او ينقطع الاستطاعة حين تعلق الزكاة **بطلان**
الغايه من استقر الحج فلي اولى لا يغيره على الاضمان استقره اذا
قاد على صرف الفاسد في هاهنا بالامكان جري في المصلحة **الاستطاعة**
الثاني لو مات المدين وعلقه غيره عليه من سعيه قبل ان يموت
الا فاعاد من غيره مانع ان قلنا انما الواجب للمدين ان يعلق
المستفاد له زكاة وعلى غيره وجوب الزكاة على الوارث فلا يراد به غير
للديان بسوقهم نعم لو زاد التركة عرفنا انما انما انما انما انما
ومما احاد ويجعل من غير الوارث ان الزكاة في غير كسب المتوفى
والاستغنى على التركة وان قلنا ما يغيره بعد الوارث بالانحصر
عن الواجب في فدية لا يخرج وهذا نعم لانه لا يورثه ولا يخرج من
لا تعلق الزكاة في غير فاسخ انما بها حصه **الثاني** نزول المالك

فانه يمنع خيار البائع من انعقاد المضايقة بالسلف والى من يطرق
الانتفاع والافساح الى الغير المستاجر فلو قبض ثلثه دينار زكاة
وجب عليه عند كل حو ل زكاة جميع ما يورث والى من يطرق الزكاة
على ان يصفى المهر المثل في طوطو قبل الدخول لجعل المهر وجبت الزكاة
عليها فان طوطو بعد الاجراء احد نصف الفضة ونصف قيمة المهر **الراجح**
في الفاء على المهر وان طوطو قبل الاجراء اعمل انما الاجراء **الراجح**
ويضمن للزوج ولو اقدم قبل الاجراء فالزوج وحده **بطلان**
فلو اقدمت قبل الرجوع على الزوج ولو اقدمت قبل الاجراء فالزوج وحده
الغير ويضمن للمساوي فلما اقدمت قبل الرجوع على الزوج ثم هو يضمن
فلو قبل فتمت اتم الاجراء لو سقط زكاة ما صدر الزوج لزوج وعوضته
وهو البضع بخلافه ما اذا اقدمت بعض المضايقة قبل التمسك **الراجح**
السود وهو غير مانع وان استمر في الاجراء الحاكم في المدة **الراجح**
الحاكم **الراجح** المهر ولا يقطع الحول وان يجر عليه غير ذلك **الراجح**
استؤا زكاة المال على غير صاحب غير ما نفس الاجراء على المالك **الراجح**
احد مما استؤا المستقر الزكاة على المهر في بجزه **الراجح** فاسقط
عن المستقر الوارثه وحلت على من المهر والاجراء في كل تقدير
الانبي من غير المالك او كملها **الراجح** لو باع شيئا وبقي منه **الراجح**
المستقر زكاة ذلك المال منه او سنتين ثم يورث المهر **الراجح**
بالبينة للزكاة **الراجح** عن امكان الاداء وهو غير مانع من الاجراء

الشرع في انما تصرف من غير من اهل البيت العيين اما هو انما هو
لأنه يخرج من العين الى الشقيق وهو حاصل ثم لو لم يولد الى الشقيق
حاصل كان عند من كل نوع صواب كان كونه في غير الوصية على الشقة
حقيقة كما هي بناتهما ولو لم يولد من الركني وغيره وخرج
لا الامم ووجه المسألة بين الطبا والغم ان كل واحد منهما على ما كان كونه
في اجزاء وان كانت اعمان فها والاولى الوجه يشاؤا لاسم الغم
له وان قلنا لا يحل له ان يكون في غير ما ولا في غير **التميز**
في كونه الغم ثم انما الحظا لانه وقبيلها اربعون وفيها ثمة
مائة واحد وعشرون فبها شاة ان ثم ثمانون واحد وفي ثمان
ثم ثمانمائة واحد وفي ثمانون من ثمانمائة واحد او ثمان
ثم ان ثمانمائة في ثمانون على شاة وكل ثمانمائة وعلى الثمانين بل في ثمانمائة
الماخذ في الاقل فلا كثر فعلى المهور يساوي ثمانمائة واحد
وان ثمانمائة وعلى الحق يسقط الاعتبار من ثمانمائة واحد فانه في
ثمانمائة وبنات وبنات ثمانمائة واحد وكل المحل ثمانمائة واحد
ما من ومن النوازل في التي يابره انما يحل في الغم الزكوة حتى يبلغ
واربعين الفان والمغرمين في الاخر اربع مائة مائة الف في الجيدة
حكم في الطلب ثمانمائة مائة الف في ثمانمائة مائة الف من الماخذ في ثمانمائة
القول في الامر ثمانمائة الف ثم كذا في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
وقبل الاخر ثمانمائة الف كونه لا في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة

الامر ليس ما تصرف في الغم وان كان من الغم انما هو في ثمانمائة
في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
ساجدة العلم الزكوة في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
الامر في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
على الزكوة في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
ثاني في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
كان في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
وكذا الكلام في باقي الاقسام **فقه** لا غير في ثمانمائة الف في ثمانمائة
مع اجتماعها في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
فكان في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
فانما يحل في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
المستثنى في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
والجمل في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
كالامر في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
وهو في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
فكل واحد في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة
فكل واحد في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة الف في ثمانمائة

وهو من ان تعلق كقولهم والجنابة بالعبادة والعبادة بالعبادة
 قبله والصلح من كان بينه وبين الله كونه على الوارثه
 اذا كان الذي يستحقها حال الموت فيها على ان التعلق حكم ما للشيء
 فكل ما نصيبه لا يولدنا بمثل الوارثه وجب ان يفسد ما في
 ويجعل من الذي يوجب في تعلق الرب على هذا القول فيكون الرب
 افعى لمكان الضرف وتعلق الرب بصف من تعلق الرب **الرب**
الشئ والمخرج وهو العرف في سجا او بعد او بعدنا ونصف ما
 فبما سعى التعلق والذالى وستتبا ولو بعد ما حكم لا فذلك ما
 عن السعي ما في من العيش فانما هو العود والربان في
 ارباع العرف في قبائل العود الزمان واسكان كما لو سعى بالشيء
 في اربعة وباليه ثلثه اشهر فان احب العود فالعود لا ينصفه
 الا ربع في الجبر لا ينصف العود والزمان في هذا الاستقيا
 في المقع والقسط والاشكال المثل في اربعه ان كان سواها
 ترجحا للحيات لا ونصف ترجحا للاصل فيا يلفت في شقة يقطع
 لا يقع لها وان صار ولا جبة الشايد بعد الاول بل يخرج الزمان
 وان قبل بضم الزودع والمانا المنهجه بعضها الى بعض
 انصفت الاوقات او الاطوار او اخلفت اية احدها كان
 له تمايه وحده من التمايه ثم اطلعت الحده في التمايه
 فلو اطلعت التمايه رانيا انك الميسوط لا يقع هذا اطلع الى

٢٠ حكمه من اقر في هذه القاضون وقت تعلق الزكوة عند انقضاء
 الحين العرف في غير الاستاذة الحين بعد التعلق في العرف في بعض
 او بعد امر او امر في هذا الحين في بعض التعلق في بعض
 الاخر في هذا الحين في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 ومن العرف في هذا الحين في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 من العرف في هذا الحين في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 قبة الرب والعرف في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 هذا ما يقتضيه في العرف في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 حاد من بعض ويجوز قطع بعض الرب في البس والتعلق في بعض
 ان في تعلق الزكوة في الموضوع على ما هو في بعض التعلق في بعض
 الحاد من الواحد المعد لا يقتضيه التعلق في بعض التعلق في بعض
 حاد من بعض في هذا الحين في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 بالبلد في العرف في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 كل بعد التعلق في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 مقطوعا بالنسبة بعد من الما لا في هذا الحين في بعض التعلق في بعض
 في بعض من غير بعض وكذا في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 الميسوط عليه التعلق في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض
 ٢١ انكود الزودع ولا يخرج في العرف في بعض التعلق في بعض
 وفيه فان تعلقه في بعض التعلق في بعض التعلق في بعض

البزء

الاحقر نصر

ذكاه دون الفرضية النسخ وجعل الماعز من ألبان التوفيق بعد المأذون
 اشترى سقطه قبل دفعه وكان الشراء سلفه وانما فباعها بعد الحول لم يرد
 فوسا السلفا وانما دفعه قبل ان يركب الماعز ودفع السلفا للمال
 البيع معها علفا في الجدة على الزكاة ضاها بعدت ولا شري سلفه
 ملكه من حماره انما دفعه فاعاها بعد حوله وانما من حماره
 وذلك بعدة لذلك ابلغ اربعين درهما ولا شري دفعا للجماعة
 الفطر من ذكوة الجماعة لم يبيعها اما ذكوة العير فانما دفعها في
 او غيرها ودفعها من بيع الجماعة بشيها للجماعة على ما في الفرضية
 والا فربما يفتى فيها على قول الجماعة فيسقط عنه حوله الا في قولهم
 كالقول السابق على قوله من بيعها حوله الجماعة ولا يرد في قولهم
 وكذا لو اشترى حوله للجماعة ثم اسلمها انما الحول فانه يتقبل حماره
 عند تمام الحول الا في قولهم في بيعها ما لم يمتد تمام حوله والجماعة
 في احكام هذا الزكاة وان جازت الفرضية شرط بيعها الا ان لم يمتد تمام
 من الاخراج في سبيلها بالذمة وكذلك على القول المشهور ولا يخفى
 وسأل الفرضية على المال المدعى بالذمة ان يرفع فضيلة النصابة فيملك
 بالظن وعلى البيع والبيع على المال والملك ويكون له في البيع نصابة
 عند تمام انما يمتد سبيله من بيعه وهو بها الزكاة لا من بيعه لغيره
 المستند اذ لا يخرج في ذكوة العال والجماعة في الجملة لطلبه
 عيرون وهو في ذكوة الفرضية انما دفعه للمال لا في ذكوة الشراء
 فاعين

५७

طائفة من المال كلما اذا اخرج المال من الشاؤون به لا يطاع من حيث الشاؤون
المساكين يمكن من ذلك المال ثم اذا امكن من غير ان يكثر من شئ من
حرفي الغنى يجبر بما لا يمكن ان يخصص المال له استبداد بالمال من المال
عليها ما لو اقمنا الوصي فيجب الحاشية على انكاره استبداداً
والتصديق والرهان والدين جميع من ذكروا التجار يحلفون الغنية وان لم يكن
الوفاً من غير ان يهاون غفلت الغنية فلا يمانع منه وكل ما يمتنع
ذكوة الصدقات اكان ما كاتوبها لشدة الحاجة الى المال لا يخرج من
ان يقال انما كل ذكوة التجار للدين ذكوة تدفع بقدره وفي الحقيقة
غير ان المال غير مائة من المال فعليه مال التجار له وساعبه وكان افضل
ما ذكره من فليعطه من هذا من مع الدين ذكوة والشيخ في ماله
عليه مع الدين لا يطاع في الاجراء المبرجة للذكوة **الفصل الثاني** في ما
يأتي فيه ذكوة وهو من اجاب جميع ما يلبس الا من قد ابيع ^{المسكين} و
واذا كان كسباً او موهبة او نصاباً والمخرج من هذا ما يبيع من غير ^{المسكين}
وقتها الفصل الامام السابعة اذ اصاب له من ارضي العرف فبان ان ذكوة
منها جزء اسقطوا الاخر وبيع استحقاقه فلو اشترى ما من غير
الاخر فلو لم يكن انبان فربما فلو ذكوة قبل الجود وخامسها المال
الغائب اذا عاد بعد شراؤها انصار المحل فاما كذا في هذا
ويجب ذكوة ذكوة وحاصل الظاهر انه يخرج من الجود واتصافه ^{بالجود}
في غير ما ذكره الجود اعز او لم يجرى العرف فلو ذكوة هذا حال

وَأَمَّا الْخَلْقُ فَكَوْنُهُمْ مَعَهُ
عَلَى الرِّقَابَةِ نَدْبًا يَتَمَيَّزُ
مِنْ الْوَلَدَةِ

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه

في كتابي هذا
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه
الاسماء التي هي في
الكتاب الذي فيه



والحيارهم

[illegible][illegible]

۲
۱۰

2

الرفق والكاتب المشروط في ما سيجي ان الزعم اذا اوردته المولى
وجبت عليه في الحلون لا يحل في المولى في اياه ولا يوجب ايضا
على السند الجرا في موضع آخر من الحان وكذا اشارته الى اقلنا
على من يقتضيه المولى في السند قبل من ذكره في الحل
اذا ثبت دليل القوم ان الغاية على ذكره انما هي مع وجه القطر
عليه اذ امسك المولى والكتوب ان يثبت بان فضل غرضه من غيره
صاح وهو با دروا اجتناب الصحيح المقتضى بما على الفتح على
توقفا بين المصداق والاعتبار في قيمة الوجوب والحد
لحم على شاهد دعوى ابن ادريس الاجماع عليه لم يثبت ولو كان كبر
تقوم به من غير يثبت على ان فضل منه ما يحرم ولا يمنع الكفر وجوبها
اذا لا يصح من الكافر على اسم الله ان وجبت لولا اسم الله ان
الحداد واستحقاق القيمة في الحلون والوازي في اوائل فاعا
ما لم يصل الحد ولا يجر فضا ما لم يكثر من ذكره في تبيينه
واذا اجلس الشرايط احرها غرضه وعيا له في قوله وان لم يوقف
واب وان علق وصف وفادوم وعبد وانه كذا وكذا او سائر
ولو جاز لم يجر وكان اهل سقطت عنه ولا وجبت وقطره في
على المولى في غير في القيمة الفكر في كانت صورة او اسطره في فطون
ابن ادريس في الوجوب ما ان يقتضيه في على الزعم وان لم يعلمها
ولو كانت موجلة للخارج او اسطره في وجه الزعم في اعتبار

فطره في الشيخ والفاصل واجبا ابن ادريس على هذا القول في
والايجاب ولا يوجب على الزعم فطره فادوم المرأة الواجب احدها
ملكها ان سيجز الصغار بعد الشيخ في الميسر ولا يكون ابن ادريس
الفاصلون يجب على غير المسافر اما المسافر ففطره على نفسه على شرط
له النقصان لا ان النقصان اخره والغير ولو انقصت عليه سائر وجب
القطر وفادوم الغير مع الوفاء فادوم الرفق ولو نصبت الحد وعما
الفاصل وجبت عليه فطره وعطفت في المولى ولو لم يعلم في على ابن
من النقصان في غير ذلك في الغايب ولو لم يعلم في الغايب ايضا
المؤمنين قبل الحلون وكان من اهل الوجوب ولم يعلم فيهم الذين
اخراج فطره على الواجب ويحان يمينان على افعال المركة على الواجب
او كونهما على حكم مال الميت وقطر الشيخ والمحض بعد وجوبها وقطر
الوجوب ولو كانت المحض بعد قبل التولية لكان قبل المحض لم يقد
الوجوب على الوفاء وعلى المحض له ويحان يمينان على ابن القيق
من باقى او كلفه على الاولية ان ذكره على الواجب وعلى الثاني على المحض له
في تلك الشيخ ان ذكره على اهل ان كان الواجب فتنعه الوجبة ويصل المولى
بغيره في القول فكان على حكم الميسر ولو لم يعلم فيه فلف بعد القول
وقطر الواجب قبل الحلال ففطره وجوب فطره على الواجب ويحان يمينان
على فطون الميسر بغيره قبل القصر او غيره وهو يوجب على ان النقصان
في النقصان فادوم الميسر في النقصان في الوجوب وكذا في قول

والنقد والكسب والخلق والمخزى بمجانة الرب وكل ارض في هذه الخصوبة
تغتم الاشياء كالنور والحق والمعروف في شربها بلوغ في شربها
او في شربها بعد الموت والظاهر الاكشاف بما في دهر ايتها كما هي في الحيا
واذا كانت في شربها في شربها لم يتغيرها واكثرها في شربها في شربها
وتمتداه وتمام من صرح به في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
المعروف في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
فانما في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
من العارف في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
لو وجد معدن في ارضه لم يكن له في شربها في شربها في شربها في شربها
منه في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
عن شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
فالظاهر ان الحق في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
دفعه بل في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ولما لم يغيرها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
فان في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الفصل في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها

من قوم السالكين في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
كونه في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
سلكها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
المدفون في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ان في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
يكون في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
من شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ويجوز في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
عليه ولو وجد في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
سبعهم من شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
ما يوجد في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الحق في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
اشبه في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
الرواية في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
باجته في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها
في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها في شربها

الشيخ الميكي اذا احتفل بالحلل والحرام منه وان لم يتبركه ولم
 الياء **الشيخ** لا يفرق بين ان يكون الخاطي من كسب او غير كسب يعلم ذلك
 فيكون اثره في ذلك ضاربا **للمالك** لو كان خطا لم يفرق بين ان يكون الخاطي
 والعقوبة والادباج لم يفرق بين ما وجدناه وما يكونه بان المراه
 ما يحيا الحيات طاعتها على الطهر من غسل الجنات ثم غسل الياء بعد
 الجنات المظنون ولو يداوي الحيات المظنون المصفاة وحصل في المظنون
 لانه ما بقي على المجمع **الشيخ** فخرج الخس من بين الزيادة عليه ما لم يعلم
 او مجهولة وحصل ان الزيادة قد وحصل استبدال الصدقة في الجميع
 فان لم يكن اثر الصدقة في الزيادة ولو قيل للمالك بعد اخرج
 الصغار فيحصل منه ما سأل المصنف **للمالك** ظاهر الا هو يريد في معنى
 هذا الخس هل الخس في الرواية صدق بحسب ما كان فان الله تعالى
 الاموال بالخس في هذه الخوف ان في مصادق الصدقات التي الصدقة
 الواجب محرر على نية الخس **للمالك** جميع انواع الكتب في زيادة
 ومناهجه وغير ذلك ويغير فيه اخرج من سنة له واصحابه
 قضاه به وجزة وعرفة وما ينسب من مطلق او مصادرة على المقتضى
 من غير ايراد وكذا ايراد الخس من الزيادة في ذلك ظاهر ان الخس
 وان لم يحصل العقوبة من هذا النوع وانه من غير ما اكثر على غيره
 وهو المعتمد لا نقاد الا على عليه في الامانة السليمة في ما يما في
 استنباط الرواية **للمالك** اجبا او فضلا ثم الميراث

والله

والهدية الخس بقاء ابن ادريس والقاضى للدوسل قوله في الخس
 مع المالك في سببه لم يفرق بين ان يكون الخس من كسب او غير كسب **للمالك**
 في غير النقص قوله في النقص جيبا لا ضارا ولا شرفا **للمالك**
 بسبب المراه **للمالك** لا يفرق بين الخس في الوجوب بمعنى توقف الوجوب
 عليه بل بمعنى المكسب فلو علم المكسب من اول الخس وجب الخس ولكن
 يجوز تأخير الخس الى اخر الخس طالما لم يمتنع الخس **للمالك** في زيادة النقص بسبب
 او بعضها لا يفرق بين الخس في اعداد المكاسب **للمالك** الغل المأخوذ من
 الحال والمنفعة **للمالك** الشيخ وابن ادريس وجهاه وحصل هو قسم من اربعة
 ان قبل المعادة او قبل الايجاب ظاهر العقل انه من قبل الايجاب
للمالك السيد المرتضى لا يفرق بين الخس في المعادة ويحصل
 الخصومة فيه وفي بعض الاحكام الخس في المكاسب **للمالك** في المعادة
 فيه قايما وان ظاهر ان من المكاسب **للمالك** في مصرف الخس في المكاسب
 في المكاسب قالوا لا يفرق بين الله ورسوله ورسوله في المكاسب
 الا في المقتضى لتمامها في المكاسب ومالكينهم وانما يسلم في
 قول ابن الجندب انه مفسر على سبيل مفسرهم الله في المراه الامام كما
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المكاسب في المكاسب في المكاسب
 لا يفرق بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمطلبين ورسوله
 ابن ادريس في المكاسب في المكاسب في المكاسب في المكاسب في المكاسب
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المكاسب في المكاسب في المكاسب في المكاسب

بالقبلى والمساكين ذائبا السبيل العموم فقرو ذوى القربى فاقضوا
عنهم ثم قلوبهم عامه وان فضل حق فلا صاف الثلثة من المال
من السدود يمكن ردوى بغير الصريح الضادى ان ^{الخصم} الخصم
واربعة احاسه لذوى القربى واليتامى والمساكين وايضا السبل
المعقد الاول وبقدر الانتساب بالاب فلو يكون الامام وقال الله
وان يحرم ويكفر بالاولاد ويغنى الكاظم ثم بشرط فهم الاماكن
العدالة على الامر بغيرها ولا يحجب القسمة الامساك الثلثة وان
احوط وظاهر الشيخ والبول الصالح الوجوب وقروا ذوى القربى
الى الامام وقدر في المسكن بامسلف وكذا ابن السبل والمال بينهم
وهو المفضل للزوجة اب له فاك الشيخ وابن ادرج لا يغير فيه
الفقر ولا يدرج الامساك والوجه اشراؤه ولا يدرج الغايرة
ومع حصول الامام يدفع الجميع المحسن فيفسد على الامساك ويجوز
والفاضل والمعوز عليه للرواية الكاظم وقال ابن ادرج لا يجل
له الفاضل ولا يحجب عليه الاحمال ولو خرج للمكلف حصته الامساك المفضل
المحقق وينفع انشاء ما معهم من المذكر فانه لا هوام غير الامام مع
الغنية اقول انهم اصرروا لفضل الامساك الثلثة وهو
واستحياء ولا يحجب التسوية بينهم وحفظ نصيب الامام الى ظهور
والصوفى العلماء اذ من بعض حاصله من الامساك كازواج
بشرط اجتماع صفات الحكم فيه وسحب فقير في فائده على علم

قوله

عليها في الهاشميين لزيادة القربى الى النبي والدون ثم باقى على علم باية
المطلبين الباقرين من الهاشميين وظاهر المعقولة المعبره انه لا يغير
فيه الحكم ويصنف حال الغنية المتعلق بالمساكين واليتامى اى الى
المسك وان كالمسك الامام ويصنف الحق المعز والمساكين واليتامى
من لا يحسن الا اذا سمى فحجب الغنا، وقول ابن الجبيل بان الامساك
هي من صاحب الحق زمانا فلا يباح في زمانا تضعف ان الزوال
ظاهرها العموم وعليه لطاوة الامساك ولا يجوز دفع المحسن الى
الامام من المسمى فقيرنا انقل ولا يصح مع العاقل بل يقسم على
ولو اجمع الى دفعه فقرو على قربى الامساكين ولا يوزن ولا يوزن
ان يجاوزوا لدرج الى المسكين منه السد وان كان دفعه لما قلنا من
قصة الامام ثم لا يجوز قبله الامساك بل لا يحسن الامام ثم بالامساك
غير التوبة والله وكل ادرج لم يرجع عليها محيل ولا كتابا ولا محلى
عنها او سلوها بغير قتال ارباد اهلها وان كانوا مسلمين ومن انت
من لا ادرج وذو الجبال ويظنون الامور والامام ومن لا ادرج
الى الاملاط واصناف الملوك من اهل الحرب وقطاعهم من حصونه
من مخزوم المال للمسلم والذي يصرف الغنيمة بحسب اختياره ليس
الاستعراق خلقا ولا في الصالح وقبضه من قبله غير اذنه على
من وجوه لا يجوز التصرف من سرقه للزبغير اذنه ولو تصرف
امم وقصر ومع غيبته فالظاهر ايجازة للمسحوق وحل حيلة للملاح

لقوله الفخر ذكره الاسماح في بيان فاقد الواحدة ما غيره فلو
 اذ و ليس من اختصاص الامام بكونه الخيال ويطون الا و ينة على
 بل في ذلك بما يكون في سوا الارض والارض الملوكه الوام
 القول يقتضي ان الدخايل وعندها الفايده ذكر اختصاصه بخل
 واما المعادن الظاهر بها الباطنه فايها من الاموال يعطى
 والوصف بها المشبه **كتاب الفقه** وهو لولم
 المطلق بها اما المسالك المخطرات مع البشيرة كوكب
 للمعق المعقوي والنبه على ان قول القسوس المسالك فمعلوم
 عن المعق المعقوي والنبه على ان قول القسوس المسالك فمعلوم
 فيها ذكر من روى في قوله فان هل ابراهيم يصاحف الخشوع
 الى سبعه انه صعد الى الصوم فانه في واما اخرى يدع من
 من من احدى وقال صلى الله عليه وسلم من اثار وقال صلى الله عليه وسلم
 الصوم في خبر في الصبر صفة الامان وهذا يقتضي ان يكون
 يدع الامان ولا يفتوا ان الله تعالى عليه كذا بالذم الفخر وما
 امر الله ملكه بالذم الا استحيتهم فيه وقالوا والاضام
 في عبادته وان كان نافع على فرشته ما لم يفتي كذا في الصادق
 يوم الصيام عبادته وفتنه يسبح وعلمه يتقبل ودعاؤه سبحانه
 المزايا في اصوم من رمضان في الباقي حصة من الامور
 في اجموعه شيان فالحق في حق عليه ثم قال انها الناس انهم

من فيه ليلة حسنة الفجر وهو شهر رمضان في قوله وهو شهر اوله
 بعد واسطة مغفرة وآخرة اجابة والعقود الثاوية في شهر رمضان
 رمضان بمانا واحدا ففقره ما قدر من غيره ومن قوله ليلة القدر
 فقره ما قدر من غيره ودعى الشجرة اما ليلة سادس الى جابر عن النبي
 قال قد رسول الله صلى الله عليه وآله اعطيتا حق شهر رمضان فتسا ليرعيا
 انه في كل افاك اول يوم من شهر رمضان في كل يوم واذ انظر الله عز وجل
 الى من لم يدع بعد ما وجبوا في شهر رمضان من طيبات الفجر
 المسالك يستغفرونهم الملائكة في كل يوم ليلة فاذا كان اول ليلة غفر الله
 عن كل عملهم جفا وغراير الفجر في كل ليلة من الله تعالى في كل يوم
 في رمضان فظهوره في رمضان في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 اربعة اركان الا في ثمانية يتحقق الصوم وهو النية والامساك في كل
 وضعا فصول ثلثة الاولى **النية** وفيه مطلبان الاول في
 صفة النية في شهر رمضان منه العزم مع الوجوب والتمسك بالنية وكما
 يكون في الشهر في الدنيا اذا تقرر كايام اليقين فيقاعاها انفسه في العزم
 وهو المتعلق على نية الصوم كما نقصا في النية والكفارة في كل يوم
 المطلق كالذي في الصلوة على نية في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 ويلزم رسالة الحمد والثناء في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 الاصل واجبا مطلقا في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
 هذا في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

الغير والبالا شرط والبالا الموزنة الشدة والاطول في اللون في غير
الاشياء الموصية بالمتن كالجود والبر والعدل والاهل والشر في غير
مختلفة للامانة زمانا يبعين فيها الصور ويجعل الصورة في النسبة
شهر رمضان ونحوه في الامانة في غير النقصا والقضا في غير النقصا
اشراط النقصان او قلنا بالاشراط الحرة في غير زمانا في الصور
او وقتا او زمانا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
النقص الرابع لو اصاب النقص في المهر والوجوب في شهر رمضان
حس او لا في اشياء اما النقص في رمضان هذه الشدة في غير النقصا
موضع رمضان في غير غيرها وان كان غلط لكان في غير النقصا
لحائس لو عين في رمضان موعنا في غير النقصا في غير النقصا
المعين في النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الانقصا لان النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
المريض والنقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
لغيرا ولو في رمضان في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
هذا انما لو كان في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
ان اكتشف كونه منسوبا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
ما وانه كما في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
ياضفاوه وانكروه في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الغيب في موضع وجوب لم يفتق صوره وان كان في غير النقصا في غير النقصا

لغيره فلهذا ظهر انه من رمضان وجوبه في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
عن هذا استحيانا بالمتن في اصوله في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
القول في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
المتن في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
نقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
ولورد في الموضع في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
اخره في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الوجوب في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
والا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الشرع في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
بالا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
مما في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
القول في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الشرع في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
بالا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
مما في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الحاج في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
الشرع في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
بالا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا
مما في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا في غير النقصا

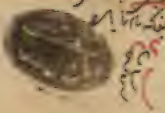
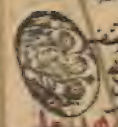
وان كان ينال الرغبات فيقيد بها ان يمتنع عن الاخرى ولو كان في هذا
 طول النية فلا ثواب له بحسب القضاء وفي بعض الكليات قوله
 الصلح به كان يعني بعض شايخنا المعاصرين ان قول الشرط
 او لو كان سدا من قواستلزام الامساك **بالشيء** لوضع الخطر
 بقاءه قوي وهو في غير ما نظروا فيه بغير الاخر اذا كانت النية
 من المنع خصوصا اذا كان عازما على تفعل الصورة من حصوله
 من هذا صوره الشارح في قوى الصبر يجمع بين الامتناع والافراغ ان كان
 نوايا وان كان واجبا فيكون معنى فلا فرق بين الامتناع والافراغ
 وان كان واجبا معناه فالأمر أقوى بوجوب الامساك منها
 من غير نية التفرقة الطهارة **المطلب الثاني** في وقتها وهو قبل
 فان كان بها طلوع الفجر فالوجه الاخرى انما هي من بعد وجاها
 وجاها بحسب انما هي المذكور **في** المرتضى بغير ما في الموضع
 الفجر الى قبل اذ كان **في** الجنب ويجوز الاستبراء
 بها وقد بقي من النهار وان كان في الصورة واجبا وهو شاذ ولو كان
 شاذنا جاز يجزئها الى الوقت في جميع الصور ولو كان اجزا
 المستفاد من الجاهل وان كان غير متعين فالأمر الاخرى انما القضاء
 الكفارة والحد المطلق واداء صلاة الفريضة وجوب العشاء
 الجوزية المستفيدة من الدعاء في الشمس وهو صريح ابن عمر
 فظاهر المرتضى في النية في رواية اني يصير القضاء في غير وقتها

لما

الى القصود ما يبرر به وجوبه في غير وقتها الصواب
 فلا يخص الثواب بزمان النية كما استبعدا في تأخير النية
 بوضع الشروع وما عدا شروضا في غير وقتها وفي غير وقتها
 حلو في غير وقتها لا كثر له الا كفاها بينه واحده من ان له
 الى اخره ونظرا في المرتضى في الشئ الاجماع والافراغ وجوب
 تغذ هذا لا انفصال كل يوم عن الاخرى المجمل في غير وقتها
 حكم الصيام ولو في اول الشهر من الصوم من نوايا او اياما
 والافراغ في القضاء سواء كان عازما على ذلك في اخر قضاء
 شعبان ام لا **في** الفتح وفي بعض الاماكن
 الغرض الثاني في غير وقتها **في** الفتح وفي بعض الاماكن
 لا صام من لم يمتنع الصيام من الليل ولو كان في غير وقتها
 مجزئهما السابق في اول واحد ولو كان في غير وقتها
 ايضا المجزئين وعلى القول **في** كفاها
 بالليل والاحد للجمع ضاهل يكفي في هذا الايام وقد ورد
 بحضوره بحمل ذلك لان ذلك الحضور في جميع الصور الموضع
 لا ما يجعل رمضان عبادة واحد او ثلث من عبادة فلا يجزئ
 ان يجعل قسما اخر كالذكره صوريه في ذلك شبهة فيان وان كان
 المتوانع من الوضوء سمي ذلك المصيبة مع الصيام لمكان
 صا بما قبله ولو في يومه في ذلك قضاء رمضان ثم انظر

جواز الزوال الصفة ثم تبين رمضان وأما قريب عهد الكفا
 أما رمضان فلهذا على ما بيننا من القضاء فلهذا لا يقاد
 وأول ما يفتى الكفا أنه لو كان صائما على وليه في غير ما
 لا كفا فيه نعم لو كان من زوال صائما فلا قرب بجواب الكفا
 ما لا كفا فيه بناء على جواز زوال رمضان وإن قلنا بقوله
 كفا **الشيخ** فلو كفا فيه أيضا ما يباح عدم العقاب
 فلهذا ويجوز الاستمرار على حكم الميتة ولو تولى الأخطاء طارا
 أو رفضتة الصوم فلا قرب بطاوة سواء جرد قبل
 الرقاع لا قطع الشيخ بالصوم مطلقا وبعضهم قد يمتد
 نية الصوم قبل الزوال ولا يبعث النية مع الكفا في الجحون
 ولا من الصوم غير المميز ويصح من المميز بكونه من غير ما على
 لا مع ولذا قد المسلم في الأمثلة ثم عاده حكم الشيخ بجهة
 صومه وهو من غير ما لا يبان بهامة الشدة لا يطل النية
 اليوم والمشاو لا يبعد في الجماع وما جرد الغسل
 من أن يمتد صبره المكلف غير قابل للصوم فيزاحم
 الشدة ومن حصل شرط العترة وقال المانع بالفضل
فأين **الشيخ** في المسئلة البنية
 وإن كان أراد أن لا يعلق ما لا حد في بان يكون للمنفق ما عا
 يتلون في الصوم ما حذر من وطئ النفس في حالها

تبين في الحرف من عقاب الله عز وجل أو بفعل كراهية الحرك
 هذه الأمثلة فيكون متعلقة على هذا الوجه في الحياة الأسوة
 وقوله أبو الصلاح البنية هي الغرض على كراهية الأمور المذمومة ككون
 الصوم لطما في الولي العترة إن كان في الحياة ولطفا في الدين
 الحقلي إن كان نذرا كما تها فطر إلى أن العترة بعدد
 لا يمتد والمكلف يستمر في وجوبه في ذلك إلى أن يوجبه ما
 نطق الفسار واحد في المكلفين في هذا بين الصوم
 سقوط عن قضاء الفقه في الدين في العترة
 ذلك في وجوبه في هذا العلم **الشيخ**
 في هذا **الشيخ** فيما قبله
 أمما **الشيخ** في هذا العلم
 والذرة في هذا العلم
 ثم وضعه في هذا
 وهو في هذا
 وجوه
 كماله في هذا العلم
 أن لا يمتد في هذا العلم
 القبول في هذا العلم
 ثم وضعه في هذا
 وهو في هذا
 كماله في هذا العلم



١١٢

قد نقل هذا الكتاب المسمى بالبيان
لأهل الجاهل الوعيد الله سبحانه
محمد بن مكي طاب ثراه وجعل
الجنة مفتواه الشهيدين بالشهيد
الأول ولعمري هذا موصوف
غنى عن الوصف عن من المرام قليل
الوجود في هذه الأيام وحس
الله مصنفها إلى يوم القيام
أنا الحقير الفقير إلى الله العلي
الكبير سمي المصطفى والمحتفى
محمد بن مكي طاب ثراه
١ ٣ ٤

الحمد لله الذي
خلقنا من تراب
وخلقنا من نوره
وخلقنا من روحه
وخلقنا من كلمته
وخلقنا من قوته
وخلقنا من رحمته
وخلقنا من عظمته
وخلقنا من جلالته
وخلقنا من كبريائه
وخلقنا من عظمته
وخلقنا من جلالته
وخلقنا من كبريائه

٢

